المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵡⵉⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵏⵙⵓ ⴰⵎⴰⵡⴰⵍ
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي
INSTANCE NATIONALE D'ÉVALUATION DU SYSTÈME D'ÉDUCATION, DE FORMATION ET DE RECHERCHE SCIENTIFIQUE

تقييم الكليات المتعددة التخصصات

أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟

تقرير موضوعاتي

تقرير موضوعاتي

تقييم الكليات المتعددة التخصصات

أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟

المحتويات

شكر 5

مقدمة 6

هدف التقييم 7

المنهجية 9

الفصل الأول : الكليات المتعددة التخصصات : حتميات (ضرورات) إحداثها وسياق تطورها 10

1 . الحتمية السوسيو-اقتصادية وتزايد المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود 10

2 . الحتمية الأمنية ونقل المؤسسات الجامعية إلى مناطق أخرى . 12

3 . الحتمية المرتبطة بالاكتظاظ ، وإحداث الكليات المتعددة التخصصات 14

الفصل الثاني : أية مكانة للكليات المتعددة التخصصات في المشهد الجامعي؟ 19

1 . الكلية المتعددة التخصصات : تطور أعداد الطلبة والخريجين 19

2 . عروض التكوين في الكليات المتعددة التخصصات في الإجازة . 21

3 . الماستر والدكتوراه : المكتسبات الجديدة للكليات المتعددة التخصصات 22

4 . التأطير البيداغوجي والإداري 25

4 .1 . تأطير إداري وبيداغوجي ضعيف 25

4 .2 . حركية هيئة المدرسين 26

4 .3 . الضعف العددي للطاقم الإداري 27

الفصل الثالث : الكلية المتعددة التخصصات اليوم : نموذج واحد وثلاث أصناف 28

1 . تعددية وتداخل التخصصات والتنظيم البيداغوجي 28

2 . مسالك التكوين : مسالك أساسية مقابل مسالك مهنية 31

3 . الأصناف الكبرى الثلاثة للكليات المتعددة التخصصات 32

الفصل الرابع : التأثير السوسيو-اقتصادي للكلية المتعددة التخصصات 34

1 . منهجية التقدير 34

1 .1 . البعد المادي والبيئي 35

1 .2 . البعد المالي 36

1 .3 . البعد التربوي والسوسيو-ثقافي 36

2 . البعد المادي والبيئي 37

3 . البعد التربوي والسوسيو-ثقافي 37

3 .1 . تعددية وتداخل التخصصات 37

3 .2 . المساواة والإنصاف 38

3 .3 . تنمية الكفاءات لفائدة المجتمع : التكوينات المهنية 38

3 .4 . تنمية الشراكة 39

3 .5 . الاندماج السوسيو- ثقافي والفني 40

4 . البعد المالي 41

4 .1 . النفقات والتشغيل 41

4 .2 . حاملو الشهادات بسوق الشغل 42

الفصل الخامس : التحديات الراهنة لتوسيع نظام التعليم الجامعي 44

1 . الاكتظاظ في الجامعة : أية سياسة؟ 44

2 . قرب التكوين : تقريب الطالب من الجامعة بدل تقريب الجامعة من الطالب 46

3 . الثقل السياسي للجماعات الترابية 51

خاتمة 52
لائحة المراجع 55
الملاحق 59
الملحق 1 : ورقة المؤسسة 59
الملحق 2 . لائحة التكوينات بالكليات المتعددة التخصصات 62
الملحق 3 . لائحة تكوينات الماستر المتوافرة بالكليات المتعددة التخصصات 65
الملحق 4 . المختبرات وفرق البحث بالكليات المتعددة التخصصات 66
المحلق 5 . عينة من بعض واجهات وفضاءات الكليات المتعددة التخصصات 69
الملحق 6 . أمثلة عن التكوينات المهنية بالكليات المتعددة التخصصات 74
الملحق 7 . اعداد خريجي البكالوريا حسب الإقليم ونسبة النمو 75
الأشكال 78
الجداول 80
الإطارات 80

شكر

نتقدم بشكرنا الخالص للأستاذ محمد بريان، لوضعه رهن إشارة الهيئة خبرته التجريبية لإجراء البحث الميداني الخاص بالكليات متعددة التخصصات وتحرير التقرير الميداني الذي أغنى الدراسة التقييمية حول هذه الكليات.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للسيد محمد أبو صلاح الكاتب العام لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر ولكل مدراء القطاع على تعاونهم واستعدادهم الدائمين لتوفير المعطيات والمعلومات الخاصة بالكليات متعددة التخصصات.

نتوجه بامتناننا العميق وشكرنا الخالص إلى كل رؤساء الجامعات ونوابهم وكذا إلى عمداء الكليات متعددة التخصصات لتعاونهم وتوفيرهم دون تردد جميع المعطيات الاحصائية الخاصة بالطلبة والأساتذة والخريجين والشعب، بالإضافة إلى هياكل البحث وبرامج الشراكة.
ونشكرهم بشكل خاص على تفضلهم بالإجابة عن أسئلة البحث.

إننا نقدم لكل من ساهم من قريب أو من بعيد، في إنجاز هذا العمل تعابير امتناننا وتشكراتنا الخالصة.

رحمة بورقية
مديرة الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

مقدمة

أحدثت الكليات المتعددة التخصصات منذ سنة 2003. وهي مؤسسات قرب ذات استقطاب مفتوح. كانت مهمتها في البداية هي توفير مسالك التكوين الأساسي والمهني في سلك الإجازة. ومنذ سنة 2012، لم تعد تلك الكليات تختلف عن مؤسسات التعليم العالي الجامعية الأخرى ككليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أو كليات الآداب والعلوم الإنسانية من حيث التكوينات التي تقدمها، والشهادات التي تمنحها، والتي أصبحت تشمل الماستر والدكتوراه. ومنذ ذلك الوقت، صارت الخاصية الوحيدة التي تميز هذه الكليات هي كونها تجمع، داخل المؤسسة الواحدة، المجالات العلمية المختلفة التي تختص فيها الكليات الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح التي يتكون منها النظام الجامعي المغربي. ومن ثمة جاءت تسميتها "متعددة التخصصات".

ظهرت هذه المؤسسات بشكل خاص في المدن التي تقع خارج الحرم الجامعي، والتي لم تكن تتوفر على مؤسسات جامعية، كمدن تازة، والناضور، وآسفي، وخريبكة، ووارزازات، والراشيدية، والعرائش، وتارودانت. كما أحدثت ثلاث كليات متعددة التخصصات في مدن جامعية وهي: بني ملال، والجديدة، وتطوان.

ومنذ إحداث الكليات المتعددة التخصصات إلى غاية 2012، لم تكن تسلم سوى الشهادات التالية:

- دبلوم الدراسات الجامعية العامة (DEUG) بالنسبة لمسالك التكوينات الأساسية؛
- دبلوم الدراسات الجامعية المهنية (DEUP) بالنسبة للمسالك المهنية؛
- الإجازة في الدراسات الأساسية بالنسبة للمسالك الأساسية؛
- الإجازة المهنية بالنسبة للمسالك المهنية.

وابتداء من سنة 2012، سُمح لهذه الكليات بتنظيم مسالك الماستر والدكتوراه. ومنذ ذلك الحين، صارت تعد وتسلم كل الشهادات التي تهيأ وتسلم في الجامعة المغربية في إطار نظام إجازة –ماستر– دكتوراه (LMD).

وتحتل الكليات المتعددة التخصصات اليوم مكانة لا يستهان بها في المشهد الجامعي المغربي. فقد بلغ عددها إحدى عشرة مؤسسة (11)، واستقبلت خلال الموسم الجامعي 2014-2015 ما يقارب 68000 طالب وطالبة، أي ما يقارب 15% من مجموع الطلبة والطالبات المسجلين تلك السنة في الجامعات التي تضم تلك المؤسسات. والملاحظ أن عدد الطلبة الذين تستقبلهم هذه المؤسسات قد تضاعف أكثر من عشرين مرة خلال عشر سنوات، إذ انتقل من 3322 طالب وطالبة سنة 2003-2004 إلى ما يقارب 68000 سنة 2014-2015 (1).

ونظرا لكون هذه المؤسسات تشكل نموذجا فريدا في المشهد الجامعي، يجمع الاستقطاب المفتوح والقرب وتعددية التخصصات، فإنها تستدعي تقييما بعد أكثر من عشرية من الممارسة والانتشار عبر التراب الوطني. وبالنظر إلى الوزن الذي صار لها في المشهد الجامعي، ولتقدير القيمة المضافة لهذه المؤسسات، يتعين أن ينصب تقييمها على الغاية من إحداثها، والمهام الظاهرة والضمنية الموكولة إليها، وتطورها داخل المشهد الجامعي، وكذا تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي في المدن والجهات التي أحدثت فيها.

(1) إحصائيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

هدف التقييم

إن الهدف الرئيسي لهذا التقييم هو تقييم نموذج الكلية المتعددة التخصصات من خلال التساؤل حول إسهام هذا النموذج من المؤسسات في النظام الجامعي المغربي في شموليته، وحول آفاق الاحتفاظ به. وبالفعل، فلما صارت هذه المؤسسات تقدم التخصصات نفسها التي نجدها في الكليات المتخصصة في العلوم، والآداب والعلوم الإنسانية، والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتواجد معا في نفس المؤسسة، أصبح من المشروع التساؤل حول خصوصيتها، وحول الغاية من وجودها، وآفاقها.

وفي هذا الاتجاه، ويحاول هذا التقييم أن يجيب عن الأسئلة التالية:

- ما هي الدواعي الحقيقية لإحداث هذا النموذج من المؤسسات؟
- هل البحث عن تقريب الكلية من الطلبة، وامتصاص الاكتظاظ الذي تعرفه بعض الكليات الجامعية هو السبب الرئيسي في إحداث هذه المؤسسات؟
- هل توجد سياسة توقعية أدرجت هذا التوسع وفق أبعاد القرب والانتشار الترابيين؟
- هل ظل نموذج الكلية المتعددة التخصصات نموذجا وحيدا أصيلا، أم اتخذ مسارات وأصنافا متعددة؟
- ما هو التأثير السوسيو–اقتصادي للكلية متعددة التخصصات على مجالها وجهتها؟
- ما هو أفق هذا النموذج اعتبارا للتحديات الحالية التي تواجهها الكلية المتعددة التخصصات والنظام الجامعي في مجمله؟

الفرضية التي تكمن وراء هذه التساؤلات هي أن ظهور نموذج جديد من المؤسسات ذات اختصاص ونمط سير جديدين داخل الجامعة المغربية، وخاصة من حيث التخصصات الجامعية والتموقع الجغرافي، كان يلزم أن يرافقه انتشار مواصفات وأنماط تكوين وبحث جديدة داخل هذه الجامعة. وكان يلزم، كذلك، أن يترتب عن إحداث المؤسسة الجامعية تأثير على النمو السوسيو–اقتصادي للجهة والمدينة اللتين تستقبلانها.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول:

- الفصل الأول يبحث دواعي إحداث الكلية المتعددة التخصصات، وتوسع نظام التعليم العالي ابتداء من عشرية 1990. والهدف من هذا الفصل هو الوقوف على الضرورات والحتميات التي كانت وراء هذا التوسع وبعده الترابي. ويهدف هذا الفصل، أيضا، إلى تحديد ما إذا كان هذا التوسع جزءا من سياسة عمومية هادفة ومنسجمة أم أنه جاء، بكل بساطة، استجابة لتزايد غير مرتقب في أعداد الطلبة.
- الفصل الثاني من هذا التقييم يصف تموقع الكلية المتعددة التخصصات ضمن النظام الجامعي، والمكانة التي تحتلها اليوم في ذلك النظام من حيث عدد الطلبة، وعدد المتخرجين، وعروض التكوين، والتأطيران البيداغوجي والإداري. وسيلقي هذا الفصل الضوء على الفوارق الكمية من حيث التأطير الموجودة بين هذه المؤسسات ومؤسسات الاستقطاب المفتوح الأخرى.
- أما الفصل الثالث، فقد خصص لوصف نموذج الكلية المتعددة التخصصات كما هي اليوم، لمعرفة ما إذا كان هذا النموذج قد حاد عن مفهومه الأصلي. وقد حددت مواصفات هذا النموذج من خلال المبادئ التي تأسس عليها وهي تعددية وتداخل الاختصاصات، والاستقطاب المفتوح (أي التكوين الأساسي مقابل التكوين المهني).
- ويحاول الفصل الرابع تقدير التأثير السوسيو–اقتصادي للكليات المتعددة التخصصات على المدن والأماكن التي أحدثت فيها. ولهذه الغاية استعملت منهجية "مصفوفة تأثير Viewfront" (Viewfront Impact Matrix) اعتمادا على ثلاثة أبعاد:
- (1). البعد المادي والبيئي؛ (2). البعد المالي؛ (3). البعد السوسي–ثقافي(2). وتتضمن هذه الأبعاد الثلاثة 14 مؤشر مخرجات (indices extrants)، و15 مؤشر تأثير (indices dimpact).

(2) انظر الفصل 4.

• في حين خصص الفصل الخامس للإجابة عن السؤال: أي أفق للكلية المتعددة التخصصات؟ ولهذه الغاية لا يبحث هذا الفصل الرهانات الرئيسية التي تواجهها الكلية المتعددة التخصصات وحدها، وإنما أيضا، تلك التي تواجه النظام الجامعي المغربي برمته. ويجب على سياسة توسيع هذا النظام، إن كانت هناك سياسة لتوسيعه، أن ترفع ثلاثة تحديات جوهرية: تزايد أعداد الطلبة والاكتظاظ، وقرب التكوين، وثقل الجماعات الترابية السياسي.

المنهجية

إن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 هي منار هذا التقييم. فقد شكلت في البداية حافزا له، ووجهت، بعد ذلك، كل تحليلاته. فمن توجيهاتها يستمد هذا التقييم، كذلك، المبادئ الموجهة لصياغة خلاصاته وتوصياته.

ويعتمد هذا التقييم **تحليلا كيفيا** يقوم على مقابلات مع بعض "المسؤولين-الموارد" في الكليات المتعددة التخصصات، والجامعات، والوزارة الوصية، وخاصة منهم مسؤولون قادوا عملية إحداث هذه الكليات. وقد أنجز هذا المكون الكيفي للبحث، الذي يقوم على عمل ميداني، خبير استنابته الهيئة الوطنية للتقييم لهذا الغرض. وقد هم سبع كليات متعددة التخصصات عبر المملكة (من بين إحدى عشرة كلية)؛ اختيرت وفق المعايير التالية:

1. تاريخ الإحداث؛
2. الموضع الجغرافي؛
3. حجم المؤسسة.

ويتعلق الأمر بكليات الناضور، وتازة، وتطوان، والجديدة، وآسفي، ووارزازات.

ويشمل هذا التقييم، كذلك، **تحليل السياسة العمومية** في مجال التعليم العالي. والهدف من هذا التحليل هو إبراز الوجود المحتمل لهذه السياسة بالنسبة لتوسع النظام الجامعي منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه سيتعين التأكد من الحتميات والضرورات الواقعية التي كانت وراء تلك السياسة، وانعكاساتها على النظام الجامعي. ويفحص هذا التحليل، أيضا، النصوص القانونية والتنظيمية المتوافرة حول الموضوع، وخاصة منها المراسيم المنظمة للجامعة، والنصوص التي تحدد مهام الكليات المتعددة التخصصات، والشهادات التي تسلمها.

وإلى جانب هذين التحليلين الكيفي والسياسي، اعتمد هذا التقييم على **تحليل كمي** شمل جميع الكليات المتعددة التخصصات اعتمادا على المعطيات المتوافرة لدى وزارة التعليم العالي، والمتعلقة بإحصائيات الطلبة والطالبات، والمدرسين والمدرسات، والمتخرجين والمتخرجات. وقد استكملت هذه المعطيات بالمعطيات التي قدمتها كل الكليات المتعددة التخصصات بخصوص أعداد الأساتذة الباحثين، والطلبة، والخريجين (بما في ذلك توزيعهم وفق التخصصات التكوينية، ومجالات التكوين)، ومسالك التكوين (الإجازة والماستر الأساسيين والمهنيين)، وبنيات البحث، والأنشطة العلمية، والشركاء المحليين والجهويين والدوليين. (انظر بطاقة المؤسسة في الملحق 1).

ولهذه الغاية، يفحص هذا التقييم، في مرحلة أولى، على المستوى الماكرو (macro)، الخطوط العريضة للسياسة العمومية المغربية خلال العشريتين 1990 و2000 التي كانت وراء إحداث هذه المؤسسات الجديدة ونموها، وتبني نقلها إلى أماكن أخرى من التراب الوطني خارج المدن الجامعية. ويفحص هذا التقييم، كذلك، الآفاق المستقبلية لنموذج الكليات المتعددة التخصصات بشكل خاص، وللنظام الجامعي بشكل عام. ويشمل هذا العرض السياسي سياسة ما بعد التقويم الهيكلي، والإجراءات المتعلقة بإحداث مؤسسات جديدة، والميثاق الوطني للتربية والتكوين، ومبادرة 10.000 مهندس، والمخطط الاستعجالي، وبرنامج العمل 2013-2016 الذي وضعته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وأخيرا، الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

وأخيرا، اعتمد هذا التقييم على الإحصائيات المجمعة لتقدير مكانة الكليات المتعددة التخصصات في النظام الجامعي، ومواصفاتها المميزة، وأدوارها التكوينية الخاصة (في التكوينين الأساسي والمهني). وهذا هو المستوى التحليلي الميزو (méso).

كما يقدم هذا التقييم تحليلا لأعداد الطلبة، والمسالك العلمية، والتأطير، والخريجين والخريجات، والتكوينات المقدمة على مستوى المؤسسة نفسها، أي على المستوى الجزئي أو الميكرو (micro). وهذا التحليل الجزئي مهم للإجابة عن السؤال التالي: إلى أي مدى بقيت الكلية المتعددة التخصصات مطابقة لنموذجها الأصلي؟

الفصل الأول

الكليات المتعددة التخصصات: حتميات (ضرورات) إحداثها وسياق تطورها

النصوص التنظيمية التي تتعلق بالكليات المتعددة التخصصات هي المرسوم رقم 20.04.89 بتاريخ 2004/07/07، (الجريدة الرسمية 5222)، والمرسوم رقم 02.12.482 بتاريخ 2012/10/18 (الجريدة الرسمية 5797). ويحدد المرسوم الأول مهام هذه المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح التي تقدم مسالك التكوين الأساسي والمهني والمستمر في الآداب والعلوم الإنسانية والفنون، والرياضيات، والمعلوميات، والفيزياء والكيمياء، وعلوم الحياة والأرض والكون، والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير. ويسمح لها المرسوم الثاني، ابتداء من سنة 2012، بفتح مسالك الماستر والدكتوراه، في الوقت الذي لم تكن تستطيع، قبل ذلك التاريخ، أن تذهب أبعد من الإجازة.

غير أن هذين المرسومين لا يفسران لوحدهما دوافع القرار وحتمية الظرفية لاختيار هذا النموذج الجديد من الكليات، ولا الأهداف المتوخاة من إحداثه في عشرية 2000.

وكيفما كان الحال، فإن هذا التقييم سيتحرر من مجرد قراءة لهذا الإطار التنظيمي، ليركز على التحليل الواقعي لهذا النموذج وتطوره.

وفي هذا الاتجاه، يلاحظ أن نموذج الكلية المتعددة التخصصات ذات الاستقطاب المفتوح، قد جاء في بداية الألفية الثانية، بعد جيل جديد من المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، شرع في إحداثه منذ التسعينات من القرن الماضي: المدرسة العليا للتكنولوجيا (EST)، وكلية العلوم والتقنيات (FST)، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير (ENCG)، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية (ENSA).

إن فهم أسباب وغايات إحداث الكليات المتعددة التخصصات وتطورها يمر، دون لبس، عبر استعراض الضرورات والحتميات التي كانت وراء تطور نظام التعليم الجامعي، والأحداث التي تخللت ذلك التطور طيلة هاتين العشريتين. وتلك الحتميات الرئيسية هي:

- الحتمية السوسيو-اقتصادية في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي، المتمثلة في ضعف تصنيع الاقتصاد، وارتفاع نسبة البطالة؛
- الحتمية الأمنية التي عكسها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي مستوى الاحتجاجات والإضرابات الطلابية داخل الحرم الجامعي، والمناخ المتوتر لهذا الأخير؛
- الحتمية المرتبطة بتزايد أعداد طلبة الجامعة والاكتظاظ، وعدم التحكم في هذا الاكتظاظ، وخاصة في نهاية تسعينات ذلك القرن.

ولهذا، فإن تحليل إحداث الكليات المتعددة التخصصات وتطورها سيكون، قبل كل شيء، تحليلا متزامنا (سانكرونيا) حتى يأخذ في الاعتبار البعد الزمني لتلك الحتميات. وهو تحليل متزامن، أيضا، لأن الإجابة العمومية عن تلك الحتميات تختلف من فترة زمنية لأخرى.

1. الحتمية السوسيو-اقتصادية وتزايد المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود

عرف تطور النظام الجامعي المغربي منعطفا جديدا في بداية تسعينات القرن الماضي. فابتداء من ذلك التاريخ، بدأت تظهر مؤسسات ذات استقطاب محدود جديدة. وكانت السياسة العمومية المتعلقة بتوسيع نظام التعليم العالي تهدف، أيضا، إلى إرساء مؤسسات جديدة (المدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات، والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير) تختلف عن المؤسسات الموجودة. فلماذا، إذن، إحداث هذه النماذج الجديدة من المؤسسات؟

تعبر هذه المؤسسات الجديدة، وكلها مؤسسات ذات استقطاب محدود، عن سياسة عمومية كان الهدف منها هو إعطاء دينامية للمحيط السوسيو-اقتصادي بالاستجابة للحاجات الجهوية والوطنية في مجال المهنية التقنية (Technicité) والهندسة. ويتعلق الأمر بمؤسسات تضم أعدادا محدودة من الطلبة (استقطاب محدود)، وتتمتع بنسبة تأطير عالية نسبيا مقارنة مع النظام ذي الاستقطاب المفتوح. أما مسالك التكوين، فقد كانت تحدث في تلك المؤسسات تبعا لحاجات سوق الشغل.

ولقد جاء إنشاء هذه المؤسسات ليستجيب لضرورة اجتماعية واقتصادية تمثلت في نهاية التسعينات من القرن الماضي في اقتصاد يهيمن عليه فعل الدولة (الدولة الفاعلة)، ويرتكز على الفلاحة (التي كانت تمثل 62% من الدخل الوطني الخام)(3)، وغير مؤهل بما فيه الكفاية. وتتجلى هذه الهشاشة الاقتصادية، كذلك، في وزن الدين الخارجي الذي بلغ آنذاك 118,3% (4) بالنسبة للدخل الوطني الخام. والشيء نفسه بالنسبة للاستثمار –الذي يشكل محرك الاقتصاد– وخاصة منه الاستثمار الخارجي (IDE) الذي كان شبه منعدم في ذلك الوقت.

لم تكن هذه الوضعية الاقتصادية دون أن تؤثر على المناخ الاجتماعي، وخاصة على التشغيل. ذلك أن نسبة البطالة لم تكف عن التزايد خلال الثمانينات من القرن الماضي، لتصل نسبا مقلقة كما خلص إلى ذلك تقرير وزارة المالية سنة 1996 (5). فقد استمرت هذه النسبة في التصاعد في بداية التسعينات (12,5%) لتصل 17% في منتصف تلك السنوات (6).

وأمام هذه الوضعية الحرجة، نهجت السلطات العمومية عدة سياسات منها :

- الخوصصة التي قررت في نهاية الثمانينات بعد خطاب صاحب الجلالة أمام البرلمان سنة 1998(7)، وهي جزء من حزمة الإجراءات الهادفة إلى تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي للمغرب وضمان انفتاحه. ويصف البعض هذه السياسة باعتبارها البديل الوحيد الذي كان ممكنا في ذلك الوقت لإخراج البلاد من المأزق(8).
- تحسين البنية التحتية المادية للبلاد وتنمية الاستثمار؛ إذ تم إلغاء قوانين الاستثمار المتعددة ليحل محلها ميثاق الاستثمار (القانون الإطار رقم 95-18 بتاريخ 3 أكتوبر 1995) مشجع ومحفز أكثر: تقليص العبء الضريبي على المقاولات، ومنح امتيازات للمصدرين، ودعم المستثمرين، وضمان حقوق المستثمرين الأجانب، وخاصة حرية تحويل الأرباح ورؤوس الأموال.
- تحرير التجارة، إذ شرع المغرب منذ بداية تسعينات القرن الماضي في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، والجمعية الأوروبية للتبادل الحر (AELE) (9)، التي وقع المغرب اتفاقا معها سنة 1996، وشرع في تطبيقه سنة 2000، مع تفكيك متدرج للتعرفة الجمركية.
- تنمية الرأسمال البشري وتأهيله: حيث تم التركيز على تأهيل الموارد البشرية استجابة لحاجات القطاع الاقتصادي. وقد شكلت هذه السياسة مركز اهتمام المجلس الوطني للشباب والمستقبل(CNJA) (10) الذي أحدث سنة 1991. وزيادة على إعادة إصلاح قرض المقاولين الشباب (11)، عملت سياسة تنمية الرأسمال البشري هذه على إنشاء وتطوير مؤسسات للتعليم العالي، تهتم بالتأهيلات المهنية والتقنية الكفيلة بالاستجابة لحاجات محددة ومستعجلة للمقاولة.

ومن ثمة جاءت على ما يبدو مبادرة إحداث جيل جديد من المؤسسات كالمدرسة العليا للتكنولوجيا، وكلية العلوم والتقنيات، والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير. وقد تخصصت هذه المدارس في المواد العلمية والمهنية، وعلوم المهندس، وفي التجارة والتسيير لخدمة الاقتصاد. وكانت تلك المؤسسات تشكل ضرورة ملحة، خاصة وأن قدرة التكوين المهني الذي كان يقدمه مركز التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) كانت محدودة جدا. ففي نهاية التسعينات (1999) لم يكن عدد المتدربين في ذلك القطاع يتجاوز 56000 متدرب ومتدربة في جميع مستويات التكوين (12).

ومع ذلك، لم تكن تلك المؤسسات الجديدة (وعددها 22

(3) معطيات المندوبية السامية للتخطيط، معالجة الهيئة الوطنية للتقييم.

(4) معطيات البنك الدولي.

(5) Ministère de l'Economie et des Finances, Synthèse du Rapport de la Banque Mondiale : Mémorandum Economique vers l'Augmentation de la Croissance et de l'Emploi, Document de travail n° 04, Janvier 1996. Accédé le 18 octobre 2016. (https://www.finances.gov.ma/depf/SitePages/publications/en_catalogue/doctravail/doc_texte_integral/dt4.pdf).

(6) المصدر : البنك الدولي.

(7) المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية : https://www.finances.gov.ma/Docs/2013/depp/dahir%201-90-01.pdf). Accédé le 18 octobre 2016.

(8) Mohammed Chadi, La politique de privatisation au Maroc, Thèse de doctorat en droit public, Paris I, 1997.

(9) تتكون AELE من سويسرا وليشتنشتاين واسلندا والنرويج.

(10) ظهير شريف رقم 1-90-190 صادر في 5 شعبان 1411 (20 فبراير 1991) يحدث بموجبه المجلس الوطني للشباب والمستقبل.

(11) قانون رقم 87-36 المتعلق بقروض الدعم للمقاولين الشباب، بين 20 و40 سنة. المقاول الشاب يساهم ب 10% من مجموع قيمة الاستثمار. وتتكلف الدولة والأبناك ب 90%.

(12) Source OFPPT. Accédé le 10-10-2016, http://www.ofppt.ma/index.php/presentation-de-l-ofppt/indicateurs-de-taille.

مؤسسة) في نهاية التسعينيات، أي قبيل الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين) تستقبل سوى 11262 طالب وطالبة؛ وهو ما كان يمثل 4,3% من مجموع طلبة الجامعة (الجدول 1). وزيادة على ذلك، لم تكن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود التي أحدثت قبل 1990 تستقبل بدورها سوى 3,4% من مجموع طلبة الجامعة. وهذا يعني أن كل هذه المؤسسات مجتمعة لم تكن تستقبل، في ذلك الوقت، سوى أقل من 8% من طلبة الجامعة.

الجدول 1. وزن مؤسسات الاستقطاب المحدود بعد عشرية سنة 1990 (أعداد 2000–2001) (13)

المؤسسة	العدد	عدد الطلبة	نسبة الطلبة للجامعة %
كلية العلوم والتقنيات FST	7	6235	
المدرسة العليا للتكنولوجيا EST	7	2545	
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ENSA (بما في ذلك المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن ENSAM والمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم ENSIAS)	5	752	4,3%
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ENCG	3	1730	
مجموع	**22**	**11262**	
كلية الطب والصيدلة FMP	2	693	0,3%
مجموع	**24**	**11955**	4,6%

إن الاستقطاب المحدود لهذه المؤسسات الجديدة، والمبني على الانتقائية، سرعان ما حول تدفق الطلبة نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. إذ في سنة 2000-2001، كانت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح تستقبل 92% من مجموع الطلبة. وهكذا أخذ التعليم العالي يتسم بالاكتظاظ، مع كثافة قوية في الحرم الجامعي الذي أخذ يعرف احتجاجات ومظاهرات متكررة مع كل ما يترتب عن ذلك من نتائج أمنية.

2. الحتمية الأمنية ونقل المؤسسات الجامعية إلى مناطق أخرى.

بدأ تزايد أعداد الطلبة وتمركزهم بكثافة داخل الأحرام الجامعية يقويان احتجاجات ومظاهرات الطلبة. وصارت تلك الاحتجاجات المتكررة التي كانت تغذيها وضعية اجتماعية جد متوترة، وتيارات أيديولوجية راديكالية، تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعيين. ويسجل تقرير أنجز سنة 2014 حول العنف داخل الجامعة (14) أن مخلفات أعمال الشغب في يونيو 1981 زيادة على الانقسامات الإيديولوجية داخل المنظمة النقابية الطلابية الوحيدة، كانت ضمن العوامل التي دفعت السلطات إلى إصلاح جامعي جديد، واتخاذ تدابير أمنية جديدة، وخاصة منها إحداث الحرس الجامعي داخل المؤسسات الجامعية. وقد تزايدت حدة تلك الاحتجاجات في الثمانينات وخاصة في التسعينات من القرن الماضي مع ما رافقتها من أحداث مأساوية.

ولتفادي تمركز الطلبة في مجال جغرافي واحد، وتخفيف التوترات الناتجة عن ذلك التمركز، عمدت السلطات إلى تخفيف الاكتظاظ في الأحرام الجامعية بنقل بعض المؤسسات الجامعية إلى جهات وأقاليم أخرى خارج الأحرام الجامعية المكتظة. وقد كان الهدف من هذا الإجراء في البداية هو توطين الطلبة الجدد بعيدا عن التجمعات الحضرية الكبرى (المدن الجامعية) وتوفير، في الآن نفسه، تمركزات طلابية بأعداد متوسطة ومعقولة يمكن التحكم فيها بسهولة.

وهكذا يمكن أن نقسم جميع المؤسسات التي أحدثت في نهاية الثمانينات وخلال التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الثانية إلى صنفين:

- **المؤسسات التي أحدثت في مدن غير المدن التي تحتضن أحراما جامعية**، ككلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم في مدينة الجديدة (لتخفيف الاكتظاظ في حرم جامعة الدار البيضاء)، وكلية العلوم، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في مكناس (لتخفيف الاكتظاظ في حرم جامعة فاس)، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في بني ملال (لتخفيف الاكتظاظ في حرم جامعة مراكش)، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في طنجة (لتخفيف الاكتظاظ في تطوان)، وكلية العلوم، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في القنيطرة (لتخفيف الاكتظاظ داخل حرم جامعة الرباط).
- **المؤسسات المحدثة في تخوم المدن الجامعية**. ومن أمثلة تلك المؤسسات، يمكن أن نذكر كلية الآداب والعلوم الإنسانية في فاس سايس (التي تبعد عشرين كيلومترا عن مركز مدينة فاس)، وكلية العلوم

(13) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، تجميع ومعالجة الهيئة الوطنية للتقييم.

(14) Tozy et Al. (2014), Les violences sur les campus universitaires au Maroc. Rapport non publié réalisé au profit du CNDH.

القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المحمدية (وهي بعيدة جدا عن مركز حرم الجامعة بعين الشق)، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في مراكش بأمرشيش (وهي بعيدة بدورها عن مركز حرم جامعة السملالية). وحتى المؤسسات التي أحدثت في المدن الأخرى، فإنها كانت تجسد الهاجس الأمني نفسه لأن أغلبها كان يقع خارج المدينة. ومن أمثلة ذلك، كليات القنيطرة التي تقع في غابة المعمورة ووراء السكة الحديدية التي تفصلها عن المدينة، وكلية العلوم القانونية والاجتماعية في طنجة التي تقع في بوخالف، وهي أقرب إلى المطار منها إلى مدينة طنجة، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط السويسي اللتان تقعان في مدينة العرفان؛ علما بأن هذه المدينة كانت في ذلك الوقت بعيدة عن المنطقة الحضرية لمدينة الرباط، وتحيط بها السكة الحديدية من الجهة الغربية.

خلال عشريات 1980 و1990 و2000، كان هذا الهاجس الأمني هو الفكرة المهيمنة التي دفعت السلطات العمومية إلى وضع المجالات الجامعية تحت المراقبة، لكن مع ضمان حق الطلبة غير القابل للمصادرة في التعلم. وكان من نتائج هذه السياسة الأمنية نقل المؤسسات الجامعية، بما فيها الكليات المتعددة التخصصات، إلى أماكن تقع خارج المدن. ولا يمكن أن نخفي أن إحداث تلك المؤسسات قد خضع، أيضا، لهدف (حتى لا نقول سياسة) نشرها عبر التراب الوطني، علما بأن جامعات جديدة قد أحدثت، كذلك، في التسعينيات من القرن الماضي (15).

الشكل 1. المواقع الجغرافية للمؤسسات الجامعية خارج الحرم الجامعي

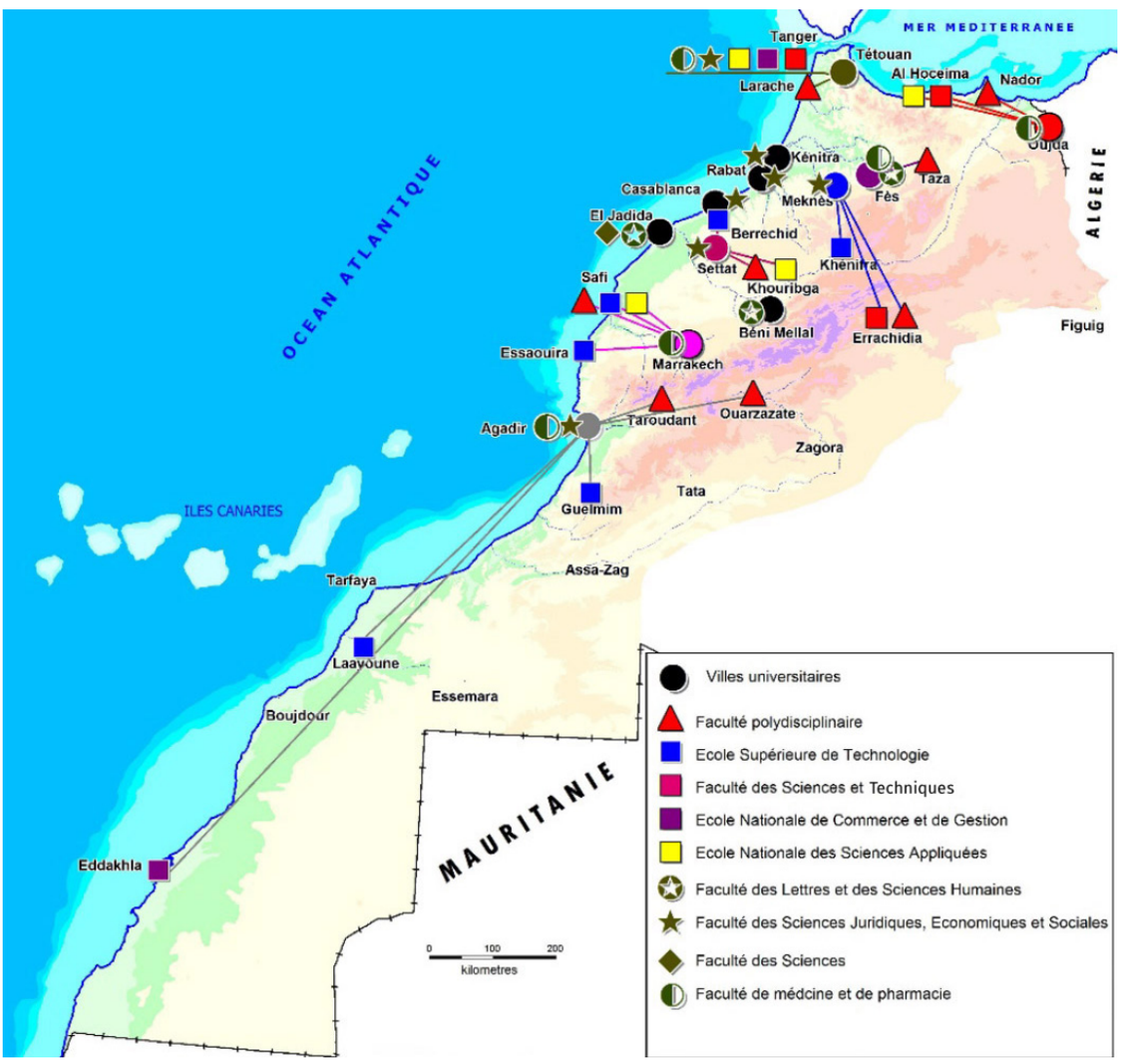

(15) جامعة الحسن الثاني سنة 1992، وجامعة الحسن الأول في سطات (1997) وجامعة عبد المالك السعدي في تطوان (1997) وجامعة مولاي إسماعيل في مكناس 1989، وجامعة ابن طفيل في القنيطرة (1989) وجامعة ابن زهر في أكادير.

إن هذه السياسة العمومية المتمثلة في إحداث مؤسسات جامعية جديدة خارج الحرم الجامعي، والحصول على أعداد معقولة من الطلبة يسهل التحكم فيها، هي كذلك نتيجة مبادرات بعض رؤساء الجامعات الرامية إلى تخفيف الضغط عن المؤسسات الجامعية التي توجد في المدن الجامعية الكبرى.

3 . الحتمية المرتبطة بالاكتظاظ ، وإحداث الكليات المتعددة التخصصات

من الواضح أن السياسة الهادفة إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالموارد البشرية المؤهلة، وتلبية حاجاته التقنية والمهنية، كان هو شعار إحداث الجيل الجديد من المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود خلال التسعينات من القرن الماضي. فخلال هذه العشرية، أحدثت 22 مؤسسة، زيادة على كليتين للطب والصيدلة.

وتكتسي نسبة التأطير أهمية كبيرة بالنسبة لتلك المؤسسات. فقد كانت تلك النسبة في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود برسم السنة الجامعية 2000-2001 تسعة طلبة لكل أستاذ باحث، مقابل 55 طالبا لكل أستاذ باحث في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (16). وقد زودت كذلك بأحدث التجهيزات التقنية والبيداغوجية. وكانت تكلفة الطالب الواحد فيها تقارب 64900 درهم سنة 2001، مقابل 10200 درهم للطالب الواحد في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (17). وكانت شراكاتها من خلال التعاون الأوروبي، وخاصة مع فرنسا (18)، جد مثمرة. كما أن نسبة اندماج المتخرجين منها في سوق الشغل كانت جد مرتفعة.

كما كانت الاستثمارات المخصصة لإنجاز هذه المؤسسات جد مهمة، وحظيت بدعم هام من قبل التعاون الأوروبي، وخاصة بالنسبة لكليات العلوم والتقنيات في طنجة، وسطات، والرشيدية، وبني ملال (19). هذا زيادة على توفير الدولة للمناصب المالية الضرورية للأساتذة الباحثين لضمان أفضل نسبة تأطير ممكنة.

لكن منسوب الولوج لتلك المؤسسات بقي محدودا بسبب الاستقطاب المحدود (الانتقائي) الذي يطبعها. ففي نهاية التسعينات، لم يتجاوز عدد الطلبة فيها 11262، أي حوالي 4,3% فقط من مجموع طلبة الجامعات. وقد أدى انسداد تدفق منسوب الطلبة نحو هذه المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود إلى تحويلها في اتجاه المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

وتوضح الجدولة الزمنية التسلسلية الواردة في الشكل 2 هذا الانسداد، حيث تزايدت أعداد طلبة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح دون أن يزداد عدد هذه المؤسسات حتى تقدر على استيعابهم. ولم تنشأ، في تلك الفترة، سوى 8 مؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (منها 7 كليات للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكلية واحدة للآداب والعلوم الإنسانية) مقابل 22 مؤسسة من الجيل الجديد (المدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات، والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية، والمدارس الوطنية للتجارة والتسيير). والغريب أن إحداث كليات العلوم توقف بشكل مطلق، إذ لم تحدث أي كلية إضافية للعلوم منذ بداية الألفية الثانية حتى الآن.

وقد أدى هذا التحويل غير المنظم للطلبة نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح المحدثة بعد 1990 إلى اكتظاظ مهول للطلبة، ليس في هذه المؤسسات وحدها، وإنما في نظيراتها التي كانت موجودة قبل 1990 كذلك (انظر الشكل 2). وبالفعل، فقد كانت تلك المؤسسات تنهار تحت وطأة هذا الاكتظاظ، إذ بلغ عدد الطلبة فيها 186.769 طالب وطالبة في الموسم الجامعي 2000-2001، أي 71,4% من مجموع طلبة الجامعة (انظر الشكل 2). ويعادل هذا العدد 17 مرة عدد الطلبة داخل مؤسسات الجيل الجديد في تلك السنة الجامعية.

(16) Atlas graphique et cartographique de la décennie de la Charte de l'éducation et la formation 2000-2013, INE, Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, 2014.

(17) المرجع نفسه.

(18) La coopération européenne pour les FST et essentiellement la coopération maroco-française pour les ENSA dont les créations sont appuyées par le service de coopération française de l'Ambassade de France à Rabat et par le réseau des Instituts Nationaux des Sciences Appliquées (INSA) en France, modèle originel des ENSA Maroc (http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/Fiche_Curie_Maroc.pdf).

(19) استفادت كليات العلوم والتقنيات FST من تمويلات وتجهيزات مهمة كما أنها تتموقع على مساحات عقارية شاسعة. أما فيما يخص المدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية فلم تستفد من الاستثمارات نفسها حيث تتمركز أغلبها في حظيرة كليات العلوم والتقنيات أو المدراس العليا للتكنولوجيا، كما هو الحال بالنسبة للمدرسة العليا للعلوم التطبيقية بطنجة (FST) وبأكادير (EST) وبمراكش (FST). وقد استفادت هذه الاخيرة من التجهيزات المتوفرة بالمؤسسات التي تتمركز في حظيرتها.

الشكل 2. الجدولة الزمنية التسلسلية لتطور منظومة التعليم العالي الجامعي (تصميم وإنجاز الهيئة الوطنية للتقييم)

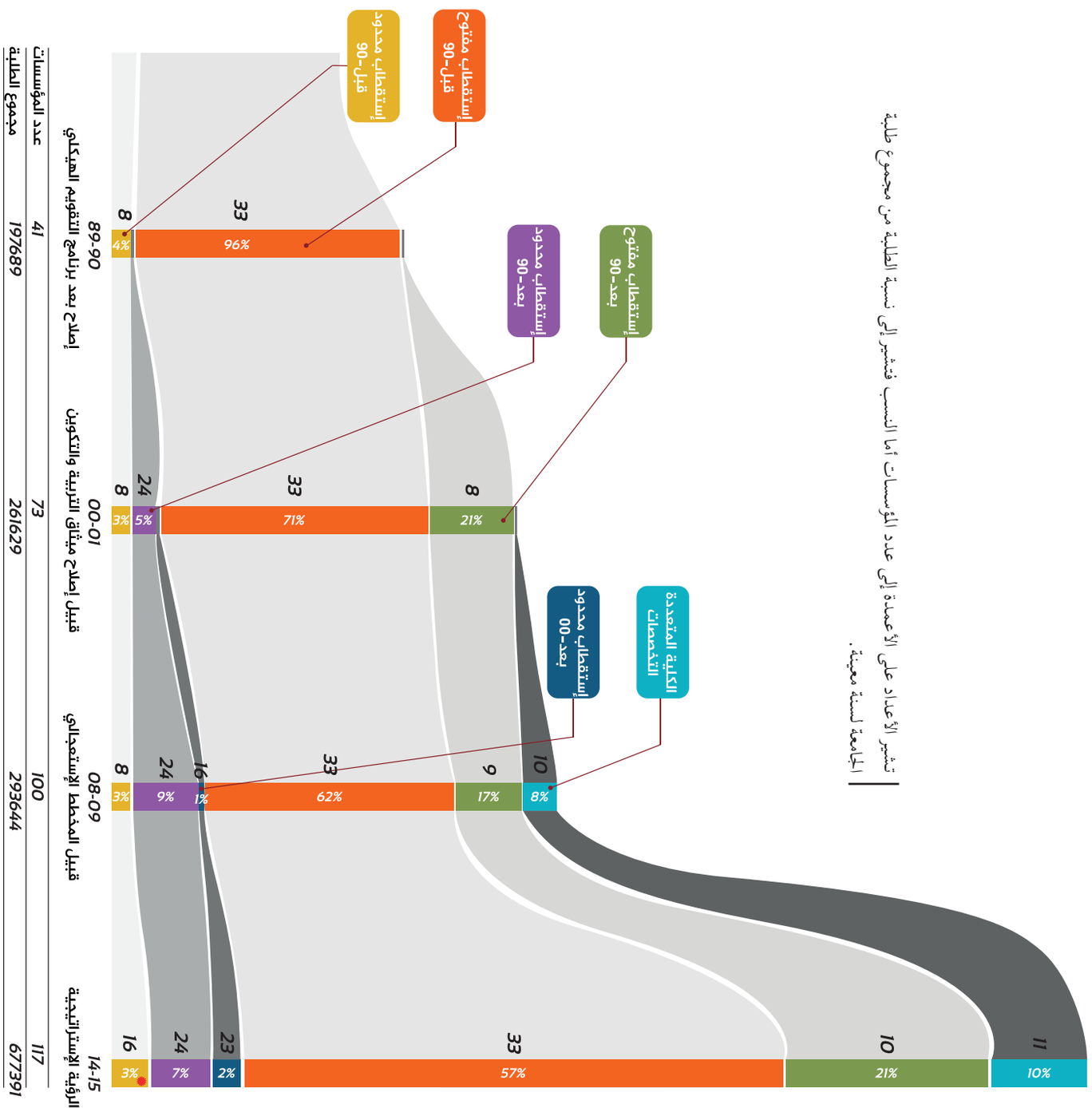

وموازاة مع ذلك، لم يأت إحداث هذه المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود إلا بتعميق الهوة بين المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود. والنتيجة هي وصم قوي للنظام الجامعي الذي صار ينظر إليه أكثر من خلال المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح والتي تستقبل جل الطلبة الجامعيين تقريبا (أكثر من 92%)، والتي كانت بارزة للعيان أكثر من غيرها بسبب حجمها وعدد طلبتها، وكانت تنعت، علاوة على ذلك، بمؤسسات لتكوين العاطلين.

لم تزدد سمعة هذه المؤسسات، وبطالة المتخرجين منها –التي كان القصد محاربتها في بداية تسعينات القرن الماضي– إلا سوء في بداية سنوات 2000. ولم تكن المشاكل الاجتماعية والأمنية لتساعد على ترتيب الأمور، لأن تزايد أعداد الطلبة، وضعف التأطير، قد ساهما في تزايد الإضرابات والتوترات داخل الجامعات (انظر الجزء 1-2)، تلك الإضرابات والتوترات التي كانت تغذيها الوضعية الاجتماعية الصعبة للطلبة. وبالفعل، فقد كان الطلبة الممنوحون يمثلون حوالي ثلث الطلبة في نهاية التسعينات (السنة الجامعية 2000-2001)(20). أما طلبة المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، فقد كانوا يتمتعون كلهم بمنحة، وبشكل آلي.

وفي الوقت نفسه، كانت القدرة الاستيعابية للداخليات والأحياء الجامعية جد محدودة. إذ لم يكن يقطن في تلك الأحياء والداخليات سنة 2000-2001 سوى 33693 طالب وطالبة(21)، أي فقط 11% من مجموع طلبة الجامعة. فإذا كانت هذه الوضعية صعبة بالنسبة لكل الطلبة، فإنها كانت، أكثر من ذلك بشكل خاص لطلبة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، لأن نظراءهم في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود كانوا يحظون بالأسبقية في ولوج الداخليات والأحياء الجامعية.

إن هذه الظرفية التي أصبحت تهدد الاستقرار الاجتماعي والأمني هي التي شكلت خلفية التفكير، في نهاية التسعينات من القرن الماضي، في تخفيف الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وتوسيع شبكتها لحمل حاملي الباكالوريا الجدد على الاستقرار في المدن القريبة من مقرات سكناهم.

لقد كان إطار الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي رافقه إرساء نظام (LMD) إجازة – ماستر – دكتوراه، مناسبة للعمل، أو على الأصح، لرد الفعل إزاء هذه الوضعية الحرجة والمهددة.

تم التفكير، في البداية، في سلك أول يهيئ لدخول الجامعة. وقد طرحت آنئذ عدة اختيارات تخص استقبال حاملي الباكالوريا لمدة أسدوس واحد (ستة أشهر) قصد إكسابهم المستوى الضروري قبل أن يقرروا متابعة دراستهم في هذا المجال أو ذلك. كما اقترح أن يخصص ذاك الأسدوس الأول لتعزيز التمكن من اللغة والتواصل والإعلاميات (وهو ما سيؤدي فيما بعد إلى إحداث مجزوءة اللغة والتواصل والإعلاميات ضمن نظام (LMD) إجازة – ماستر – دكتوراه). كان من المفترض، حسب هذا المقترح، أن تكون الأساديس الأربعة المؤدية لشهادة الدراسات الجامعية العامة مسبوقة بهذا الأسدس الخامس المخصص لاستقبال الطلبة. وكان من المتصور آنئذ أن يضم المسار المؤدي لشهادة الدراسات الجامعية 5 أساديس تكون ملزمة للجميع قبل التخصص.

لكن فكرة الأسدوس الأول الذي كان سيخصص لإكساب الطلاب المستوى الضروري لمتابعة دراساتهم الجامعية بنجاح رفضت، واحتفظ بفكرة الأساديس الأربعة التي تقرر أن تجرى في مؤسسات نقلت إلى أماكن خارج الحرم الجامعي لإعداد الطلبة لولوج الإجارة، على أن يلتحق هؤلاء الطلبة، بعد ذلك، بالكليات المتخصصة "الكلاسيكية" التابعة للجامعة الأم. إن تلك المؤسسات التي أنشئت قرب الأماكن التي يسكن فيها حاملو شهادة الباكالوريا، وخصصت لإعداد شهادة الدراسات الجامعية العامة، هي التي ستتحول بسرعة، ومباشرة بعد ذلك، إلى مؤسسات قائمة بذاتها: الكليات المتعددة التخصصات.

ألم يكن إذن الهدف من إحداث الكليات المتعددة التخصصات مجرد إجراء لتخفيف الضغط على المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بنقل بعض التكوينات من مكان إلى آخر عبر التراب الوطني؟ ألا تشكل بذلك حلا لمشاكل التدبير الاجتماعي والأمني التي تعاني منها الكليات المكتظة في المدن الجامعية الكبرى، وذلك بنقل تلك المشاكل إلى المدن الصغيرة نسبيا.

وبالفعل، يبدو أن إحداث الكليات المتعددة التخصصات ليس سياسة منسقة ومخططا لها بقدر ما هو عمل تصحيحي لوضعية لم يعد من الممكن احتمالها، والناتجة عن الاكتظاظ في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛ ذلك التزايد الذي ترافق مع تعايش غير طبيعي وغير متناسب بين الاستقطاب المفتوح والاستقطاب المحدود في النظام الجامعي برمته. هذا زيادة على مناخ أمني جد مهدد.

(20) Atlas graphique et cartographique de la décennie de la charte de l'éducation et la formation 2000-2013, INE, Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, 2014 (Tableaux 34 et 39).

(21) المرجع نفسه.

والغريب أن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي شكل إطار تطوير نظام التعليم العالي في ذلك الوقت لا يتضمن أية إشارة لهذا النموذج من المؤسسات، ولم يصدر بخصوصه أية توصية.

إن إحداث الكليات المتعددة التخصصات، هو بوضوح، مجرد جواب عن الاكتظاظ في الكليات ذات الاستقطاب المفتوح، وما ترتب عنه من نتائج اجتماعية وأمنية. ولم يكن هذا المشكل يزداد إلا تعقيدا مع تنامي تدفق الوافدين الجدد على النظام الجامعي. وبالفعل، فإن الكليات المتعددة التخصصات قد أحدثت تحت الضغط وعلى عجالة، وهي ظروف لم تكن ملائمة لإنجاح إحداثها وتطورها.

وبالفعل، ففي سنة 2000-2001 كانت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح تعاني من شدة الاكتظاظ، إذ كانت تستقبل 92% من مجموع طلبة الجامعة (41 مؤسسة). وفي الجانب الآخر، لم تكن المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود تستقبل سوى 8% من مجموع الطلبة والطالبات (32 مؤسسة).

وقد أحدثت الكليات المتعددة التخصصات الأولى سنة 2003 في كل من تازة، وآسفي، وبني ملال، واستقبلت آخرها، وهي كلية تارودانت، أول دفعة من الطلبة والطالبات سنة 2010.

الجدول 2. أماكن وتواريخ إحداث الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة

الموقع	سنة الإنشاء
تازة	2003
آسفي	2003
بني ملال	2003
الرشيدية	2004
تطوان	2004
الجديدة	2004
الناظور	2005
خريبكة	2005
وارزازات	2006
العرائش	2009
تارودانت	2010

يتوجه عمل السياسة العمومية مرة أخرى، في وسط سنوات 2000، نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود في إطار المبادرة الحكومية 10.000 مهندس (انظر المؤطر 1) أو 3300 طبيب. إن هذه المبادرات، المعبئة سياسيا للاستثمار والشراكة، تخفي وضعية في مؤسسات الاستقطاب المفتوح أقل ما يقال عنها أنها أصبحت صعبة. وكان يتعين أن تحظى هذه المؤسسات الأخيرة بالأولوية، وهي التي تستقبل 87% من الطلبة والطالبات آنذاك، مع نسبة تأطير تقدر بأستاذ واحد لكل 37 طالب وطالبة في المعدل، مقابل 8 طلاب وطالبات في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود.

وهكذا تطورت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في ظل سياسة تركز بشكل خاص على المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود التي لم تستقبل، رغم المجهودات المبذولة في مجال التمويل والمناصب المالية، سوى 13% من مجموع طلبة وطالبات الجامعات في نهاية عشرية 2000 (انظر الجدولة الزمنية التسلسلية في الشكل 2).

المؤطر 1. تقديم ملخص لمبادرة 10.000 مهندس

انطلقت مبادرة تكوين 10.000 مهندس وما يعادله كل سنة في أفق 2010 سنة 2006. وتعتبر هذه المبادرة مثالا ساطعا لسياسة تكثيف مناهج تكوين المهندسين لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال الأوراش الكبرى التي أطلقتها الدولة: الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، ومخطط AZUR، ومخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط الطاقة، ومخطط الصيد البحري، ومخطط المغرب الرقمي 2013.

وتهدف هذه المبادرة إلى ترشيد وتوسيع القدرات البيداغوجية والمادية لمجموعة من المؤسسات الجامعية للهندسة، وكليات العلوم والتقنيات، وحتى كليات العلوم، زيادة على مدارس المهندسين غير التابعة للجامعة. وقد توقعت هذه المبادرة، كذلك، إحداث خمس مدارس وطنية عليا للعلوم التطبيقية (في الحسيمة، وخريبكة، وتطوان، والقنيطرة، والجديدة). وخصصت لها الدولة غلافا ماليا قدره 934 مليون درهم و425 منصبا ماليا من خلال عقود أبرمت مع الجامعات، ومدارس تكوين المهندسين غير التابعة للجامعات.

في سنة 2006، سنة انطلاق هذه المبادرة، لم يكن عدد الطلبة المهندسين سوى 4284 بمن في ذلك طلبة المؤسسات الخاصة. وفي سنة 2009–2010 بلغ عدد المتخرجين من هذه المؤسسات 9697 مهندس ومهندسة وما يعادل ذلك، أي تحقيق الهدف المحدد بنسبة 97%. وزيادة على ذلك، فإن إنجازات الجامعات المتعلقة بالمهندسين وما يعادل ذلك تمثل 57% من كل إنجازات السنة نفسها 2010 (22).

(22) قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، مبادرة تكوين 10000 مهندس وبرنامج التكوين الجامعي للأفشورينغ. تقدم الأشغال، الاجتماع الثالث للجنة التتبع، فبراير 2010.

ومرة أخرى مع تنفيذ المخطط الاستعجالي الذي كان الهدف منه إعطاء نفس جديد للإصلاح الذي جاء به الميثاق، لم تحظ المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بالأولوية المرجوة. فمنذ بداية ذلك المخطط إلى اليوم، أحدثت خمس مؤسسات للاستقطاب المحدود، مقابل مؤسستين فقط للاستقطاب المفتوح (كلية متعددة التخصصات وكلية للآداب والعلوم الإنسانية–كلية الشريعة في مدينة السمارة). ومع ذلك، فإن المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح المحدثة في بداية العشرية 2000 (وعددها 23 مؤسسة) لا تستقبل سوى 2% من الطلبة، بينما تستقبل الكليات المتعددة التخصصات بمفردها أكثر من 10% من مجموع طلبة الجامعة، أي خمس مرات أعداد المؤسسات الأولى مجتمعة (الشكل 2).

أكيد أن مخطط عمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر خلال الفترة 2013-2016، يتوقع مراجعة "الخريطة الجامعية بإعادة النظر في معايير إنشاء وولوج مؤسسات التعليم العالي الجامعي في إطار الجهوية الموسعة (المشروع 1). إلا أن هذا المخطط لا يتضمن أي عمل يصب في هذا الهدف، أي هدف إحداث مؤسسات جامعية في ارتباط بالدينامية الجهوية (23). ويتوقع هذا المخطط، أيضا، توسيع العرض البيداغوجي" من خلال تطوير بعض الكليات المتعددة التخصصات بشكل خاص (المشروع 2)، وتحويلها إلى مؤسسة تعنى بتخصصات واعدة، وفتح كليتين للطب والصيدلة، ومدرسة للتجارة والتسيير، ومدارس عليا للقانون، ومدارس وطنية عليا للعلوم التطبيقية، ومدارس عليا للتكنولوجيا، وملحقات بالجامعات.

غير أن هذا المشروع لا يوضح الكليات المتعددة التخصصات المعنية بالتحويل، كما لا يوضح المجالات الواعدة المقصودة، ولا أماكن إنشاء هذه المؤسسات الجديدة. ففي سنة 2016، إذا استثنينا كليتي الطب والصيدلة اللتين أحدثتا في كل من طنجة وأكادير، والمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير التي أنشئت في مدينة الداخلة، فإنه لم يتم تحويل أية كلية متعددة التخصصات في الاتجاه المشار إليه، كما لم تحدث أية مدرسة أو كلية للقانون (باستثناء الملحقة الموجودة في أيت ملول التي تم تحويلها إلى كلية). وأكثر من ذلك، فعوض تعزيز المدارس العليا للتكنولوجيا والمدارس الوطنية للعلوم التطبيقية كما كان متوقعا في مخطط عمل الوزارة، فإن تلك المؤسسات قد تم تحويلها و/أو تجميعها، إلى "مدارس البوليتكنيك"(24)؛ وهو ما يشكل تحولا مفاجئا في هذا التوجه.

(23) يأخذ المشروع 2 بعين الاعتبار معايير تتعلق بالبعد الجهوي (i)، حاجيات الوسط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني والجهوي (ii)، والتغطية الترابية (iii).

(24) المرسوم رقم 2.15.655 بتاريخ 3 غشت 2016، الجريدة الرسمية رقم 6489. لم يتم تغيير كلية العلوم والتكنولوجيا والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بالحسيمة وكذلك الحال بالنسبة للمدرسة العليا للتكنولوجيا بسلا والدار البيضاء وخنيفرة والصويرة وسيدي بنور والعيون.

الفصل الثاني

أية مكانة للكليات المتعددة التخصصات في المشهد الجامعي؟

تزايد عدد الطلبة في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح في بداية عشرية الألفين (2000) لينتج الاكتظاظ في هذه المؤسسات. ولما جاءت الكليات المتعددة التخصصات، أخذت على عاتقها جزءا من تلك الأعداد. فخلال السنة الجامعية 2008-2009، استقبلت هذه الكليات 8% من طلبة كل الجامعات العمومية (الشكل 2). وخلال السنة الجامعية 2014-2015، بلغ عدد الطلبة الذين استقبلتهم هذه الكليات 68000 طالب وطالبة، أي أكثر من 10% من الطلبة والطالبات المسجلين في الجامعات العمومية المغربية. لقد تجاوز إيقاع التسجيلات السنوية في هذه الكليات 10000 طالب وطالبة كل سنة ابتداء من سنة 2010 وهي تاريخ الانطلاقة الفعلية للمخطط الاستعجالي(25).

ويمكن تطور أعداد الطلبة من إدراك حقيقة الاكتظاظ في هذه المؤسسات. كما يمكن من إدراك وزن التكوينات المختلفة، الأساسية والمهنية، ومساهمة الكليات المتعددة التخصصات في تأهيل الكفاءات الوطنية.

1 . الكلية المتعددة التخصصات : تطور أعداد الطلبة والخريجين

بدأت الكليات المتعددة التخصصات مع توالي إحداثها، تجلب أعدادا متزايدة من الطلبة. وفي سنة 2010-2012 بالخصوص، سجلت قفزة كمية مهمة (الشكل 3). ذلك أن التسجيلات الجديدة في هذه الكليات كانت قد عرفت ركودا نسبيا حتى سنة 2010. وابتداء من سنة 2010، وهي سنة الانطلاقة الفعلية للمخطط الاستعجالي، تجاوز عدد الطلبة المسجلين الجدد فيها عتبة ال 10.000 طالب وطالبة، ليبلغ 23000 طالب وطالبة سنة 2014-2015.

نرى بوضوح الدور الذي قامت به الكليات المتعددة التخصصات في تحقيق هدف المخطط الاستعجالي المتعلق بتوسيع عرض التعليم العالي. ويبين الشكل 3 انعطاف وثيرة عدد الطلبة في الكليات المتعددة التخصصات سنة 2009-2010. غير أن عدد المتخرجين من تلك الكليات يميل إلى الاستقرار بين 9% و12% من مجموع المسجلين في الجامعة. وبذلك تزايد العدد الإجمالي لطلبة هذه الكليات ليبلغ سنة 2014-2015 عددا قياسيا هو 67875 طالبا وطالبة؛ وهو ما يعادل، كما تم ذكره، 10% من مجموع طلبة الجامعة العمومية المغربية.

الشكل 3 . تطور أعداد طلبة الكليات المتعددة التخصصات : مجموع الطلبة والمسجلين الجدد والمتخرجين

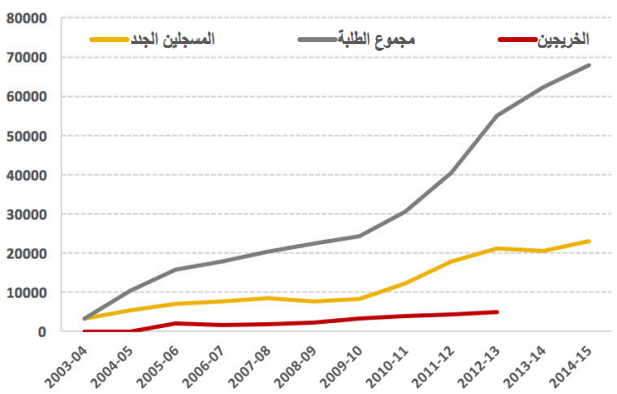

المصدر : إحصائيات عن وزارة التعليم العالي وعن الكليات المتعددة التخصصات.

لكن هذه الزيادة في أعداد الطلبة ليست متكافئة في جميع الكليات المتعددة التخصصات. إذ هناك كليات كبيرة تضاهي الكليات الكلاسيكية ككليات الآداب والعلوم الإنسانية. وإلى جانبها توجد مؤسسات صغيرة تذكرنا بالمدارس العليا للتكنولوجيا، وكليات العلوم والتقنيات التي سبق الكلام عنها.

وفيما يخص الفوارق الموجودة بين هذه المؤسسات من حيث المجالات العلمية، يبين الشكل 4 الوزن القوي للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فيها. فعند انطلاقة الكليات المتعددة التخصصات الأولى سنة 2003-2004، كان عدد الطلبة المسجلين بها في مجالات القانون والاقتصاد والتسيير (DEG) يمثلون 44% من مجموع طلبتها. وفي

(25) عمل البرنامج الاستعجالي على ترجمة السياسة العمومية المتعلقة بالنهوض بقطاع التربية والتكوين، وذلك من أجل التسريع من وثيرة الإصلاح الذي جاء به الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إثر تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 (حالة وآفاق منظومة التربية والتكوين).

السنوات الموالية، عرفت هذه النسبة قفزة مهمة وتجاوزت 60%. وبفعل المجهودات المبذولة لتنويع مسالك التكوين، نزلت هذه النسبة إلى 54% بين سنتي 2013-2015.

الشكل 4. تطور أعداد طلبة الكليات المتعددة التخصصات حسب الثلاث مجالات الكبرى

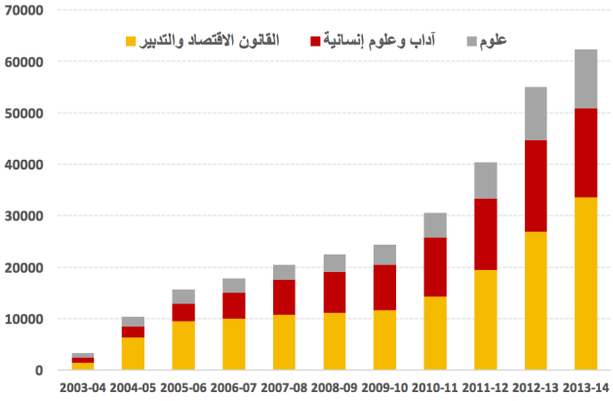

المصدر: إحصائيات عن وزارة التعليم العالي وعن الكليات المتعددة التخصصات.

تفسر هيمنة القانون والاقتصاد والتسيير على التخصصات الأخرى أساسا بطلب هذه المسالك التي تزيد، على ما يبدو، من حظوظ المتخرجين للحصول على شغل والأهم من ذلك ضعف أو غياب أحد العناصر الأساسية في التكوينات في العلوم ألا وهو الأشغال التطبيقية. ويوجد هذان المجالان (الحقوق –وخاصة باللغة العربية– والاقتصاد) في نوعين من الكليات المتعددة التخصصات: الكليات المخصصة لها عمليا، ككليتي تطوان، والجديدة، والكليات المتعددة التخصصات التي تقدم هذان المجالين إلى جانب الآداب والعلوم الإنسانية و/أو العلوم، ككليات تازة، والناضور، وآسفي وخريبكة، والرشيدية. لكن التوجه اليوم هو تعميمهما في كل الكليات المتعددة التخصصات بما فيها تلك التي تم تصورها وفق نماذج مختلفة، والتي اختارت تكوينات أفقية ذات تخصص مهني دون إعادة إنتاج نموذج الكليات الكلاسيكية. ومن أمثلة تلك الكليات، كليتا وارزازات والعرائش اللتان يمكن أن نضيف إليهما كلية بني ملال.

لقد وضعت كلية وارزازات منذ البداية تكوينات متعددة التخصصات خاصة بالسياحة والسينما، وأحدثت كلية العرائش مسالك في الصناعات الغذائية وأنشطة الصيد البحري، دون أن تعود إلى النموذج الكلاسيكي الذي يعتمد التكوينات الأساسية في المجالات التقليدية كالقانون.

لكن هذا النموذج المختلف والفريد أخذ يصطف وراء النماذج الأخرى بسبب ضغوط الطلب الصادر عن الطلبة والآباء والمنتخبين، واضطر إلى فتح المسالك التقليدية في الاقتصاد والقانون باللغة العربية (انظر الجزء 1-3).

وزيادة على ذلك، فإن الكليات المتعددة التخصصات لم تتمكن من جذب الطلبة نحو المسالك العلمية، إذ لم يكن طلبة هذه المسالك يمثلون سنة 2013-2014 سوى 18% من مجموع الطلبة المسجلين فيها. وكانت تلك النسبة تتأرجح، طيلة عشرية 2000، بين 15% و19%، في الوقت الذي نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على توجيه ثلثي الطلبة نحو المسالك العلمية والتقنية. لقد رأينا في الفقرة 6.1 أن القدرة الاستيعابية للمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود كانت جد محدودة، وكان يتعين، تبعا لذلك، أن تتولى المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح تنفيذ هذا التوجه (26). ومع ذلك، يلاحظ باستغراب أنه منذ العشرية 2000، لم تحدث أية كلية جديدة للعلوم، وأن الكليات المتعددة التخصصات قد وجهت نحو تكوينات في القانون والاقتصاد والتسيير على حساب العلوم التي تتطلب تجهيزات ومعدات خاصة للقيام بالأشغال التطبيقية تغيب عن هذه الكليات.

في الكليات المتعددة التخصصات، كما في باقي الكليات، هناك عدد كبير من حاملي الباكالوريا العلمية يسجلون أنفسهم في مسالك القانون والاقتصاد والتسيير، بل وحتى في الآداب والعلوم الإنسانية.

وإذا كان تطور العدد الإجمالي للطلبة يؤكد أن الكليات المتعددة التخصصات قد باتت تفرض نفسها في المشهد الجامعي، فإنه من الملاحظ أن الطلب المتزايد على هذه الكليات لم يتأكد إلا بالنسبة لمسالك التكوين الأساسي (انظر الشكل 5).

الشكل 5. تطور أعداد الطلبة في الكليات المتعددة التخصصات حسب نوعية التكوين

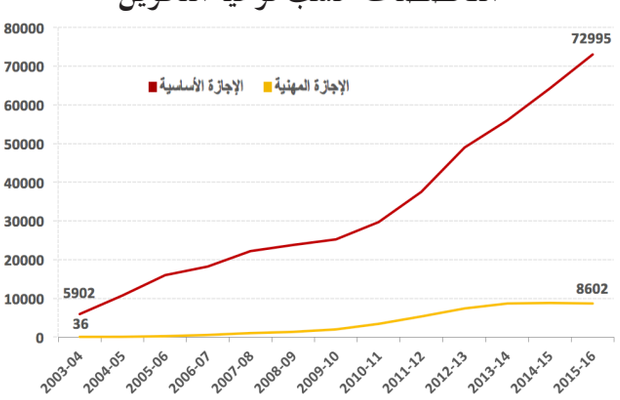

المصدر: معطيات الكليات المتعددة التخصصات.

(26) بالنسبة لكل التعليم العالي، لاحظ التقرير التحليلي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن المسالك العلمية والتقنية لا تمثل سوى 30% من مجموع التسجيلات سنة 2013، وهي نسبة بعيدة من الثلثين اللذين أوصى بهما الميثاق واللذين كان يتعين بلوغهما ابتداء من 2005.

إن التكوينات المهنية التي تشكل تقريبا نصف المسالك في الكليات المتعددة التخصصات (الجزء 2-2) لا تستوعب سوى عدد قليل من أعداد الطلبة (أي أقل من 11,8% من مجموع طلبة هذه الكليات سنة 2015-2016 (انظر الشكل 5). ورغم ارتفاع نصيبها، فإن قيمتها المطلقة تميل إلى الركود منذ 2012-2013. إن اكتظاظ الجامعة الذي ازدادت حدته ابتداء من 2010 قد ألزم بشكل طبيعي الفاعلين على التركيز، أو على الأصح على إعادة الانتشار، حول التكوينات الأساسية عوض التكوينات المهنية، باستثناء الكليات المتعددة التخصصات المتخصصة وذات الخصوصية المهنية (وارزازات وتارودانت). ومع مرور الوقت، لم تعد الكليات المتعددة التخصصات تختلف كثيرا عن باقي الكليات، إذ يسجل أغلب طلبتها وطالباتها في مسالك التكوين الكلاسيكية أساسا. وهكذا لم يسجل أي طالب في الإجازة المهنية في كل من الكليتين المتعددتي التخصصات في آسفي وبني ملال خلال السنة الجامعية 2014-2015.

لقد كان من المفترض، كما ينص على ذلك أحد مبررات وجود هذه الكليات، أن يتم اختيار طلبتها على الصعيدين المحلي والجهوي وفق خريطة جامعية. لكن حوالي 12% من أولئك الطلبة يأتون إليها من مختلف مناطق المغرب لأن التكوينات المهنية التي تقدمها في إطار الإجازة والماستر مفتوحة في وجه جميع الطلبة المغاربة، كيفما كانت أصولهم المحلية والجهوية.

2. عروض التكوين في الكليات المتعددة التخصصات في الإجازة.

في الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة، بلغ العدد الإجمالي لمسالك التكوين الأساسي في مستوى الإجازة 66 مسلكا (انظر الملحق 2). وباستثناء كلية تارودانت التي لا تقدم سوى المسالك الأساسية، فإن جميع الكليات المتعددة التخصصات تقدم مسالك التكوين الأساسي على مستوى الإجازة.

يتعلق إثنان وثلاثون مسلكا (32) من ضمن المسالك الستة والستين (66) التي تحتضنها تلك الكليات، بعلوم المادة والحياة، والرياضيات، والمعلوميات؛ بينما تتقاسم مجالات الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المسالك المتبقية (16 مسلكا في الآداب والعلوم الإنسان و17 في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية). وهذا يعني أن الكليات المتعددة التخصصات تحتضن المجالات العلمية الثلاثة الموجودة في كل الكليات الأخرى (الملحق 2)؛ باستثناء كليات الراشيدية، وتطوان، والجديدة التي لا تقدم أي مسلك من المسالك العلمية في التكوين الأساسي.

في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية يساوي عدد المسالك في القانونين العام والخاص (9 مسالك) عدد المسالك الأخرى المخصصة للعلوم الاقتصادية والتسيير.

أما مسالك الآداب والعلوم الإنسانية الستة عشر (16)، فقد خصصت 5 منها للدارسات العربية، و4 للدراسات الفرنسية، و3 للجغرافيا، و2 للدراسات الإسلامية، وواحد للدراسات الإسبانية وواحد للتاريخ.

يبدو واضحا أنه إذا كان هناك توجيه واضح ودقيق بخصوص المسالك التي يتعين إدراجها ضمن برامج الكليات المتعددة التخصصات بالنسبة للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، إذ نجد نفس المسالك في كل الكليات، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لمسالك الآداب والعلوم الإنسانية. إن المسالك الخمسة الأساسية الموجودة في كليات العلوم أو أغلبها، مبرمجة كذلك في جميع الكليات المتعددة التخصصات تقريبا. كما أن مسالك القانون، وخاصة القانون باللغة العربية، والعلوم الاقتصادية والتسيير موجودة، بدورها، في كل تلك الكليات. أما الآداب والعلوم الإنسانية، فإن مسالكها تتغير من كلية لأخرى. وكثيرا ما تتم تعبئة بعض المواد التي تنتمي لهذا المجال، كاللغات والتواصل، لا لشيء إلا لتعزيز ومرافقة التكوينات في المسالك الأخرى. أما الكليات التي تعطي الأسبقية للتكوينات المهنية، فإن ثنائي القانون والعلوم الاقتصادية من جهة، والعلوم من جهة أخرى، هما اللذان يشكلان حصرا أساس التكوينات فيها.

يتضح من المقابلات التي أجريت في إطار هذا التقييم مع الفاعلين أن الأسبقية تعطى، كلما فتحت كلية متعددة التخصصات جديدة، للمسالك التي يفترض أنها ستمكن المتخرجين من الاندماج في سوق الشغل بسهولة والتي لا تتطلب توفر تجهيزات ومعدات علمية للأشغال التطبيقية، وإن كان الهدف الأصلي من إحداث تلك الكلية هو تقريب مسالك التكوين من حاملي شهادة الباكالوريا. وبما أننا نفترض، عن صواب أو عن خطأ، أن الآداب والعلوم الإنسانية لا تلائم سوق الشغل، فإننا نختار، بالدرجة الأولى، العلوم التي يعتبر الحصول على شهادة الدراسات الجامعية العامة فيها بمثابة إعداد لمختلف التكوينات المهنية، وذلك سواء بالنسبة للعلوم القانونية أو العلوم الاقتصادية أو التسيير.

باستثناء الكليات المتعددة التخصصات في تازة، والناضور، وأسفي التي كان يلزم أن تقدم، منذ البداية، مجموعة واسعة من المسالك، والتي نجد فيها عدة مسالك في الآداب والعلوم الإنسانية، فإن جميع الكليات المتعدد التخصصات

الأخرى تقريبا تفتح مسالك في هذا المجال الأخير، وذلك بالتدريج، وبأعداد جد محدودة لتلبية الطلب المحلي لهذا المسلك أو ذاك. وبالفعل، فإن الساكنة المحلية وبعض المنتخبين يمارسون ضغوطا من أجل فتح مسالك في القانون أو في الآداب والعلوم الإنسانية (27). ويقبل الطلبة على الدراسات القانونية بالعربية أساسا وذلك لسببين: السبب الأول هو ضعف مستوى حاملي شهادة الباكالوريا في اللغة الفرنسية باعتبارها لغة العمل، ولغة الدراسة والسبب الثاني هو إمكانات التشغيل التي يتيحها هذا التخصص لأصحابه. بالنسبة للآداب والعلوم الإنسانية، تقدم الكليات المتعددة التخصصات نفس المسالك التي تقدمها كليات الآداب والعلوم الإنسانية: الدراسات الإسلامية، الدراسات العربية، والجغرافيا، والتاريخ، واللغات الأجنبية.

وينبغي الإشارة إلى أن جل تلك المسالك تتضمن جذعا مشتركا تدوم الدراسات فيه 4 أسدسات قبل أن ينقسم إلى مسارين. ينطبق هذا على القانون الذي يتضمن في البداية جذعا مشتركا يؤدي، بعد ذلك، إما إلى القانون العام وإما إلى القانون الخاص. وكذلك الأمر بالنسبة للعلوم الاقتصادية والتسيير اللذين يؤديان إلى شعبتين مستقلتين: الاقتصاد والتسيير أو كلاهما. ويصح هذا على العلوم أيضا. وأخيرا، باستثناء الكليات المتعددة التخصصات في وارزازات وتارودانت المختصة حصرا في التكوين المهني، إن كل التكوينات الأساسية في الكليات المتعددة التخصصات توظف، عادة، لتغذية مسالك التكوينات المهنية، وهي المسارات التي تفضلها تلك الكليات.

3 . الماستر والدكتوراه : المكتسبات الجديدة للكليات المتعددة التخصصات

لقد سبق أن أوضح هذا التقييم أن الكليات المتعددة التخصصات لم تبدأ في تقديم التكوينات المتعلقة بالماستر والدكتوراه في إطار نظام الإجازة–الماستر–الدكتوراه (LMD) إلا سنة 2012. هذا يعني أنها لم تشرع في فتح مسالك الماستر إلا قبل أربع سنوات من الآن. ومن المحتمل أن يكون وهذا هو سبب ضعف عدد تكوينات الماستر المفتوحة فيها إلى يومنا هذا. إن الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة لا تدبر حاليا سوى 32 مسلكا في الماستر، مقابل 139 مسلكا في الإجازة، منها 66 مسلكا في التكوينات الأساسية، و73 مسلكا في التكوينات المهنية (انظر الملحق 3). ومع ذلك، تعتبر هذه النتيجة جد مرضية بالنظر إلى المدة القصيرة التي بنيت فيها تلك المسالك (2012)، وبالنظر، أيضا، إلى المدة التي تستغرقها، عادة، إجراءات الاعتماد التي تسبق فتح أي تكوين. ومما يفسر هذا العدد المهم من مسالك الماستر، كذلك، تعبئة الأساتذة الباحثين ومسؤولي تلك الكليات الذين ما فتئوا يطالبون بهذا الحق بقوة.

يلاحظ أن الطابع المُمهنِ (professionnalisant) للكليات المتعددة التخصصات الحاضر بقوة على مستوى الإجازة، ليس كذلك على مستوى الماستر (من حيث عروض التكوينات)، لأن أقل من ثلث مسالك الماستر الإثنين والثلاثين (32) الموجودة في تلك الكليات تتكون من مسارات مهنية. ويلاحظ، كذلك، ضعف عدد المسارات العلمية ضمن مسالك الماستر المتخصص (5 من أصل 32). بينما الجزء الأهم من مسالك الماستر المتخصص يتعلق بالعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

وأخيرا، إذا كانت الكليات المتعددة التخصصات قد ساهمت بشكل كبير في التكوينات المهنية على مستوى الإجازة، فإن آفاقها بخصوص تلك التكوينات على مستوى الماستر تبدو جيدة.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن مسالك ماستر البحث لا تستجيب لاستراتيجية واضحة. إن عدم تجانس مواضيعها يوحي بأنها تبنى بمبادرات فردية. وهذا ما أثبتته المقابلات التي أكدت أن مسالك الماستر تتوقف على "قيادة" الأساتذة الباحثين.

وأخيرا، يمكن أن نفترض أن الهدف من التركيز على مسالك "ماستر البحث" هو تكوين مشاتل للباحثين الشباب لتغذية أبحاث الدكتوراه التي يمكن للكليات المتعددة التخصصات أن تنظمها من الآن فصاعدا. وبالفعل، فمنذ مرسوم 2012، انخرطت هذه الكليات في بناء تكوينات الدكتوراه. وقبل ذلك التاريخ، كان يجب على الأساتذة الباحثين العاملين فيها أن يسجلوا طلبتهم في مراكز الدراسات في الدكتوراه الموجودة في إحدى الكليات التابعة لجامعتهم الأم، لأن القانون لم يكن يسمح لهم آنذاك، بفتح مراكز للدكتوراه خاصة بهم. غير أن هذه الوضعية ليست خاصة بالكليات المتعددة التخصصات، لأن هناك مؤسسات أخرى تعيش المشكلة نفسها، وتتوفر على طلبة في مراكز الدراسات في الدكتوراه تابعة لمؤسسات أخرى (28).

ولما كانت الكليات المتعددة التخصصات تعاني من نقص حاد في الموارد البشرية، الشيء الذي يمنعها من توفير نسبة

(27) الملاحظ أن المنتخبين يتدخلون في كثير من الأحيان لفتح مسالك جديدة. انظر الجزء 3.5.

(28) تقرير موضوعاتي: "تقييم نظام الدكتوراه: لأجل النهوض بالبحث والمعرفة"، الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي 2017.

تأطير كافية على مستوى الإجازات والماستر (انظر الجزء 4.2)، فإنه يحق لنا أن نتساءل حول قدرتها على ضمان تأطير أطروحات الدكتوراه. ومما يزيد في شرعية هذا التساؤل أننا نحصي في بعض الكليات المتعددة التخصصات، التي لم تبدأ نظريا في تأطير أطروحات الدكتوراه إلا في سنة 2012، العدد الكبير من الأطروحات المسجلة فيها لحد الآن (الجدول 3).

فلننظر، مثلاً، في حالة الكلية المتعددة التخصصات في تطوان (وهي حالة قصوى) التي تؤوي 192 طالب وطالبة في سلك الدكتوراه، فإن هؤلاء الطلبة يؤطرهم 17 أستاذا باحثا، أي بمعدل 11,7 طالبا لكل أستاذ؛ في حين أن المعدل الوطني هو 1,51 طالب لكل أستاذ إذا أخذنا جميع التخصصات مجتمعة، وأزيد بقليل من 4 طلبة لكل أستاذ باحث في مواد القانون والاقتصاد والتسيير (29).

لم تنتظر بعض الكليات المتعددة التخصصات مرسوم 2012 للشروع في تأطير طلبة الدكتوراه، إذ قام بعض طلبتها بتسجيل أطروحاتهم لنيل شهادة الدكتوراه في مؤسسات أخرى حيث يؤطرهم، من الناحية الإدارية، أساتذة تلك المؤسسات (30).

الجدول 3. عدد الأطروحات المؤطرة حاليا في بعض الكليات المتعددة التخصصات

الكلية	عدد الأطروحات المؤطرة
تطوان	192
تازة	138
الناظور	13
العرائش	15
المجموع	358

المصدر: معطيات الكليات المتعددة التخصصات.

ولتقدير حجم البحث العلمي داخل الكليات المتعددة التخصصات وديناميته، ثم تحليل مشاريع البحث المقدمة، والمشاريع المقبولة في إطار طلبات المشاريع التي يطرحها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني (الجدول 4). وتجدر الإشارة إلى أن بوسع الكلية المتعددة التخصصات أن تكون كذلك جزءا من مجموعة تقدم مشاريع البحث من أجل الحصول على تمويل.

الجدول 4. المشاريع المقدمة من أجل التمويل من قبل فرق في الكليات المتعددة التخصصات في إطار طلبات المشاريع التي يديرها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

السنة	البرامج	عدد المشاريع المقدمة من طرف الكليات	مجموع المشاريع المطروحة	مجموع المشاريع الممولة
2008	URAC	1	264	0
2010	البحث القطاعي	0	163	0
2010	برنامج SHS	1	45	1
2014	برنامج: المشاريع ذات الاولوية	7	396	4
2014	مشروع الفوسفاط	12	273	0
2015	برنامج السلامة الطرقية	0	112	0

ولأسباب واضحة، تحضر الكليات المتعددة التخصصات، بشكل خاص، في مشاريع البحث الأخيرة التي أطلقت سنة 2014، أي مشروع تمويل مشاريع البحث ذات الأولوية، ومشروع البحث في مجال الفوسفاط (الجدول 4). فقد قدمت كليات العرائش، والناضور، وخريبكة، وآسفي، وتازة، والجديدة، وبني ملال 19 مشروعا للحصول على تمويل، وحصلت على أربع (4) تمويلات موزعة على المواضيع التالية: البيئة، والفلاحة، والصحة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وقد قدم 12 مشروعا من هذه المشاريع في إطار برنامج البحث في الفوسفاط، لكن بدون نتيجة.

ويلاحظ أن البحث العلمي في هذه المؤسسات ما يزال فعلا في بداياته، وأنه لا يتوافر على الوسائل العلمية والمالية الملائمة، مما حال دون بروزه في برامج البحث العلمي الوطنية. لكنه ينظم نفسه، ويهيكلها تدريجيا (الجدول 5). ذلك أن الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة تتوفر اليوم على 20 مختبرا، و28 فريقا للبحث، يجمعون كافة الأساتذة الباحثين العاملين في تلك المؤسسات.

(29) نفس المرجع.

(30) من خلال دراسة لوائح الأطروحات وتواريخ التسجيل، يتبين أن أولى الأطروحات التي تم تأطيرها من طرف أساتذة باحثين بتطوان تمت خلال سنتي 2010-2009 أي قبل تاريخ مرسوم 2012.

الجدول 5. بنيات البحث (فريق ومختبر) المعتمدة في الكليات المتعددة التخصصات

الكلية	عدد المختبرات	بنيات أخرى	عدد الفرق
تطوان	2		6
تازة	7		0
الناظور	3	مرصد واحد	0
الجديدة	2	مرصد واحد وحاضنة مقاولات	5
آسفي	1		9
العرائش	1		3
وارزازات	1		9
خريبكة	9		10
الراشيدية	2		10
بني ملال	2		0
تارودانت	1		3
المجموع	**31**		**55**

تتوفر كلية الناضور على مرصد مارشيكا (Marchica)، كما تضم كلية الجديدة مرصد سوسيو اقتصاديا، وحاضنة للمقاولات. لكن، عندما نتوقف عند محتوى بنيات البحث في تلك المؤسسات، وخاصة من خلال عناوينها، فإننا نجد أن هناك حواجز (فواصل) تقوم بين مختلف التخصصات في نفس الكلية، بل وحتى في المؤسسات الأحادية التخصص. (انظر الملحق 4).

في أغلبية الكليات المتعددة التخصصات، يوجد عمليا تطابق بين مختبرات البحث والشعب، مع وجود حواجز أو فواصل بينها. ويلاحظ فيها، أيضا، ضعف المجهودات المبذولة من أجل إعطاء تلك المختبرات والشعب طابعا عرضائيا (transversalité)، وتحقيق التداخل بين التخصصات المختلفة. ونجد هذه الهيكلة حتى في المؤسسات التي تنادي بالعرضانية في التكوينات المهنية. وعندما يظهر، أحيانا، أن عنوان المختبر يجسد تعددية وتداخل التخصصات، فإننا نجد حواجز بين فرق البحث التي يتكون منها ذلك المختبر، والتي تشتغل كل واحدة منها حول محور خاص وجد متخصص (انظر الملحق 4). ويحيل هذا الوضع على التجميع الحسابي للباحثين الذي يلجأ إليه عادة، قصد الاستجابة لأحد شروط إحداث المختبر (توفير ثلاث فرق للبحث بثلاثة أساتذة باحثين على الأقل في كل فرقة)، أكثر مما يحيل على العمل الجماعي وتعددية وتداخل التخصصات.

ويمكن أن تلتقي بنيات البحث الخاصة هذه في مشاريع بحث موحدة. لكن، حتى في هذه الحالة، وباستثناء بعض الحالات النادرة، فإنه لا يسعنا إلا أن نلاحظ وجود حواجز (فواصل) على مستوى مشاريع البحث المختلفة.

وتقوم الكليات المتعددة التخصصات اليوم، على مستويات مختلفة بالتأكيد، بمجهود من أجل هيكلة البحث العلمي. وهناك أمثلة جديرة بالذكر هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر. ويتعلق الأمر بمشاريع البحث حول الاقتصاد التضامني مع التعاونيات (في كلية الجديدة)، وحول النباتات العطرية والطبية (في كلية تازة)، وحول تثمين التراب الإقليمي لوارزازات (في كلية وارزازات)، وحول نمذجة المخزونات السمكية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي (في كلية العرائش).

وهكذا، نجد أن البحث المبتدئ لحد الآن في الكليات المتعددة التخصصات يوجد في طريق البحث المنظم والجماعي، ويستفيد من وجود عدة تخصصات لمحاولة القيام بعمل تتداخل فيه عدة تخصصات. لكن البحث لا يمكن أن ينجح ما لم يستقر معظم الأساتذة الباحثين في المكان الذي توجد فيه الكلية التي يعملون فيها، وما لم يتوافروا على الوسائل المادية والعلمية الملائمة. فلا نستطيع أن نتصور تنظيم بحث جماعي، وفعال، ومنتج، إذا كان معظم الأساتذة الباحثين لا يمكثون إلا يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع حيث يوجد مقر كليتهم، أي الوقت الضروري لإنجاز دروسهم فقط.

إن تأخر البحث في هذه الكليات، والذي يمكن أن نربطه بحداثة عهده، يعود إلى صعوبة وضع رؤية توجهه، أو حتى سياسة تقريبية للبحث داخل تلك المؤسسات. إن الخانة المخصصة للبحث في بطاقة المؤسسة الخاصة بهذا التقييم، لم تعبأ إلا نادرا من قبل الكليات المتعددة التخصصات.

ليس غياب هذا النوع من المعلومات مفاجئا، لأنه لا يوجد اليوم أي مقتضى تنظيمي يلزم رئيس المؤسسة، عندما يعين في منصبه، بنشر مشروعه لتنمية المؤسسة، وجعله في متناول الجميع داخل المؤسسة. وتبعا لذلك، فإن غياب هذه الوثيقة تجعل من المستحيل تقييم الإنجازات في هذا المجال بمقارنتها مع الأهداف المحددة في مشروع تنمية المؤسسة. كما أنه لا يسعف لوضع مشاريع خاصة في مجال البحث العلمي تبعا لتوجهات ذلك المشروع. وينطبق هذا على جميع التوجهات (البيداغوجية والإدارية، وعلى الشراكة، والتعاون، والتثمينات، والخبرات، إلخ). التي يضمنها المشروع التنموي للمؤسسة، والتي يتعين على المسؤول المعين أن يحققها خلال ولايته. ويشكل المشروع التنموي للمؤسسة، قبل كل شيء، خارطة الطريق التي من أجلها يعين المسؤول الإداري، وعقدا ضمنيا بينه وبين السلطات العمومية يتضمن الأوراش والأعمال التي يجب عليه إنجازها.

وانسجاما مع مبادئ المسؤولية والمحاسبة، كان يلزم أن ينشر المشروع التنموي الخاص بالمؤسسة أو الجامعة، وأن يوضع رهن إشارة الموظفين الإداريين والفاعلين البيداغوجيين حتى يكون مرجعا لتقييم إنجازات رئيس الجامعة أو المؤسسة عند انتهاء ولايته. ومن مزايا نشر ذلك المشروع، أيضا، أنه يخبرنا عن مدى انسجام رؤيته مع السياسة الوطنية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي (31).

4 . التأطير البيداغوجي والإداري

4 .1 . تأطير إداري وبيداغوجي ضعيف

يبين الجدول 6 أن النسبة المتوسطة للتأطير البيداغوجي في الكليات المتعددة التخصصات هو أستاذ باحث واحد لكل 107 طالب وطالبة سنة 2015-2016. وتميل هذه النسبة إلى الالتحاق بنسبة التأطير في كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المعروفة بضعف نسبة التأطير البيداغوجي فيها؛ تلك النسبة التي تبلغ في المعدل 135 طالبا وطالبة للأستاذ الباحث الواحد. هذا وقد عرفت تلك النسبة تدهورا بين سنة 2010-2012 وسنة 2015-2016 (انظر الشكل 6). إن متوسط التأطير البيداغوجي في مجموع الكليات المتعددة التخصصات هو أكثر من 107 طالبا وطالبة لكل أستاذ باحث، و257 طالبا وطالبة لكل أستاذ في كلية تطوان، و141 في كلية الراشيدية.

الجدول 6 . نسبة التأطير البيداغوجي والإداري في الكليات المتعددة التخصصات (السنة الجامعية 2015-2016)

الكليات	الطلبة	التأطير البيداغوجي		التأطير الاداري		المؤقتون
	الأعداد	الأعداد	نسبة التأطير	الأعداد	نسبة التأطير	الأعداد
تطوان	13391	52	257,5	25	535,6	3
تازة	13144	117	112,3	39	337,0	64
الناظور	11658	95	122,7	39	298,9	49
الراشيدية	9614	68	141,4	28	343,4	10
بني ملال	7869	74	106,3	20	393,5	105
آسفي	7517	93	80,8	32	234,9	23
خريبكة	3660	71	51,5	28	130,7	0
العرائش	2822	33	85,5	13	217,1	26
وارزازات	2713	37	73,3	27	100,5	20
تارودانت	2597	42	61,8	17	152,8	0
الجديدة	2155	34	63,4	16	134,7	7
المجموع	**77140**	**716**	**107,7**	**284**	**271,6**	**307**

إن اللجوء إلى أساتذة مؤقتين هو القاعدة المعمول بها في جميع الكليات المتعددة التخصصات، خاصة عند انطلاقها(32). فإلى جانب 716 أستاذا دائما الذين تتوفر عليهم، تستعين هذه المؤسسات ب 307 أستاذ مؤقت مع كل المشاكل التي تطرحها تعويضاتهم. وإذا كان عدد المناصب المخصصة لهذه المؤسسات يزداد مع مرور السنين، فإن أثر تلك الزيادة يبقى جد محدود بشكل عام، لأن عدد الطلبة يزداد بوتيرة أكبر من الوثيرة التي تزداد بها الموارد البشرية، وخاصة بعد المخطط الاستعجالي 2009-2012 (انظر الشكل 6).

أضحت الكليات المتعددة التخصصات تعاني من نفس المشاكل التي تعاني منها كليات الجامعة المتخصصة ذات الاستقطاب المفتوح. وتزداد تلك المشاكل تفاقما في

(31) يمكن أن يتصور كذلك نشر المشروع التنموي للمؤسسة بواسطة قرار ينشر في الجريدة الرسمية بمجرد تعيين المسؤول من قبل مجلس الحكومة. يجب أن تندرج جميع المشاريع الإجرائية لتنمية المؤسسات في مشروع تنمية الجامعة.

(32) يصف نائب لرئيس الجامعة انطلاق كلية متعددة التخصصات كما يلي: "كانت الانطلاقة صعبة بسبب ضعف عدد المناصب، والاعتماد على أساتذة التعليم الثانوي كمتعاونين. وفي الوقت نفسه، كان هناك طلب قوي. كان لدينا رضيع جديد يعاني من نقص حاد في التغذية. لم يكن نقص الوسائل يسمح بالتحسين وإنما فقط بالتدبير: ورغم الإرادة القوية للعمل بشكل أفضل، فإن الضغط يجعلنا نقتصر على التدبير". الوضعية الموصوفة هذه يمكن تعميمها على كل الكليات الأخرى.

الكليات المتعددة التخصصات بسبب الاكتظاظ وبعد مقراتها عن مقرات الجامعات التي تنتمي إليها. نموذج مقارنة هذه الكليات هو المدارس العليا للتكنولوجيا، التي كانت بدورها متعددة الاختصاصات، وبعيدة عن مقرات الجامعات التي تتبع لها (في تلك الآونة). لكن تلك المدارس، كانت صغيرة الحجم (400 إلى 600 طالب يخضعون للانتقاء، ولولوج محدود)؛ مما يساعد على تسييرها بسهولة رغم بعدها عن مقرات جامعاتها.

هناك مصدر آخر لمشاكل الموارد البشرية التي تعاني منها الكليات المتعددة التخصصات، وهو الضغط السياسي الذي يمارسه المنتخبون على الصعيدين المحلي والجهوي من أجل فتح مسالك جديدة للتكوين الأساسي في القانون. والطلب على هذا المسلك يزيد سنة بعد أخرى، ويقتضي، تبعا لذلك، توفير مناصب جديدة.

وبالفعل، فإن هذا التعميم لمسالك القانون هو الذي يفسر التزايد الكبير لأعداد الطلبة في هذه المؤسسات التي تجد صعوبة في تعبئة الموارد البشرية اللازمة. ويوضح الشكل 6 هذا التطور المقلق لنسبة التأطير في الكليات المتعددة التخصصات.

الشكل 6. النسبة المتوسطة للتأطير البيداغوجي في الجامعة المغربية وفي كليات القانون والعلوم الاقتصادية والاجتماعية وفي الكليات المتعددة التخصصات

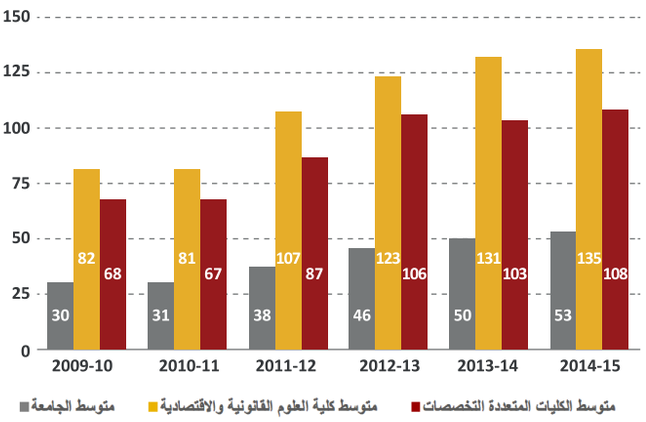

المصدر: إحصائيات وزارة التعليم العالي.

وكما يمكن أن نلاحظه من خلال هذا الشكل، إن كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية هي التي تعرف أضعف نسبة للتأطير البيداغوجي، بمعدل 82 طالبا لكل أستاذ سنة 2009-2010؛ وهو معدل لم يكف عن التزايد مع مرور السنين ليصل سنة 2014-2015 إلى 135 طالبا وطالبة لكل أستاذ. إن ضعف نسبة التأطير هذه في كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تعبر عن تدفق الطلبة المكثف على الجامعة دون أن يرافقه تزايد أعداد الأساتذة يبعث على المزيد من القلق، خاصة إذا قارنا هذا المعدل بالمعدلات المسجلة في كل المؤسسات الجامعية المغربية الأخرى. لكن اللافت للنظر هو كون نسبة التأطير في الكليات المتعددة التخصصات تسير بخطى سريعة نحو النسبة التي نجدها في كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية: 68 طالبا وطالبة للأستاذ الواحد سنة 2009-2010 وما يقارب 110 طلب وطالبات سنة 2014-2015.

إن نسب التأطير الضعيفة هذه، تبعد الكليات المتعددة التخصصات، وباقي المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، عن الأهداف التي سطرتها الرؤية الاستراتيجية فيما يتعلق بتجديد مهن التدريس لإدماج أنشطة البحث فيها، كما جاء ذلك في الرافعة 9، الإجراء 46:

46. "بخصوص الأساتذة الباحثين بالجامعات والمؤسسات والمعاهد العليا فإنه يتعين:

- **تحديد مهامهم في مراعاة لتكامل الأنشطة المخصصة للتدريس والتكوين والتأطير، أو الموجهة للبحث، أو تلك المركزة على التدبير".**

4 .2. حركية هيئة المدرسين

بخصوص التأطير دائما، هناك مشكلتان أخريتان تتعلقان بهيئة التدريس، وتطبعان الكليات المتعددة التخصصات. وتتجلى هاتان المشكلتان في عدم استقرار جل أعضاء هيئة التدريس في نفس مدن هذه المؤسسات؛ وهو ما يؤثر بشكل قوي في سير تلك المؤسسات وصيرورتها. إن الأمر يتعلق بداية، بعدم استقرار أغلبية الأساتذة في المدينة التي توجد فيها الكليات التي يعملون فيها. ففي الجديدة، مثلا، يتنقل ما بين 60% و70% من الأساتذة بين الجديدة والمدن التي يقطنون فيها، ولا يحضرون إلى مقر الكلية التي يشتغلون فيها إلا بمعدل يومين في الأسبوع لإعطاء دروسهم. 30 أستاذا فقط من بين 95 في كلية الناضور هم الذين يقطنون في عين المكان. أما الآخرون، فإنهم يجيئون إلى الكلية بمعدل مرتين في الأسبوع من مدن طنجة، والحسيمة، وفاس، والرباط، والدار البيضاء. وفي وارزازات 19 أستاذا فقط من بين 37 هم الذين يقطنون في هذه المدينة. أما الباقون فيتنقلون إليها من مراكش، وأكادير، وحتى من الدار البيضاء. وفي العرائش، 15 أستاذا من بين 33 هم الذين يسكنون في هذه المدينة، والآخرون يقيمون في طنجة، وفاس، وسيدي سليمان، وغيرها من المدن الأخرى. وحتى في المدن الكبيرة مثل تطوان، فإن الكليات المتعددة التخصصات لم تتمكن من حمل كل أساتذتها على الإقامة قرب مقر عملهم. ففي

كلية هذه المدينة، يسكن 11 أستاذا ضمن 52 خارجها (6 في طنجة، و5 في الرباط). وفي أسفي، 20 أستاذا فقط من بين 93 هم الذين يقيمون في هذه المدينة، والآخرون يقطنون في أكادير، ومراكش، والدار البيضاء، والجديدة، والرباط، وحتى في تازة، وفاس، والقنيطرة. وفي تارودانت، كل الأساتذة تقريبا يقيمون في أكادير. وفي الكلية المتعددة التخصصات في الرشيدية، ربع الأساتذة هم الذين يقيمون في هذه المدينة. أما في كلية خريبكة فـ 63 أستاذا من أصل 73 لا يقطنون هذه المدينة.

إن عدم استقرار هيئة التدريس هذا يؤثر سلبا على تسيير الشعب التي لا يحضر رؤساؤها إلى الكلية إلا بضعة أيام في الأسبوع لإلقاء دروسهم فيها. أما أجهزة التدبير كاللجان والشعب، فإنها تظل معطلة في أكثر الأحيان.

إن مشكلة غياب الأساتذة والمسؤولين عن المؤسسة خلال جزء كبير من الأسبوع يضعف المردودية البيداغوجية للطلبة، وفعالية ونجاعة سير المؤسسة.

وقد قدمت عدة تفسيرات لهذه الوضعية. من بينها الإمكانات المتاحة لبعض الأساتذة لأعمال الخبرة أو لإعطاء دروس إضافية في المدارس الخصوصية، التي توجد بكثرة في المدن الكبرى. وهناك من يذكر كذلك غياب مدارس خصوصية ذات مستوى جيد للأطفال، وانعدام التجهيزات العمومية، والأنشطة السوسيو ثقافية في المدن الصغيرة التي تحدث فيها تلك الكليات (انظر الجزء 2-4 و3-4)، مما يدفع العديد من الأساتذة إلى إبقاء أسرهم في مدنهم الأصلية. لكن أليست عملية التوظيف في الأصل مشكلة؟ ألم تأخذ لجنة التوظيف عند انتقائها للأساتذة المقبلين على الالتحاق بهذه الكليات هذا المعطى الأساسي بعين الاعتبار؟ ألم يكن المترشحون لشغل المناصب المقترحة يتسارعون من أجل الفوز بها؟ هل كانت المؤسسة ملزمة بقبول أساتذة بهذه المواصفات رغم ما تشكله من إعاقة للتكوين والبحث؟

لكن السبب الأكبر هو أن هذه المؤسسة قد أحدثت في بلدات معزولة، بعيدة عن الأحرام الجامعية التي تتوفر على الإمكانات الضرورية، وخاصة منها الحجم الحرج، لإحداث تأثير سوسيو اقتصادي في تلك البلدات، وحمل الموارد البشرية، تبعا لذلك، على الاستقرار فيها.

ويقودنا هذا إلى النوع الثاني من عدم الاستقرار الذي يميز الأساتذة الباحثين في الكليات المتعددة التخصصات. يتعلق الأمر بالرغبة التي تحذو الجدد والشباب منهم في الانتقال إلى مكان آخر بمجرد ترسيمهم. بعض الأساتذة الجدد يطلبون بسرعة الانتقال إلى المدن الكبرى التي يتوافر فيها إطار عيش أفضل، وإمكانات التدخل في مجال التخصص أو الخبرة. وهذا ما يفسر ضعف انخراطهم في مشاريع المؤسسة في البداية، وعدم اهتمامهم بها فيما بعد. فأثناء اللقاءات التي أجريت في إطار هذا التقييم، اشتكى عدد من المسؤولين من طلبات انتقال الأساتذة الذين يصل معدل مغادرتهم المؤسسة شخصين أو ثلاثة أشخاص كل سنة.

3. 4 . الضعف العددي للطاقم الإداري

يجب الإلحاح على جانب آخر من جوانب ضعف التأطير في الكليات المتعددة التخصصات، والذي لا يقل أهمية عما سبق ذكره. ويتعلق الأمر بضعف عدد أفراد الطاقم الإداري (انظر جدول 6)، ففي المتوسط يوجد 272 طالب وطالبة لكل موظف إداري، مع نسبة تأطير قياسية بلغت 393 طالبا وطالبة لكل موظف إداري في بني ملال، و536 في كلية تطوان (انظر الجدول 6). وأمام هذه النسب الضعيفة، يمكن أن نتخيل الصعوبات التي يعاني منها تسيير المصالح الإدارية والشعب. وتزداد هذه النسب حرجا إذا خصمنا منها عدد الأساتذة الذين يزاولون مهاما إدارية كالعمداء ونوابهم.

إن عملية تحويل مناصب الإداريين الحاصلين على شهادة الدكتوراه إلى مناصب الأساتذة الباحثين لا يزيد ضعف التأطير الإداري إلا تفاقما. لقد انطلقت عملية التحويل هذه (وهي لا تتم إلا بعد نجاح المعنيين بها في مباراة ولوج إطار أستاذ مساعد) سنة 2012 بـ 300 منصب، ثم 500 منصب سنة 2015، فـ 530 منصب سنة 2016(33). ويرى البعض أن تعزيز الهيئة البيداغوجية والعلمية بواسطة هذه العملية (دون تزكية الجودة البيداغوجية والعلمية للأشخاص الذين يحصلون على المناصب المحولة)، يتم على حساب الطاقم الإداري الوافد، في مجمله، من الجامعات والوزارة الوصية.

ورغم المكانة التي تحتلها الكلية المتعددة التخصصات في المشهد الجامعي، وهي مكانة لا يستهان بها، هل تضافر العوامل المتعلقة بغياب سياسة واضحة تخصها، وتزايد أعداد الطلبة فيها، وبعدها عن الأحرام الجامعية، قد تغلب على نموذجها الفريد من نوعه؟ هل عرف النموذج الأصلي لهذه الكليات تغيرات متباينة مع مرور الزمن؟

(33) حصيلة إنجاز البرنامج الحكومي – قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

الفصل الثالث

الكلية المتعددة التخصصات اليوم: نموذج واحد وثلاث أصناف

تتحدد هوية الكليات المتعددة التخصصات الموجودة اليوم، والتي بنيت أصلا على أساس نفس النموذج، وفق ثلاثة أصناف كبرى.

في الواقع، تختلف الكليات المتعددة التخصصات بعضها عن بعض من حيث نوعية تخصصاتها، ونمط تسييرها. فسواء تعلق الأمر بالتنظيم البيداغوجي، أو بمحتويات التدريس والمسالك التي تقدمها، أو بأنواع التكوينات الأساسية والمهنية التي تضمها، فإننا نجد فوارق هامة بين تلك المؤسسات. أكيد أن هذه الفوارق إيجابية لأنها تحول دون استنساخ تلك المؤسسات بعضها البعض. لكن هناك عدة عوامل تفسر هذا التنوع، من بينها، نخص بالذكر القرارات الأولى المتخذة على صعيد الجامعة يوم إحداث الكلية المتعددة التخصصات، أو القرارات التي اتخذها عميدها الأول، أو العمداء الذين تعاقبوا عليها فيما بعد. وإلى هذين العاملين، ينضاف الطلب المحلي للساكنة المحلية، والضغوط التي يمارسها المنتخبون لفتح هذا المسلك أو ذاك، والتي تؤثر في تطور الكلية وهيكلتها (انظر الجزء 3.5).

ويجب التذكير بأن مشاريع تنمية المؤسسة التي يقدمها المترشحون لمناصب التسيير (رئيس الجامعة أو رئيس المؤسسة) لا تنشر، ولا توضع رهن إشارة المعنيين في الجامعة أو في المؤسسة إلا نادرا جدا؟ يصدق هذا على الكليات المتعددة التخصصات، وعلى باقي المؤسسات الأخرى. ومع ذلك، فإن تلك المشاريع هي خارطة الطريق التي يتم على أساسها تعيين رئيس الجامعة أو العميد في منصبه. إن من شأن توافر هذا المشروع التنموي على صعيد الجامعة أن يساعد على معرفة ما إذا كان إحداث مؤسسة معينة ونموها قد جاء بمبادرة من رئيس الجامعة أم بتوجيه من السلطة التنفيذية. وبوسعه، أيضا، أن يخبرنا عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مختلف الإنجازات، ويمكننا من الفصل بين السياسة العمومية الوطنية المحددة للتوجهات الكبرى للبلاد، وتوجه الجامعة بوصفها فاعلا من المفترض أن يتوافر على رؤية خاصة ومستقلة لقضايا التكوين والبحث.

لقد تم التعرف على الأصناف الثلاثة للكليات المتعددة التخصصات من خلال التقاطع بين البعدين اللذين يشكلان أسس النموذج الأصلي للكلية متعددة التخصصات، وهما:

- **تعددية وتداخل التخصصات بين التكوينات**، لأن خصوصية الكلية المتعددة التخصصات تكمن في تجميع كل المسالك العلمية داخل المؤسسة الواحدة. وسيتم تقييم هذا التداخل بين التخصصات من خلال مسالك التكوين المعروضة، ومن خلال التنظيم البيداغوجي داخل الشعب في الوقت نفسه.
- **التكوين الأساسي مقابل التكوين المهنن**. هذا البعد هو نتيجة مباشرة للاستقطاب المفتوح الذي أريد للكلية المتعددة التخصصات منذ البداية، مقابل الاستقطاب المحدود الذي يمارس في التكوينات المهنية.

1. تعددية وتداخل التخصصات والتنظيم البيداغوجي

التنظيم البيداغوجي للكليات المتعددة التخصصات هو أول مؤشر للتمييز بين تلك المؤسسات من خلال عدد الشعب والتخصصات التي تضمها. ففي هذا التنظيم الذي أرسي بالتدريج، يجب على رئيس المؤسسة أن يأخذ بعين الاعتبار شح الموارد البشرية والإدارية، وقلة المقرات التربوية والإدارية، والعلاقات التي تنشأ بين الإدارة والمدرسين وبين المدرسين فيما بينهم من حيث التجميع، وتعدد الاختصاصات، والموارد المالية.

وتحاول بعض المؤسسات تقليص عدد الشعب بتجميع بعض التخصصات قصد الاستغلال الأمثل للموارد البشرية القليلة في معظم الأحيان. وهكذا يجمع التاريخ والجغرافيا أحيانا، والرياضيات والفيزياء والإعلاميات أحيانا أخرى. كما يجمع القانون والاقتصاد، أو البيولوجيا والكيمياء والجيولوجيا، أو الرياضيات والإعلاميات والتسيير. لكن العمداء يواجهون، في كثير من الأحيان، مقاومة الأساتذة الذين يفضلون منطقا تخصصيا وعلميا صرفا، ويسعون إلى المحافظة على استقلاليتهم داخل الشعب التي تلائم تخصصاتهم. لهذا يؤدي عادة تعيين عميد جديد إلى ترتيبات جديدة.

وتسعى المقترحات المتعلقة بتجميع الشعب حسب الحقول التخصصية الثلاثة الكبرى (العلوم الإنسانية والاجتماعية

والآداب، والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، والعلوم) إلى تحقيق هدف مزدوج: التوظيف الأمثل للموارد البشرية، وخاصة في مجال التأطير البيداغوجي الذي يعاني نقصا كبيرا، والتآزر بين مختلف الحقول التخصصية داخل كل حقل من هذه الحقول الثلاثة الكبرى.

غير أن هذا التجميع يصطدم مع التنظيم الموجود في المؤسسات المتخصصة الكلاسيكية، لاسيما وأن معظم الأساتذة الباحثين ينحدرون من تلك المؤسسات، أو تابعوا فيها كل دراساتهم العليا. ويطبع هذا البعد التاريخي– الأكاديمي بقوة الوسط الذي يتمنى هؤلاء الباحثون أن يتطوروا فيه.

ويبدو أن هناك سببين آخرين وراء رفض هذا التجميع. السبب الأول هو عدم التوافق الواقعي بين أساتذة التخصصات المختلفة؛ خاصة وأن من شأن تجميع بعض الشعب أن يؤدي إلى حذف بعض مناصب المسؤولية التي يتشبث بها أصحابها. ويرتبط السبب الثاني بمسالك التكوين أساسا باعتبارها أساس إحداث الشعبة والاحتفاظ بها. لقد كانت مسالك التكوين هي وحدة التنظيم الأساسي للمؤسسة وسيرها. وأثناء التنظيم التدريجي لبعض الكليات المتعددة التخصصات، لم تكن مسالك التكوين تنبع من المشاريع البيداغوجية والعلمية للشعب الموجودة بالفعل، وإنما كانت الشعب هي التي تؤسس نتيجة بناء مسالك التكوين واعتمادها. وتلك ظاهرة تبعث على بعض الاندهاش.

لكن، يمكن أن تكون لعميد الكلية رؤية لا تسير في اتجاه تجميع الشعب، وإنما في اتجاه تقسيمها(34). وكثيرا ما يكون الهدف من هذا التقسيم هو الحد من المشاكل التي تترتب عن عدم التوافق بين الأساتذة، ومن مشاكل التسيير المادية التي يزيد عدم التفاهم والتوافق بين الأساتذة في تعقيدها. ونتيجة ذلك هي بلقنة الشعب التي يمكن أن يصل عددها عشر شعب أو أكثر؛ كما هو الحال في كليتي الناضور وآسفي.

وفي غياب الوسائل المادية، والنقص الحاصل في عدد أفراد الطاقم الإداري، فإن بعض الشعب لا توجد إلا على الورق، بدون مقرات، وبدون كتابة. أضف إلى ذلك عدم استقرار مسؤوليها في المدينة التي تتواجد بها المؤسسة.

والنتيجة التي أدت إليها هذه الاستراتيجيات المختلفة هي تنوع هيكلة الكليات المتعددة التخصصات. ويبين الشكل 7 جيدا الفوارق الموجودة بين تلك المؤسسات من حيث التنظيم البيداغوجي للشعب التي يتراوح عددها بين شعبتين (2) في الجديدة و11 شعبة في الناضور؛ ومن حيث عدد مجالات التكوين التي تتراوح بين مجال علمي واحد في الجديدة، وثلاثة مجالات في أغلبية الكليات المتعددة التخصصات. ويبين الشكل 7، كذلك، وزن كل مجال من تلك المجالات بشكل إجمالي، على مستوى الهيكلة على الأقل، ما دامت 25 شعبة من مجموع 62 شعبة الموجودة في الكليات المتعددة التخصصات، تخص العلوم (40%) و18 شعبة (أي 29%) تخص العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بينما نجد 19 شعبة (31%) في مجال الآداب والعلوم الإنسانية.

لكن تمثيلية الآداب والعلوم الإنسانية أقل، في الواقع، مما تظهره هذه المعدلات، لأن بعض الكليات تحدث خلايا للغات، أو شعبا للغة والتواصل، وتحسبها على الآداب والعلوم الإنسانية. لكن تلك الخلايا والشعب لا تشكل، في الواقع، سوى مواكبة لغوية لتكوينات أخرى في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أو العلوم، ولا يؤدي إحداثها إلى تكوين مسالك خاصة بالآداب والعلوم الإنسانية. كما أن هيمنة شعب التخصصات العلمية لا تعني، بأي وجه من الوجوه، هيمنة تلك التخصصات من حيث التكوينات، وخاصة من حيث أعداد الطلبة (الجزء 2-1).

الشكل 7. توزيع عدد الشعب حسب كل كلية متعددة التخصصات

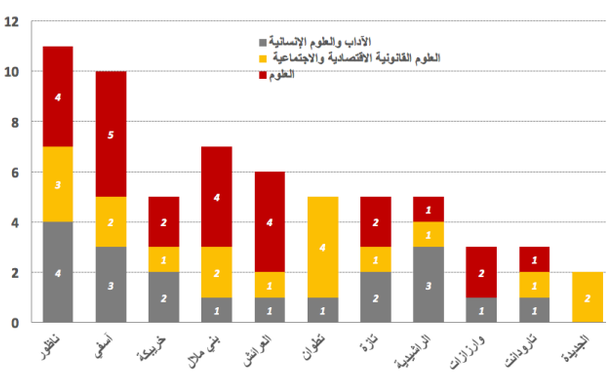

يمكن هذا التنظيم للكليات المتعددة التخصصات على شكل شعب، متلازم مع التخصصات المعروضة (ملحق 2)، من تصنيف الكليات المتعددة التخصصات إلى ثلاثة أنواع.

I. الكليات المتعددة التخصصات المطابقة للنموذج الأصلي

وهي الكليات المتعددة التخصصات، التي تقدم تكوينات في المجالات الجامعية الثلاثة الموجودة في الكليات الكلاسيكية، ونقصد بها كليات الآداب والعلوم الإنسانية،

(34) إن عدم توفر مشاريع تنمية الكليات المتعددة التخصصات يجعل من المستحيل التأكد مما إذا كانت تلك الرؤية تتبنى التجميع أو التقسيم.

وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وكليات العلوم. ويوجد هذا النموذج بست كليات في الناضور وآسفي وتازة وخريبكة والرشيدية وتارودانت (الجدول 7 والملحق 2).

الجدول 7. الكليات المتعددة التخصصات الأصيلة، المنتظمة حسب الشعب والمسالك

النوع 1. الكليات المتعددة التخصصات الأصيلة					
الناظور	آسفي	تازة	خريبكة	الراشيدية	تارودانت
الدراسات العربية	الدراسات العربية	اللغات الآداب والتواصل	العلوم الاقتصادية والتسيير	اللغة العربية	الآداب والعلوم الإنسانية
الدراسات الإسلامية	الدراسات الفرنسية	التاريخ والجغرافيا	اللغات الآداب والتواصل	الدراسات الإسلامية	العلوم الاقتصادية والتسيير
الدراسات الإسبانية	الجغرافيا	القانون والاقتصاد	علوم المادة فيزياء كيمياء	اللغة الفرنسية	العلوم والتقنيات
الدراسات الفرنسية	العلوم الاقتصادية والتسيير	الرياضيات-الفيزياء والإعلاميات	الرياضيات والإعلاميات	العلوم	
القانون الخاص	العلوم القانونية	البيولوجيا-الكيمياء-الجيولوجيا	الجغرافيا والعلوم الطبيعية	القانون	
القانون العام	الرياضيات والإعلاميات				
الاقتصاد والتسيير	الجيولوجيا				
الرياضيات والإعلاميات	علوم المادة كيمياء				
الفيزياء	علوم المادة فيزياء				
الكيمياء	علوم الحياة				
البيولوجيا والجيولوجيا					

II. الكليات "أحادية التخصص"

يتعلق الأمر بالكليات المتعددة التخصصات التي تقدم تكوينات في مجال واحد، مما ينعكس على عدد الشعب (انظر الجدول 8 بخصوص الشعب والملحق 2 بالنسبة للمسالك).

تطابق كليتان فقط هذا النوع، وهما كلية تطوان وكلية الجديدة، المتخصصتان في العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. هذا بالرغم من إعلان كلية تطوان عن وجود شعبة "الإحصائيات والمعلوميات المطبقة على التدبير"، والتي تعتبرها شعبة علمية.

أما الخاصية الأخرى لهاتين الكليتين، فتتمثل في وجودهما بمدينة الجامعة الأم ومجاورتهما لمؤسسات متخصصة أخرى، مما يجعلهما متميزتين.

الجدول 8. الكليات أحادية التخصص، المنتظمة حسب الشعب والمسالك

النوع 2. الكليات أحادية التخصص	
الجديدة	تطوان
العلوم القانونية	القانون العام
العلوم الاقتصادية والتسيير	القانون الخاص
	الاقتصاد والتسيير
	الإحصائيات والإعلاميات التطبيقية للتسيير
	خلية اللغات

يفسر هذا التميز عن النموذج الأصلي، بالرجوع إلى هدف وشروط إنشاء هاتين المؤسستين. ذلك أنهما توجدان بمدينتين تفتقران إلى كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. مع العلم أن جامعة عبد المالك السعدي، فتحت خلال السنة الجامعية 1997-1998 كلية من هذا القبيل في طنجة. (انظر الشكل 2).

في تطوان كما في الجديدة، توجد كلية الآداب والعلوم

الإنسانية، ذلك أن جامعتي عبد المالك السعدي وشعيب الدكالي، تمكنتا من إنشاء كلية متعددة التخصصات، بشكل أسهل من إنشاء كلية الحقوق الكلاسيكية. ولتستجيب لانتظارات الساكنة المحلية ومتطلباتها، انخرطتا هاتان الجامعتان في الدينامية المقترنة بنموذج الكليات المتعددة التخصصات في تلك الفترة، باعتباره نموذجا سهل الإحداث.

III. الكليات ثنائية التخصصات

يوجد نموذج ثالث بين الكليات الحقيقية متعددة التخصصات والكليات أحادية التخصص. ويتعلق الأمر بالمؤسسات التي اختارت منذ البداية، الانخراط في هذه التخصصات المتعددة، مع الاقتصار على مجالين أساسيين وهما: العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والعلوم، على مستوى الشعب (الجدول 9) والمسالك (الملحق 2).

أما شعبة اللغة والتواصل، فهي شعبة ممتدة عرضانية (transversale) توفر مجزوءات التواصل واللغات لكل مسالك الكلية المتعددة التخصصات؛ مع العلم أن اللغات والتواصل لا تبرز في لائحة مسالك التكوين (الملحق 2).

الجدول 9. الكليات ثنائية التخصصات المنتظمة حسب الشعب والمسالك

النوع 3. الكليات ثنائية التخصصات		
العرائش	بني ملال	وارزازات
علوم الاقتصاد والتدبير	الفيزياء	الفنون، اللغات والعلوم الانسانية
البيولوجيا	الكيمياء	الفيزياء-الكيمياء
الفيزياء	الرياضيات-الإعلاميات	الرياضيات، الإعلاميات والتدبير
الرياضيات	الجيولوجيا-الكيمياء	
الإعلاميات	الاقتصاد والتدبير	
خلية اللغات	القانون الخاص	
	اللغات والتواصل	

تجد هذه الاختيارات مبررها في أصناف التكوين المقررة بهذه المؤسسات، حيث تم التركيز حصريا على التكوينات المهنية؛ لذلك، فإن المجالات المعتمدة اقترنت بهذه التكوينات. ويرجع غياب المواد الأخرى بالكليات ثنائية التخصصات، إلى اختيار مقصود من طرف جامعاتها التي حددت بعض المجالات دون البعض الآخر. فهذه الكليات تعتبر نفسها غير مؤهلة لتسليم الشهادات في كل التخصصات الكلاسيكية بالجامعة المغربية، تحت مبرر تقريب الجامعة من الطالب. لكن هذه الوضعية تعرف حاليا بعض التغيير، بفعل ضغط الطلب المحلي والثقل السياسي والمحلي، من أجل إقرار تخصصات كلاسيكية مثل الحقوق (انظر القسم 3.5).

2. مسالك التكوين: مسالك أساسية مقابل مسالك مهنية

عند فحص مسالك التكوين والدروس المقررة، تبدو لنا اختلافات كبيرة بين الكليات المتعددة التخصصات، كما هو الشأن بالنسبة للتنظيم البيداغوجي على مستوى الشعب. فهنا أيضا، نجد تجميعا للمواد يتجاوز أنواع الكليات الثلاثة التي تعرفنا عليها من قبل.

وتعتبر التكوينات المهنية حاسمة في تحديد مواصفات الكلية المتعددة التخصصات، بشكل يتجاوز الشعب والمسالك الأساسية، لأنها تقدم معلومات حول درجة التلاؤم أو الابتعاد عن الهدف والنموذج الأصلي، وهو الاستقطاب المفتوح. وفضلا عن ذلك، لا بأس من التذكير بأن مسالك التكوين هي التي تشكل الهيكل البيداغوجي للمؤسسة وتمهد لإنشاء أو انفصال أو تجميع الشعب. ويتجلى ذلك بوضوح عندما يتعلق الأمر بالمسالك المهنية. فمجموع مسالك الإجازات المهنية الموجودة بإحدى عشرة كلية متعددة التخصصات، يبلغ ثلاثة وسبعين مسلكا (الملحق 2). وتتمحور هذه التكوينات المهنية جلها حول مجال الحقوق والاقتصاد والتدبير.

ومن بين الكليات الإحدى عشرة المذكورة، لم تقترح كلية خريبكة أي مسلك مهني، في حين اقترحت كلية تازة مسلكا واحدا في الوقت الحالي (الملحق 2). ولا تمثل أعداد الطلبة بالإجازة المهنية سوى 1,5% من مجموع الطلبة. وفي مدينة آسفي، لم يعتمد المسلكان المهنيان الموجودان منذ سنة 2014. ويرجع عدم فتح المسالك المهنية أو إلغاؤها، إما إلى غياب الإمكانات البشرية (بما فيها المادية)، وإما إلى ضغط الطلب المحلي بخصوص مسالك أخرى مفتوحة، لا تسمح للكليات المتعددة التخصصات بإدراج هذه الاختيارات الممهننة.

وبالمقابل، فإن رائدة النموذج الهجين للكلية متعددة التخصصات التي يتجاور فيها التكوين المهني مع التكوين الأساسي، هي كلية الجديدة بمسالكها المهنية العشرة التي

(35) تراجع عدد الطلبة بالإجازة المهنية منذ السنة الجامعية 2009-2010؛ ولم يتم تسجيل أي طالب في هذا المسلك خلال السنة الجامعية 2015-2016.

تستقطب 23% من مجموع طلبة المؤسسة، تليها تطوان التي تعرض واحدا وعشرين مسلكا تكوينيا، يستفيد منه أكثر من 4,1% من طلبة الكلية المتعددة التخصصات. كما تشكل كلية بني ملال متعددة التخصصات نموذجا هجينا، لأن 5% من طلبتها مسجلون بستة مسالك مهنية معروضة من طرفها. وسبق أن رأينا كيف أن كليتي وارزازات وتارودانت، اختصتا في المجال المهني وتعرفان استقطابا محدودا فقط.

3 . الأصناف الكبرى الثلاثة للكليات المتعددة التخصصات

يمكننا من خلال هذين البعدين المتمثلين في تعددية وتداخل التخصصات من جهة والمهننة من جهة أخرى، التمييز بين ثلاثة أصناف كبرى للكلية متعددة التخصصات:

- الصنف 1: الكلية المتعددة التخصصات التي تتجاور فيها ثلاثة مجالات أكاديمية وذات استقطاب مفتوح أساسا. وقد ظلت كليات هذا الصنف وفية وملائمة للنموذج الأصلي للكلية المتعددة التخصصات؛ وتتمثل في كليتي آسفي وخريبكة (اللتين لا يقدم فيهما حاليا أي تكوين مهني)، وكليات تازة والراشيدية والناضور. ومعلوم أن هذا الصنف تميزه الكليات المتعددة التخصصات التي يظل عدد طلبتها بالمسالك المهنية ضئيلا (أقل من 3%). وفضلا عن ذلك، فهي غنية بالدروس المتعلقة بالأهداف الأساسية، إذ تسمح بتكامل وتداخل المجالات من أجل تنمية روح تعددية التخصصات، مع ضمان استقطاب مفتوح للحاصلين على البكالوريا بالجهة (الشكل 8).
- الصنف 2: الكلية الهجينة متعددة التخصصات التي تعرض مجالين أكاديميين على الأكثر وتتميز بجمعها بين الاستقطاب المفتوح في مسالك التكوين الأساسي، والاستقطاب المحدود في مسالك التكوين المهني. ويضم هذا الصنف الهجين أساسا الكليات المتعددة التخصصات، الموجودة بحرم الجامعات المتوفرة على مؤسسات متخصصة ذات استقطاب مفتوح (تطوان والجديدة وبني ملال)، باستثناء كلية العرائش متعددة التخصصات. والملاحظ أن هذه المواصفات تشكل انحرافا عن النموذج الأصلي لتعدد التخصصات والاستقطاب المفتوح (انظر الشكل 8).
- الصنف 3: الكلية المهنية متعددة التخصصات ذات الاستقطاب المحدود، المتخصصة في التكوينات المهنية، ثنائية أو متعددة التخصص؛ فهي أقرب إلى المؤسسة ذات الاستقطاب المحدود. ويشكل هذا الصنف انحرافا كبيرا عن النموذج الأصلي للكلية متعددة التخصصات بفعل تقليصها لعدد مسالك التكوين، وتطبيقها لنظام انتقائي يتعارض مع المفهوم الأساسي للاستقطاب المفتوح، ويقطع بالتالي مع فكرة القرب. ومع ذلك، يظل هذا الصنف مفيدا بالنسبة للتشارك والتفاعل مع المحيط المحلي السوسيو–مهني وترسيخ هذا التفاعل. وتندرج في هذا الصنف كليتا وارزازات وتارودانت (الشكل 8).

الشكل 8. الأصناف الثلاثة للكليات المتعددة التخصصات وفق بعدين هما: تعددية وتداخل التخصصات وكذا التكوين المهني (استقطاب محدود) مقابل الاستقطاب المفتوح

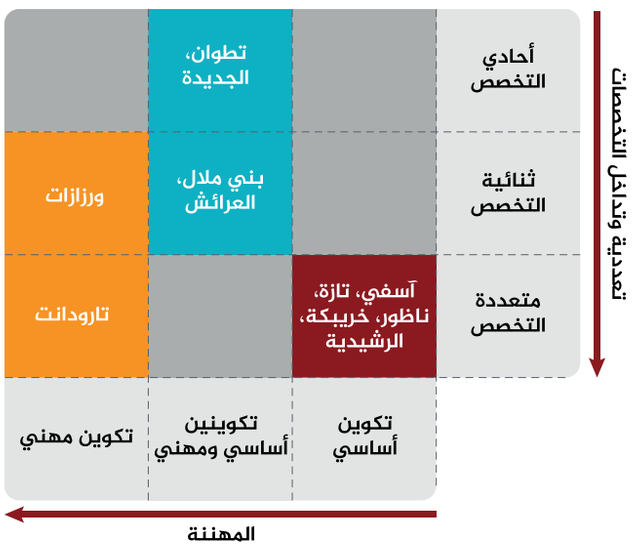

بالرغم من قطع هاتين الكليتين اللتين تتميزان بمواصفات المهننة، مع نموذج الكلية الأصلي المتعددة التخصصات ذات الاستقطاب المفتوح، (كلية ورزازات بدأت مؤخرا بإحداث مسالك ذات استقطاب مفتوح (أنظر ملحق 2))، إلا أنهما تقدمان نموذجا للمؤسسة المترسخة داخل محيطها. فقد وضعتا إطارا لتعدد التخصصات من أجل الابتكار. لكن هناك مؤشرات تعلن عن تطورهما باتجاه النموذج المهيمن، بفعل ضغط الساكنة المحلية والمنتخبين من أجل فتح الأسلاك الكلاسيكية. وقد تأتي الضغوط في بعض الأحيان من المؤسسات الأخرى بالجامعة بغرض التخفيف من الضغط والاكتظاظ فيها، وذلك بالدفع إلى فتح مسالك أخرى بالكليات المتعددة التخصصات، الممارس عليها هذا الضغط. لهذا، فإن التقاء هذه الضغوطات، يزكي عملية الزيادة في أعداد الطلبة التي لا مناص منها.

والملاحظ، أن نموذج الكلية المتعددة التخصصات، المتطور

تدريجيا وفق المعطيات المتنوعة، لم يترسخ بعد. وإذا كانت التطورات الخارجية والداخلية لهذه المؤسسات قد أدت إلى ظهور أصناف متعددة، مفيدة للجامعة، فإن ذلك لم يمنع خضوع هذه الكليات لتأثير مختلف الضغوط التي ستنعكس على تطورها باتجاه النموذج الموحد للكليات الكلاسيكية، مع هيمنة نفس المضامين ونفس منطق التسيير.

إن الكليات المتعددة التخصصات توجد اليوم في مفترق الطرق، فهي لم تحظ بأية سياسة عمومية واضحة وهادفة، سواء عند إنشائها وتطورها، أو في الوقت الحالي. وبالمقابل، إنها تواجه الضغوطات، تحت وطأة البعد والعزلة، لتعيدها إلى النموذج الكلاسيكي، مع سعيها في الوقت نفسه إلى التميز عنه. فهل سيكون من الضروري تصور سياسة تعيد جميع الكليات المتعددة التخصصات إلى نفس النموذج الأصلي؟ وهل من اللازم التوفر على سياسة تفضل هذا التنوع وتساعد كل واحدة من هذه الكليات على التميز أكثر؟

لا يمكن لأية سياسة متعلقة بمستقبل الكلية المتعددة التخصصات، أن تتجاهل واقع كون بعض الكليات مهنية بشكل حصري (مثل كليتي تارودانت وبشكل أقل حدة وارزازات تحت ضغط الساكنة المحلية والمنتخبين، الفصل 5 القسم 3)، لذلك سيكون من الملائم أكثر تحويلها إلى مؤسسات ذات استقطاب محدود، مع الحفاظ على تسمية موحدة لها (على غرار تحويل المدارس العليا للأساتذة والمدارس العليا لأساتذة التعليم التقني وإلحاقهم بالجامعة سنة 2007).

وبإمكان هذه السياسة الاجتهاد فيما يخص الكليات الهجينة متعددة التخصصات (تطوان، الجديدة وبني ملال)، التي لا يفيد وجودها بالمدن الجامعية، لا القرب ولا تعدد التخصصات ولا الاستقطاب المفتوح.

كيف ما كان صنفها، هل أثرت الكلية المتعددة التخصصات، على محيطها المحلي اجتماعيا واقتصاديا؟

الفصل الرابع
التأثير السوسيو-اقتصادي للكلية المتعددة التخصصات

1 . منهجية التقدير

يتعين الآن، بعد عرض نشأة الكلية المتعددة التخصصات (الفصل الأول) وتطورها ضمن السياق الجديد للمشهد الجامعي المغربي (الفصل الثاني) وتحليل مميزاتها الرئيسية (الفصل الثالث)، القيام في هذا الفصل الرابع بتقدير التأثير السوسيو-اقتصادي لهذه المؤسسات الجديدة على المحيط المستقبل لها .

ويتعلق الأمر بالتساؤل حول تأثيرات هذه الكليات والنتائج المترتبة عن إنشائها، بعد مرور ثلاث عشرة سنة على افتتاح الكليات المتعددة التخصصات الثلاث الأولى، وذلك انطلاقا من جميع العناصر التي سبق سردها .

ولهذا الغرض، تم استخدام منهجية تأثير المصفوفة ViewForth Impact Matrix- VIM- وتكييفها . وقد طورت هذه المنهجية على يد مجموعة ViewForth Consulting Ltd المتخصصة في قياس وتقدير التأثير السوسيو-اقتصادي للجامعة على محيطها (36) . فالتأثير الاقتصادي والاجتماعي للجامعة على وسطها أمر لا جدال حوله، وهو ما برهنت عليه عدة دراسات (انظر المؤطر 2) .

للقيام بهذا التقييم، اعتمدنا المنهجية المذكورة بعد ملاءمتها للسياق الوطني، من أجل تقدير تأثير الكلية المتعددة التخصصات على محيطها المحلي (الشكل 9) . كما أضفنا إلى هذه المنهجية بعد "تعدد التخصصات" في خانة تأثير مكونه التربوي والسوسيو-ثقافي، علما بأن هذا البعد شكل أحد العناصر الأصلية ضمن نموذج الكلية المذكورة .

المؤطر 2 . نماذج لتقديرات التأثير السوسيو-اقتصادي للجامعات

منذ منتصف العشرية الأولى للألفية الثالثة، عملت الجامعات عبر العالم، على تقييم تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية على محيطها الذي تنتمي إليه . وقد بين الاطلاع على تقارير هذه العمليات بأن هذا التأثير ملموس، لكنه يختلف من جامعة إلى أخرى . ومنذ ذلك الحين، مورس هذا التقييم بعدة جامعات، خصوصا في كندا(37-38-39) وبريطانيا العظمى(40-41-42) والولايات المتحدة(43-44) وأستراليا (45) وهولندا(46-47) . وابتداء من الألفية الثالثة، قامت رابطة الجامعات البريطانية (Universities UK) بعمليات تقييم متتالية لهذا التأثير السوسيو اقتصادي :

- سنة 2002، تأثير مؤسسات التعليم العالي على اقتصاد المملكة المتحدة؛
- سنة 2006، التأثير الاقتصادي لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة المتحدة؛
- سنة 2009، تأثير الجامعات على الاقتصاد بالمملكة المتحدة .

(36) استخدمت هذه المنهجية في عمليات كثيرة بخصوص هذا النوع من تقييم التأثير وتحديدا في جامعة كنت (The economic and social) (Kent impact of the University of Kent, 2014) وجامعة دبلن (Capturing the economic and social value of higher education. A pilot) (Dublin study of Dublin City University, 2015) وجامعة مانشستر (Measuring the difference: The economic and social impact of the) (Manchester University of Manchester, 2013).

(37) Gardner Pinfold Consulting Economics Ltd (2011), Economic Impact Analysis: Dalhousie University (Canada).
(38) Planning and Institutional Research, UBC (2009), The Economic Impact of the University of British Columbia.
(39) Price Waterhouse Coopers (2009), University of Manitoba: Economic Impact Analysis.
(40) BiGGAR Economics (2015), Economic Impact of the University ofSouthampton.
(41) Oxford Economics (2013), The impact of theUniversity of Birmingham.
(42) The University of Nottingham(2015), The Economic Impactof Britain's Global University.
(43) The University of Arkansas (2010), The economic impact of the University of Arkansas.
(44) TrippUmbach (2014), An Engine for Moving Pennsylvania Forward: The 2014 Economic and Community Impact Report of the University of Pittsburgh.
(45) Deloitte Access Economics (2014), Higher learning: Economic and social impact of the major universities in the ACT (Autralian Capital Territory).
(46) BiGGAR Economics (2012), Economic Impact of Leiden University and Leiden University Medical Center.
(47) BiGGAR Economics (2014), Combined Economic Impact of the University of Groningen and UMC Groningen.

الشكل 9. متغيرات قياس التأثير السوسيو اقتصادي بالنسبة للكلية المتعددة التخصصات: الأبعاد والمخرجات والتأثيرات

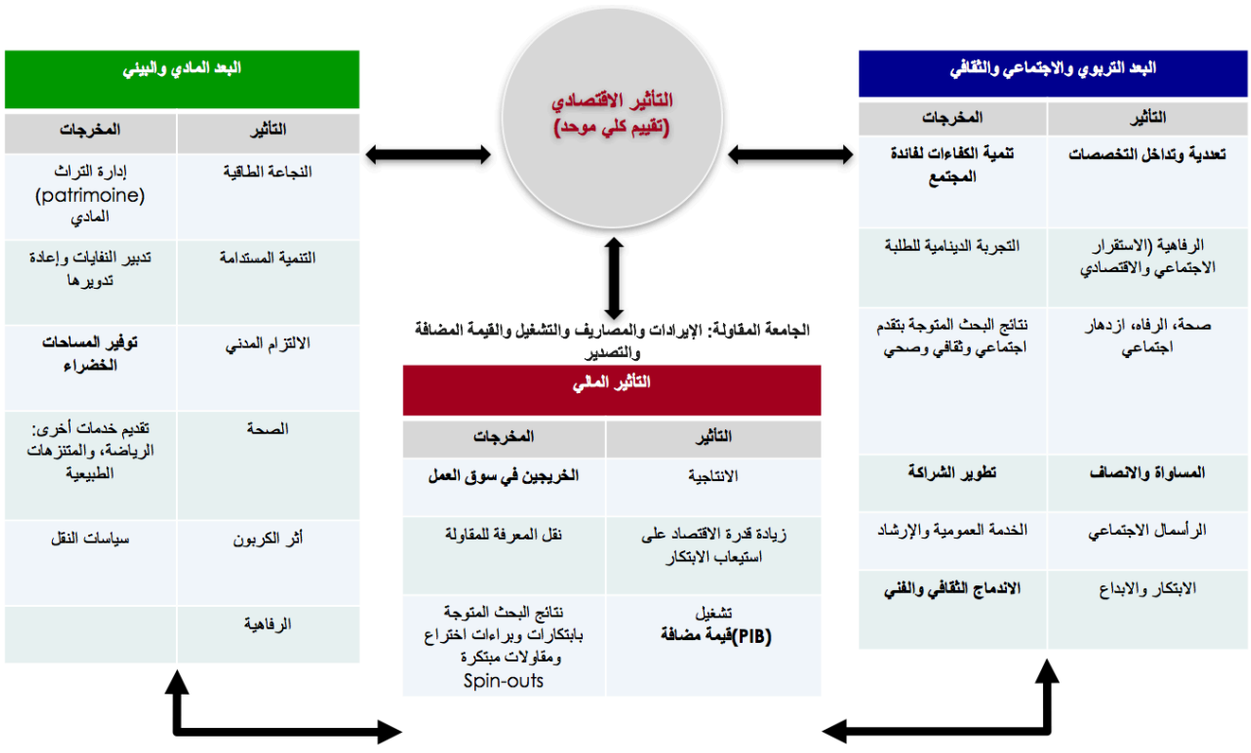

استخدمت مصفوفة قياس التأثير السوسيو–اقتصادي، وتمت ملاءمتها مع السياق الوطني ومع مختلف الأبعاد التي يتعين تقديرها. وبالنظر إلى مقتضيات السياق (ونذكر من ضمنها الإطار التشريعي والتنظيمي) وأيضا بالنظر إلى توافر المعطيات التي تسمح بقياس موضوعي وعقلاني، فإن المتغيرات التالية لن تخضع للقياس.

ولقد تمت الإشارة إليها أولا، لتكوين فكرة جامعة حول مختلف المتغيرات والمؤشرات للإحاطة بتأثير الجامعة الكلي. كما تمت الإشارة إليها في أفق استعمالها مستقبلا، فيما وراء الكلية المتعددة التخصصات، كمرجع بالنسبة للجامعة برمتها. وهكذا، فإن الأبعاد والمؤشرات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار هي:

1. 1. البعد المادي والبيئي

- تدبير الميراث المادي (patrimoine): لن يحلل هذا المؤشر، لسبب بسيط هو عدم تملك وتصرف أية جامعة، فبالأحرى إحدى مؤسساتها حاليا، في ميراثها المادي من أراضي وبنايات؛
- تدبير النفايات وإعادة تدويرها: لن يحلل هذا المؤشر، لأن هذه المهمة موكولة للجماعات الترابية. فعدم الوعي وضعف الإمكانيات عاملان معرقلان لقيام الجامعة ومؤسساتها بهذا النشاط، وهو ما ينطبق على مؤشر التنمية المستدامة أيضا.
- الصحة: ينبغي تحليل تأثير الصحة حسب: أ) الوجود البعدي لمرافق الصحة بالمجال المحلي، نتيجة إقامة الكلية المتعددة التخصصات؛ ب) خدمات الصحة المقدمة لطلبة هذه الكليات. لكننا لا نتوفر حاليا على خريطة للصحة بالمغرب، تسمح بإبراز التجهيزات الصحية التي أنشئت في المدن بعد إنشاء الكليات المذكورة(48). كما لا توجد معطيات إحصائية مصنفة، تهم المستفيدين من التأمين الإجباري على المرض، لاستخلاص المستفيدين من داخل الكليات

(48) توجد خريطة تفسيرية للخدمات الطبية بالمغرب، أصدرتها وزارة الصحة بخصوص كل جهة وإقليم. (http://carte sanitaire.sante.gov.ma/offresoins/National.aspx). لكن هذه الخريطة لا تقدم تواريخ إنجاز التجهيزات والمرافق الطبية لمعرفة ما إذا كانت هذه التجهيزات والمرافق لاحقة على وجود الكلية المتعددة التخصصات أو ناتجة عن إنشائها.

المتعددة التخصصات(49). وفضلا عن ذلك، فإن هذا الورش الوطني الهام يشمل كل الطلبة بدون استثناء، كيفما كانت مؤسستهم أو المنطقة التي ينتمون إليها؛

- سياسات النقل: هذا المؤشر موكول، كما المؤشر الثاني، للجماعات الترابية. وزيادة على ذلك، لا يجهل أحد معاناة النقل العمومي من غياب هذه السياسة. وتسعى الكليات المتعددة التخصصات، الموجودة خارج الحرم الجامعي قدر الإمكان، إلى ابتكار حلول لهذه المشكلة العويصة (انظر المؤطر 3)؛
- النجاعة الطاقية وأثر الكاربون: لا يمكن قياس هذين المؤشرين في غياب معطيات دقيقة؛
- لم يخضع مؤشر الرفاهية حاليا للقياس، لأن هذا المفهوم ما زال غير مقترن بالسياسة العمومية، فبالأحرى بسياسة الجامعة؛ فهو يكمل ويعمم مفهوم التنمية البشرية. وقد وضعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترتيبا لهذا المؤشر(50).

2. 1 . البعد المالي

- لم يخضع نقل المعرفة للمقاولة ونتائج البحث المتوجة ببراءة الاختراع والابتكار وإحداث مقاولات spin-outs للقياس، لأن الكليات المتعددة التخصصات لم تقم إلا حديثا بإدماج أنشطة البحث مع إدراج الدكتوراه. ويبين هذا التقييم كيف أن هذه المؤسسات تتجه أكثر صوب التكوين، وأن مجال البحث من مستجداتها (القسم 4. 2)؛
- لم تخضع الإنتاجية وقدرة الاقتصاد على استيعاب الابتكار، للقياس بسبب غياب المعلومات حول النسيج الاقتصادي المحلي، التي تسمح بإبراز التأثيرات الممكنة على إنتاجيتها وقدرتها على استيعاب الابتكارات.

3. 1 . البعد التربوي والسوسيو-ثقافي

- لم تخضع المؤشرات المتعلقة بالرفاهية (الاستقرار السوسيو-سياسي وكذا الصحة) للقياس كما هو الشأن بالنسبة للبعد المادي والبيئي؛
- وعلى غرار مؤشر البعد المالي، لم يخضع مؤشري الابتكار والإبداع و كذا نتائج البحث المتوجة بتقدم اجتماعي وثقافي وصحي للقياس، لأن هذين الأخيرين مقترنان بوجود بنية تحتية مناسبة للبحث والابتكار (مختبرات، تجهيزات علمية وتكنولوجية، ورشات الابتكار، محفزات، جوائز تقديرية الخ..)، وهي منعدمة حاليا بالكليات المتعددة التخصصات التي تشتكي من ضعف التأطير البيداغوجي والعلمي ومن عدم استقرار الكفاءات الموجودة بها محليا؛
- لم يخضع الرأسمال الاجتماعي للقياس، لأن مفهوم الرأسمال يشير إلى تراكم الأنشطة الاجتماعية على مدى فترة طويلة، وإلى أنماط تنظيم المجتمع وممارساته وثقافاته الخ.. والحال أن الكليات المتعددة التخصصات حديثة العهد، ولم تترسخ دعائمها اجتماعيا بعد، مما يجعل من غير الموضوعي تقييم تأثيرها على الرأسمال الاجتماعي للمحيط المحلي.

المؤطر 3. بعض مبادرات الكليات المتعددة التخصصات الهادفة إلى التخفيف من مشكلة النقل.

استؤجرت حافلات من طرف الجمعيات المحلية والجامعة لنقل طلبة الكلية المتعددة التخصصات بالناضور، من وإلى منازلهم يوميا، صباحا ومساء. وفي العرائش، مكنت المفاوضات من توفير شركة النقل الحضري مجموعة من الحافلات، بحسب استعمالات الزمن لدى الطلبة، بغرض نقلهم يوميا ما بين العرائش والقصر الكبير.

لذلك تجد الكليات المتعددة التخصصات نفسها مسؤولة عن تنقل طلبتها، رغم أن الأمر لا يندرج ضمن مهامها. وتخلق هذه الوضعية مشكلات وتوترات مع الطلبة، معرقلة بذلك السير الجيد للتدريس، حيث ينجم عنها مناخ غير سليم وغير ملائم للتعلم.

ويمكن أن توجد حلول مستديمة، مقترحة بحسب كل حالة. ففي الناضور أنشئت دار للطالبات (تتوفر على 300 سرير) بفضل تمويل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ وهناك حي جامعي للفتيات في طور البناء (يتوافر على 2000 سرير). وفي العرائش، تناقش مسألة إقامة حي جامعي بالمنطقة.

وفي آخر المطاف، فإن البحث عن القرب الذي شكل أحد المبررات لإنشاء غير متمركز للكليات المتعددة التخصصات، لم يتحقق دائما بسبب غياب إجراءات المواكبة القبلية والانخراط التعاوني لكل الفاعلين المحليين، كي يحظى إنشاء المؤسسة بالنجاح.

(49) أظهرت حصيلة الإنجازات في إطار المشروع الحكومي 2012-2016، قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، بأن العملية انطلقت رسميا في يناير 2016، بغلاف مالي قدره 210 مليون درهم، لكنها لم تقدم أرقاما مفصلة حول المستفيدين الأوائل وتوزيعهم داخل كل مؤسسة (http://enssup.gov.ma/sites/default/files/Hassila_2012-2016_vf.pdf).

(50) دأبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منذ سنة 2012، على نشر فهرس الرفاهية المعروف بـ Better life index ، وهو دليل مركب يتضمن 24 مؤشرا (http://www.oecdbetterlifeindex.org).

أما المؤشرات المتبقية بالنسبة لهذا التحليل، فقد كتبت بأحرف بارزة داخل المصفوفة (الشكل 9). وغني عن البيان أن هذه المنهجية المطبقة أساسا على الجامعة، ستطبق أيضا على الكلية المتعددة التخصصات، رغم أن الأمر يتعلق بمؤسسة واحدة، ذلك أن الهدف يتمثل في معرفة ما إذا كان إنشاء مؤسسة واحدة أو مؤسستين، بدون تصور الحرم الجامعي، سيضمن حجما حرجا (taille critique) يسمح بتوليد تأثير كاف على المحيط المحلي.

2 . البعد المادي والبيئي

بالنظر إلى ما سبق، وأيضا بالنظر إلى مختلف المكونات، سيكون المؤشر الوحيد لهذا البعد هو: التوفر على فضاءات خضراء.

فبخصوص هذا المؤشر، يمكن القول إن الكليات المتعددة التخصصات ساهمت في تغيير محيطها، عبر تهيئتها لفضاءات خضراء ولبساتين داخل الأسوار. ويظهر الملحق 5 هذه القيمة المضافة للمنطقة، والتي أضفت جمالية على المدن التي أنشئت فيها الكليات المذكورة. صحيح أن هذه الفضاءات الخضراء توجد داخل أسوار المؤسسة، لكنها تضفي لمسة بيئية على هذه الأخيرة، يستفيد منها الطلبة أولا، والجماعة برمتها ثانيا. وفضلا عن ذلك، فإن الكليات المتعددة التخصصات تستثمر الإرث والخصائص المعمارية لمنطقتها وتندمج داخل مشهدها المحلي (الملحق 5).

3 . البعد التربوي والسوسيو-ثقافي

3 .1 . تعددية وتداخل التخصصات

نذكر من بين الجوانب الأصيلة المقترنة بنموذج الكلية المتعددة التخصصات، توفيرها لتخصصات دراسية مختلفة في نفس المكان. لكن هذا التعدد يجب أن يفضي إلى تعددية في التخصصات وفي تداخلها (المؤطر 4). فالتقييمات ومشاريع الإصلاح أو المشاريع الوطنية أو الدولية، تتطلب من الأساتذة الباحثين والمسؤولين على المؤسسات، إدراج تعددية وتداخل التخصصات التي يتعين أن تشكل مرتكزا لتركيب التكوينات ومشاريع البحث. فتداخل التخصصات ليس بالأمر الهين، وهو يتطلب التعلم عن طريق الممارسة. ومعلوم أن هذا الأمر صعب التطبيق بالمؤسسات الكلاسيكية التي تنعزل فيها التخصصات بعضها عن بعض. وغني عن البيان، أن تجميع الكلية المتعددة التخصصات داخل نفس المؤسسة، لتخصصات مختلفة ذات صلة بالمجالات الأكاديمية الثلاثة الكبرى بالجامعة المغربية، يعتبر فرصة لتحقيق تداخل التخصصات بدل الاقتصار فقط على تواجدها مجتمعة.

وقد تم التأكيد في المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الكليات المتعددة التخصصات، على أن الثقافات والممارسات ومعايير التسيير، مختلفة جدا من مجال إلى آخر، ووجودها مجتمعة داخل المؤسسة غير يسير. والنتيجة هي غياب المرونة لدى أغلب الأساتذة الباحثين الذين قدم أغلبهم من المؤسسات الكلاسيكية الموسومة بالحدود أو الفواصل القائمة بين الشعب والمسالك. ويجثم هذا المعطى التاريخي–الأكاديمي بثقله الكبير على هؤلاء الأساتذة، مما يدفعهم إلى إعادة إنتاج نفس المعايير والممارسات التي اكتسبوها في كلياتهم السابقة(51).

المؤطر 4 . مصطلح تعددية التخصصات وتداخل التخصصات

تتمثل **تعددية التخصصات** في معالجة موضوع الدراسة وفق منظورات مختلفة حسب المجالات المختلفة أيضا. فالأمر يتعلق بتقاطع تخصصات عديدة حول نفس الموضوع، دون أن يؤدي ذلك إلى تلاقي التخصصات المذكورة، بل هناك احتمال تقسيم موضوع الدراسة.

أما **تداخل التخصصات**، فيروم الحوار والتبادلات داخل مجموعة متعددة التخصصات، حول قضية أو موضوع واحد يعالج جماعيا منذ الانطلاق وليس بطريقة منقسمة. وقد أصبح هذان المنهجان لتعدد وتداخل التخصصات ضروريا أكثر فأكثر، بسبب التخصص المفرط في المجال والضرورة المتنامية لمعالجة موضوعات شمولية أو نسقية، بالاستفادة من كفايات مختلف التخصصات العلمية مجتمعة.

من هذا المنظور، سيكون **تداخل التخصصات** ملائما أكثر لأنشطة البحث، بينما ستكون **تعددية التخصصات** إجرائية أكثر، كما هو الشأن بالنسبة للتكوين. في الحالة الأولى، سيتم تجميع مختلف التخصصات لمعالجة نفس الموضوع، بحيث يقدم كل تخصص وجهة نظره. وفي الحالة الثانية، يمكن تصور بناء برنامج تعليمي، يسمح بتدخل مختلف التخصصات حيث يتسلح الطالب بمختلف وجهات النظر، وفق هدف بيداغوجي ومهني في غالب الأحيان.

أخيرا، يسمح التعليم المرتكز جزئيا على **تعددية محكمة للتخصصات**، بتهييء الطلبة لاعتماد **تداخل التخصصات** وممارسته.

(51) عبر أحد مسؤولي الكلية المتعددة التخصصات عن هذه المشكلة بقوله: "يأتي الأستاذ مشكلا ويحاول إعادة إنتاج هذا التشكل".

وسيترتب عن ذلك، إعادة إنتاج ثلاث مؤسسات صغيرة ومختلفة داخل المؤسسة الواحدة، بحيث لن تجد هذه المؤسسات صعوبة في العمل جماعيا فحسب، بل ستدافع عن استقلاليتها بقوة، تحت ذريعة التخصص. وتهم هذه الاستقلالية التنظيم داخل الشعب (عولج بالقسم 3.1) ووضع المسالك (عولج في القسمين 2.2 و2.3) والبحث (عولج في القسم 2.3) والتدخلات المتقاطعة بمختلف المسالك وتنظيم الامتحانات وإنجاز مشاريع البحث أو تكوين لجان علمية.

ويغيب تداخل التخصصات من خلال تدبير مختلف هيئات تسيير المؤسسة. وبالفعل، فإن انتخاب مجلس المؤسسة لا يؤدي دائما إلى وجود مجلس تمثل فيه على الأقل، المجالات الثلاثة الكبرى القائمة بالكلية المتعددة التخصصات. وأحيانا ما يضطر أعضاء المجلس إلى البت في مسائل لا تتعلق بتخصصاتهم، مما يؤدي إلى رفضها من طرف زملائهم المعنيين. وهناك مشكلة أخرى متعلقة باللجنة العلمية التي تدرس الملفات العلمية للزملاء بغرض الترقية.

وفي آخر المطاف، فإن تجاور مختلف التخصصات داخل نفس المؤسسة، لا يستثمر كي يتحول إلى تعددية وتداخل التخصصات داخل التكوينات المختلفة وداخل البحث. وكما سبقت ملاحظة ذلك في القسم 2.2 المتعلق بمسالك التكوين الأساسي، لا توجد عمليا تدخلات متقاطعة. لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الأمر كان ممكنا عند إنشاء بعض الكليات المتعددة التخصصات. والحال أن هذه الأخيرة لم تحظ بالتميز في الإصلاح الجديد الذي انطلق سنة 2013 (على مستوى الهندسة البيداغوجية)، حيث اقتصرت على تبني المسالك الوطنية الموجودة بالكليات الكلاسيكية. فتركيبها وتدبيرها فرضا في الواقع، تنظيما شبيها بتنظيم هذه الأخيرة، دون أي تجديد يسمح باستثمار وجود تخصصات أخرى، ويمارس تعددية وتداخلا للتخصصات يتجاوز منطق الشعب الكلاسيكية. إلا أننا نلاحظ مع ذلك، وجود بوادر مشجعة لتعدد وتداخل التخصصات داخل المسالك المهنية بكليات وارزازات وبني ملال وتارودانت والعرائش (انظر الملحق 2 الجدول 2).

3 .2 . المساواة والإنصاف

يمكن تقدير المساواة والإنصاف من منظور المناصفة. فهل نجحت الكليات المتعددة التخصصات في جلب الفتيات إلى مقاعد الدراسات العليا؟ وهل ساهمت عبر قربها، في التقليص من الهدر لدى الإناث؟

يبدو أن إنشاء الكليات المتعددة التخصصات قد ساهم في تحقيق المناصفة بالنسبة لتكوينهن. فنسبة الإناث داخل العدد الإجمالي لطلبة هذه الكليات، تساوي 49% تقريبا، وهي أكبر بعض الشيء من متوسط النسبة الوطنية داخل الجامعة (48.2%). ورغم ارتفاع هذه النسبة مقارنة بالمتوسط الوطني، فإن هناك تفاوتا بين الكليات المتعددة التخصصات بخصوص مقدارها، كما يتبين من الشكل 10. فكلية الجديدة متعددة التخصصات تعتبر هي الأولى بالنسبة لتمثيلية الإناث، متبوعة بكلية آسفي.

الشكل 10. نسبة الإناث داخل أعداد طلبة الكليات المتعدّدة التخصصات

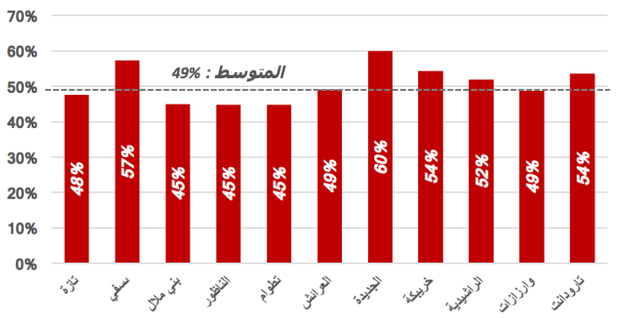

3 .3 . تنمية الكفاءات لفائدة المجتمع : التكوينات المهنية

من حيث الجوهر، تعتبر التكوينات المهنية تكوينات أكاديمية ملائمة للحاجيات المهنية. فخريجو هذه التكوينات يساهمون في إغناء رأسمال الكفاءات، بالمقاولة خصوصا وبالمجتمع عموما. وبالنسبة لعدد المسالك، توزع الكليات المتعددة التخصصات أنشطتها في التكوين على مستوى الإجازة، إلى جزأين شبه متساويين وهما: التكوين الأساسي (65 مسلكا) والتكوين المهني (73 مسلكا). وقد اختارت بعض الكليات مهننة مكثفة لمسالكها (انظر الصنفين 2 و3 بالفصل الثالث)، وهو ما يبرز في الشكل 11.

الشكل 11. عدد مسالك الإجازة الأساسية والمهنية حسب الكليات المتعددة التخصصات

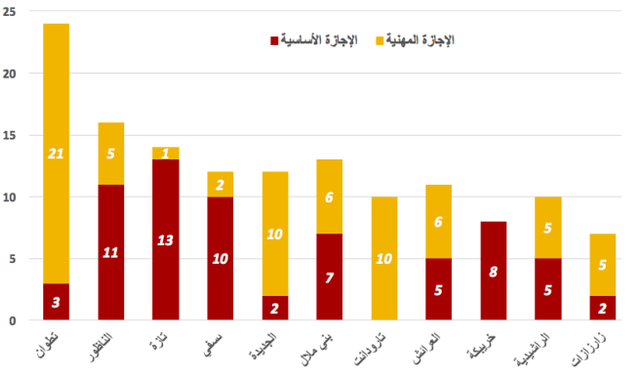

هكذا تكتسي المهننة أهمية بالنظر لعدد الطلبة. فعدد هؤلاء الطلبة بالإجازة المهنية يمثل 11,8% من مجموع طلبة الكليات المتعددة التخصصات (الشكل 5). ولكن ستنخفض نسبة المهننة هذه، تحت ضغط الطلب المحلي الخاص بالمسالك الأساسية وتنويعها.

وتظهر أهمية الاختيارات المهننة أيضا في علاقة الكليات المذكورة بالمسالك الأساسية. فغالبا ما تستخدم هذه الأخيرة كمشاتل لتدعيم المسارات المهنية، سواء على مستوى الإجازة، عبر متابعة التكوين بعد دبلوم الدراسات الجامعية العامة، أو على مستوى الماستر المهني بعد الإجازة.

ويعتبر التكوين المستمر موجها آخر لتنمية الكفاءات لفائدة المجتمع. وتنشط ثلاث كليات متعددة التخصصات في هذا المجال، وهي كليات تطوان والجديدة وبني ملال. وعلى العموم، فإن هذه التكوينات موجهة لفائدة أشخاص مندمجين في سوق الشغل وبإمكانهم تمويل التكوين المؤدى عنه. وهي تتوج بشهادات جامعية (إجازة أو ماستر)، كما أن الدروس تقدم إما في المساء أو خلال نهاية الأسبوع. وتشمل المسالك المقترحة بالأساس، التجارة والتسويق وتدبير الموارد البشرية واللوجستيك والأبناك والمالية والفندقة وتدبير المقاولة والمهن القانونية والقضائية والمحاسبة الخ..

لكن، بالرغم من أهمية التكوين المستمر من حيث المداخيل، فإنه لا يخص سوى عدد محدود إحصائيا، ولا يهم سوى بعض المؤسسات؛ وهو يفتقر إلى الانتظام والاستمرارية. أما الأسباب الرئيسية، فتتمثل في مشكلة الأطار التنظيمي والموارد البشرية المتوافرة في عين المكان وكذلك في مشكلة التدبير المالي لمداخيل ونفقات هذا النشاط علاوة على مواقف سياسية لبعض الأساتذة وممثليهم داخل مجلس المؤسسة.

3 .4 . تنمية الشراكة

تعتبر الأنشطة التشاركية مع المحيط السوسيو–اقتصادي من الجوانب الإيجابية للكليات المتعددة التخصصات. وأول حافز على هذه الأنشطة، هو إحداث وتسيير التكوينات المهنية والتكوينات المستمرة. فإذا كان المتخرجون من التكوينات المهنية ينتشرون مهنيا بالجهة أو على المستوى الوطني، فإن التكوين المستمر يفيد أولا وقبل كل شيء، الأطر والمستخدمين المحليين، ويتسم بالترسخ المحلي المتين، ويسمح للكليات المتعددة التخصصات بإقامة شراكات مع القطاعات السوسيو–اقتصادية. وتتنوع هذه الشراكة (الجدول 10)، بحيث تشمل الغرف المهنية والمجالس العلمية ومجالس مختلف الجماعات الترابية (القروية والحضرية والجهوية) والغرف التجارية والصناعية والمقاولات الخ. فقد عقدت كلية آسفي شراكة مع المكتب الشريف للفوسفاط OCP، وعقدت كلية وارزازات شراكة مع محطة نور للطاقة الشمسية NOOR، وعقدت كلية العرائش شراكة مع جمعية المنطقة الصناعية بطنجة AZIT ومع رؤساء المقاولات، وأقامت كلية تطوان شراكات مع الأبناك ومع هيئات المحامين، وعقدت كلية الناضور شراكات مع شركة مرشيكا ومع مقاولات متنوعة، وأبرمت كلية تارودانت شراكات مع التعاونية الفلاحية المغربية جودة (COPAG) ومع مركز أشغال البحث الأركيولوجي في الثقافات والفضاءات TRACES بجامعة تولوز، كما تربط كلية خريبكة شراكة بالمكتب الشريف للفوسفاط (OCP). وقد نتج عن هذه الشراكات حصول فرص للتداريب بالنسبة للطلبة وتمويلات لمشاريع محددة وتدخلات للمهنيين في التكوينات المهنية والمستمرة وتنظيمات مشتركة لمختلف التظاهرات.

الجدول 10. عدد الاتفاقيات الموقعة من طرف الكليات المتعددة التخصصات

الكلية	عدد الاتفاقيات الموقع عليها	
	على المستوى المحلي / الجهوي	على المستوى الوطني
تطوان	17	6
آسفي	8	1
الناظور	3	1
العرائش	11	1
الجديدة	2	4
تارودانت	5	2
الرشيدية	9	1

والملاحظ أن مشاريع البحث النشيطة فعلا، داخل الكليات المتعددة التخصصات، ليست منفتحة بشكل أكبر على محيطها، اللهم ما كان من بعض الاستثناءات (انظر القسم2.3).

3 .5 . الاندماجي الثقافي والفني

من بين التوصيات الهامة للرؤية نجد النشاط الثقافي، إذ تم الإقرار في الرافعة 17 بالآتي:

100. يستدعي تحقيق ذلك (أي تقوية الاندماج السوسيو-ثقافي) القيام على الخصوص بما يلي:

- **الإقرار الرسمي بمكانة الثقافة ووظيفتها بالمدرسة المغربية (52)، عبر التنصيص القانوني على الحق في الثقافة للجميع، والتنصيص على المهمة الثقافية للمدرسة والجامعة في التشريعات التربوية.**

حسب المسؤولين والأساتذة وحتى السكان، فإن الكليات المتعددة التخصصات طورت نشاطا ثقافيا وفنيا وعلميا حقيقيا، لم يكن قائما في مدنها من قبل. مثلا، يعتبر حفل توزيع الجوائز على أفضل الطلبة عند التخرج الذي تنظمه بعض الكليات، حدثا بارزا. وهذه التظاهرة التي تبدو عادية في مدينة جامعية، يكون لها تأثير غير متوقع على المدينة، إذ يشارك فيها فضلا عن الأساتذة والطلبة، كل من أسر الطلبة والسلطات المحلية والشركاء والمنتخبين.

وإضافة إلى تأثير هذا الحدث على الجانب التواصلي للكلية وعلى وجودها بالمدينة، فإنه سيؤثر كذلك على النشاط الثقافي لهذه الأخيرة. ذلك أن الكليات المتعددة التخصصات جميعها، تنظم عشرات التظاهرات والندوات والحلقات الدراسية والموائد المستديرة والأيام الدراسية (الجدول 11). كما سيكون لهذه الأنشطة تأثيرها على إدراك أهمية هذه الكليات، ومدى مساهمتها في إغناء الرأسمال الثقافي والاجتماعي والعلمي لمدنها التي كان بعضها يعرف فراغا حقيقيا في هذه المجالات من قبل.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذا التأثير السوسيو- ثقافي يكتسي بعدا وطنيا أكثر من البعد الدولي. لهذا، فإن الكليات المتعددة التخصصات تحاول، بالنظر إلى قصر مدة وجودها، أن تنخرط في أنشطة ذات بعد وطني، لأنها لم تنخرط بعد، وبشكل كلي، في أنشطة البحث كموجه ضروري لأنشطة ذات بعد دولي. كما أنها تقع بين سندان تزايد أعداد الطلبة والاكتظاظ الذي لا يتلاءم مع مجهود الانخراط في هذا النوع من الأنشطة، ومطرقة عدم إقامة الأساتذة وغياب البنيات التحتية للاستقبال في العديد من المدن.

الجدول 11. عدد التظاهرات المنظمة من طرف الكليات، خلال السنتين الأخيرتين (2015 و2016)

الكليات	عدد الأنشطة العلمية والثقافية	بما فيها الأنشطة الدولية
تطوان	47	4
تازة	12	غير متوفرة
آسفي	26	6
الناظور	31	غير متوفرة
العرائش	4	غير متوفرة
وارزازات	48	2
الرشيدية	19	غير متوفرة
خريبكة	15	3
تارودانت	11	3

يعتبر العدد المرتفع نسبيا لطلبات تمويل التظاهرات، المقدمة إلى المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، من بين مؤشرات الأنشطة المكثفة للكليات المتعددة التخصصات، حيث بلغ ثمانية عشر طلبا، تمت الاستجابة لأربعة عشر منها.

وهناك تأثير سوسيو-ثقافي آخر للكلية المتعددة التخصصات على المدينة، ويتمثل في تعبئة طلبة الكلية للقيام بأنشطة ثقافية واجتماعية أو بيئية. وبهذا الصدد، تنظم منافسات رياضية (مثل العدو الريفي وغيره من التظاهرات الرياضية)، تنفتح على المكونات الأخرى للمدينة، وخصوصا الشباب. ففي وارزازات يقوم الطلبة بعملية التشجير؛ وفي العرائش نجد خمسة عشر ناديا على الأقل، إضافة إلى جمعية قدماء طلبة الكلية، حيث تقوم هذه الجمعيات والنوادي بأنشطة رياضية (الماراتون)، وبأعمال اجتماعية لفائدة الساكنة المعوزة. وقد عبر المنتخبون والسلطات المحلية عن امتنانهم لما قدمته هذه الأنشطة للمدينة "إذ لا يمر شهر بدون نشاط ثقافي بشراكة مع الجمعيات ومع مختلف مكونات المدينة". هذا مع العلم بأن الكليات المتعددة التخصصات، كانت غير معروفة تقريبا لدى السكان عند نشأتها، بل لم تكن تحظى بالاعتبار والتقدير من طرف المؤسسات الجامعية الأخرى؛ لكنها استطاعت أن تبرز مكانتها بفضل أنشطتها الثقافية. وكان هذا الحضور العمومي المضاف إلى الأدوار الأخرى التي تقوم بها الكلية المتعددة التخصصات، من بين الأسباب التي دفعت المنتخبين إلى المطالبة بمؤسسات أخرى من هذا النوع و/أو المطالبة بتحويل هذه الكليات إلى جامعات.

(52) تشير "المدرسة" في سياق الرؤية، إلى النظام التربوي بجميع مكوناته وهي: التعليم الأولي والابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي والتعليم العالي والجامعي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتكوين المهني والتعليم العتيق.

4 . البعد المالي

1. 4 . النفقات والتشغيل

يتجلى تأثير إنشاء المؤسسات الجامعية بالمدن الصغرى والمتوسطة، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أيضا. طبعا ليست الكليات المتعددة التخصصات هي الوحيدة المقامة بهذه المدن، ما دام بعضها يتوفر حاليا على مؤسسات أخرى (مثل المدرسة العليا للتكنولوجيا، وكلية العلوم والتقنيات، والمدرسة الوطنية العليا للعلوم التطبيقية). غير أن الكليات المتعددة التخصصات كانت في بعض الحالات، أولى المؤسسات الجامعية التي تم إنشاؤها (خريبكة وآسفي). وفي حالات أخرى، ظلت هي الوحيدة القائمة (تازة، والناضور، والعرائش، ووارزازات وتارودانت). وفضلا عن ذلك، أصبح بإمكان هذه الكليات التوفر على قنوات تسمح لها بالانفتاح على محيطها، بفضل حضور كل التخصصات: الآداب والعلوم الإنسانية، والعلوم، والعلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، خصوصا على المستويين، الثقافي والعلمي.

لكن، عندما نعاين المدينة أو الجهة التي أنشئت فيها الكلية المتعددة التخصصات، من أجل تقدير تأثيرات هذا الإنشاء، فإننا لا نجد مؤشرات كثيرة. فبالإضافة إلى أن إنشاء هذه المؤسسات حديث العهد، وإلى أن تأثيرها لم يظهر بعد، يبدو من الصعب الإحاطة بما يُمكن إنشاء المؤسسات المذكورة أن يضخه في شرايين اقتصاد المدينة أو قياس تأثيرها عليه. وحسب خطاطة الشكل 9، فإن نفقات التسيير يمكن أن تقدم صورة عن الميزانيات المخصصة للكليات المتعددة التخصصات. فهذه الميزانيات ضئيلة من حيث قيمتها المالية، ومن حيث قياسها بعدد الطلبة. وتتحدد هذه النفقات في المتوسط، ما بين ثلاثة وأربعة ملايين درهم كميزانية سنوية للتسيير. كما أن مكون موظفي الجامعة ليس دالا، لأن أغلبية الأساتذة غير مستقرة بالمدينة (في أحسن الحالات، تصل نسبة المستقرين إلى الربع). والفئة الوحيدة المستقرة هي فئة الإداريين. وإذا افترضنا أن جميع المستخدمين الإداريين مستقرون في عين المكان، فإننا سنبلغ عدد 284 شخص (الجدول 12)، أي ستة وعشرين شخصا في المتوسط بالنسبة لكل مدينة.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يمكن لهذا التقييم إجراء تقدير ولو تقريبي، من أجل تكوين فكرة حول السيولة المالية (النفقات) التي يتم ضخها في الاقتصاد المحلي. ولهذا الغرض، يمكننا الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يبلغ متوسط مبلغ تسيير الكلية المتعددة التخصصات 3,5 ملايين درهم سنويا (تتراوح قيمة هذا المبلغ ما بين ثلاثة وأربعة ملايين درهم)؛
- يبلغ متوسط دخل مستخدمي الإدارة 8700 درهم شهريا(53)، أي 96000 درهم سنويا. وهو أجر إطار عال في الوظيفة العمومية، حاصل على دبلوم مهندس أو شهادة الماستر؛
- يقترن دخل كل طالب بالمنحة التي يتلقاها من الوزارة، والتي تبلغ قيمتها 3176 درهم سنويا (موزعة على عشرة أشهر)(54). وطبعا فإن سلم الوزارة لـ 3176 درهم، هو نصف المبلغ الممنوح للطالب إذا كان يقطن والداه بمحيط المدينة؛
- لا يحتسب دخل الأستاذ–الباحث لأنه غير مستقر بالمدينة في الغالب، ولأنه بذلك لا يصرف محليا.

وانطلاقا من هذه الفرضيات، وبالنظر إلى الأعداد المحددة بالجدول 12، تتراوح النفقات المحلية (المباشرة وغير المباشرة) للكلية متعددة التخصصات، ما بين 49 مليون درهم سنويا بالنسبة لكلية كبيرة مثل كلية تطوان أو تازة، وأقل من 12 مليون درهم بالنسبة لأصغر كلية وهي كلية الجديدة (انظر الجدول 12).

(53) محاكاة بموقع وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة على الويب، بخصوص أجر مهندس دولة (الدرجة الأولى): http://www.mmsp.gov.ma/fr/m=calcul-salaire.aspx?r&6=28.

(54) منحة التعليم العالي : http://enssup.gov.ma/fr/Etudiant/Actualites/1096-guide-demande-bourse-de-lenseignement -sup%C3%A9rieur

الجدول 12. النفقات المرتبطة بالكليات المتعددة التخصصات (بملايين الدراهم)

الكليات	الطلبة	الإدرايون	مصاريف الطلبة	مصاريف الإداريين	ميزانية التدبير	مجموع المصاريف
تطوان	13391	25	42,4	2,6	3,5	48,5
تازة	13144	39	41,6	4,1	3,5	49,2
الناظور	11658	39	36,9	4,1	3,5	44,5
الرشيدية	9614	28	30,4	2,9	3,5	36,9
بني ملال	7869	20	24,9	2,1	3,5	30,5
آسفي	7517	32	23,8	3,3	3,5	30,6
خريبكة	3660	28	11,6	2,9	3,5	18,0
العرائش	2822	13	8,9	1,4	3,5	13,8
وارزازات	2713	27	8,6	2,8	3,5	14,9
تارودانت	2597	17	8,2	1,8	3,5	13,5
الجديدة	2155	16	6,8	1,7	3,5	12,0
المجموع	**77140**	**284**	**244,3**	**29,6**	**38,5**	**312,5**

إذا كان مبلغ 49 مليون درهم كسيولة مالية (نفقات) تضخ في الاقتصاد المحلي يبدو مهما بالنسبة لمدينة صغيرة، فإن النفقات (المباشرة وغير المباشرة) بجميع الكليات المذكورة في السنة (وهي 312,5 مليون درهم)، لا تتجاوز 0,041% من مجموع النفقات الوطنية من طرف الأسر والإدارات العمومية (55).

يمكننا أن نستخلص إذن، بأن الكليات المذكورة بمفردها لا تؤثر اقتصاديا من حيث سيولتها النقدية على المدن المستقبلة لها. غير أنه سيكون التأثير دالا أكثر في إطار حرم جامعي يشمل عدة مؤسسات ويسمح بوجود حجم حرج. وكما هو معلوم، فإن إنشاء حرم جامعي حقيقي يندرج ضمن توصيات الرؤية التي جاء فيها ما يلي (56):

17. من أجل الإعمال الناجع لهذا التوجه الاستراتيجي، في ارتباط بضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص أمام الطالبات والطلبة في ولوج الجامعة ومتابعة مسارهم التكويني بمؤسساتها، يتعين في المدين القريب والمتوسط، مواصلة تحقيق ما يلي:

...

بلورة رؤية واضحة حول شبكة الجامعات المغربية من خلال خارطة وطنية للتعليم العالي؛ فعلاوة على الأقطاب الجامعية، يتعين العمل على إحداث حرم جامعي متكامل جغرافيا واجتماعيا في الجهات، يراعي شروط التعلم، والبحث، والصحة، والتنشيط الثقافي والرياضي؛

ويندرج إنشاء وتطوير الحرم الجامعي دائما، ضمن أهداف الرؤية الساعية إلى تكثيف العلاقات بين الجامعة والمقاولة، حول أنشطة ذات مكون علمي وتكنولوجي متين وذات قيمة مضافة عالية، حيث جاء في الرافعة 14، الإجراء (ز) ما يلي:

إحداث أقطاب جديدة للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، تكون مبنية على الشراكة والتعاون وعلى تشجيع التخصصات الذكية، من خلال مساعدة المؤسسات الجامعية والمقاولات على تقوية تخصصاتها في المجالات العلمية والصناعية.

4 .2 . حاملو الشهادات بسوق الشغل

حسب الخطاطة المعروضة بالشكل 9، فإن إحدى النتائج المنتظرة من الكليات المتعددة التخصصات، هي المساهمة في دعم الكفاءات على المستوى المحلي والجهوي. وقد تم تقدير هذا المؤشر من خلال عدد الحاصلين على الشهادات. ذلك أن هذه الكليات شرعت منذ السنة الجامعية 2005-2006 في تزويد سوق الشغل بخريجيها، أو هيأتهم لمتابعة الدراسة في الماستر، على اعتبار أن المؤسسات الأولى كانت قد فتحت أبوابها سنة 2003.

(55) بلغت هذه النفقات 756,255 مليار درهم سنة 2015. المصدر، التقرير السنوي لبنك المغرب (الجدول م 2.3) حساب السلع والخدمات.

(56) الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، الرافعة 5، الإجراء 17، الفقرة 5.

وطبعا، فإن الأعداد الأولى من الخريجين كانت قليلة (الشكل 12)، غير أن المنحنى بدأ في التصاعد بشكل ملموس ابتداء من السنة الجامعية 2012-2013، أي بعد ثلاث سنوات من زيادة الأعداد الملاحظة في السنة الجامعية 2009-2010 بتأثير من المخطط الاستعجالي .

وهكذا تمكنت الكليات المتعددة التخصصات منذ نشأتها، من تكوين 39150 شخص في التكوين الأساسي والمهني (دون احتساب التكوين المستمر) . ومن مجموع الحاصلين على الشهادات، الذين تكونوا بهذه الكليات(57)، نجد 6890 من المنتسبين إلى التكوينات المهنية (أي 17,6% من المجموع) .

الشكل 12 . تطور أعداد خريجي الكليات المتعددة التخصصات حسب صنفي التكوينات

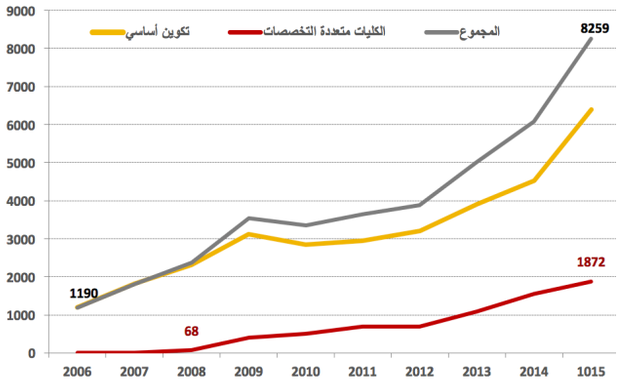

من الواضح أن هذه النسبة المئوية للخريجين الحاصلين على شهادات مهنية، تختلف بحسب المؤسسات . وتساهم الكليات المتعددة التخصصات التي ركزت مجهوداتها على التكوينات المهنية كتارودانت ووارزازات أو الجديدة، بقوة في إنتاج هذا الصنف من الخريجين .

(57) لا نتوفر على الإحصائيات المتعلقة بخريجي كلية الجديدة متعددة التخصصات .

الفصل الخامس
التحديات الراهنة لتوسيع نظام التعليم الجامعي

تواجه سياسة تطوير وتوسيع نظام التعليم العالي، بما في ذلك الكليات المتعددة التخصصات، التحديات التالية:

أ) ضغط أعداد الحاصلين الجدد على البكالوريا وضعف المردودية للمنظومة؛

ب) إنشاء و/أو تطوير المؤسسات وفق نماذج متعددة؛

ج) قرب التكوين والبحث كلازمة لانتشار هذا النظام ترابيا.

وقد أوصت الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 في الرافعة 5، الإجراء 17 المتعلق بالتعليم العالي، بما يلي:

17. من أجل الإعمال الناجع لهذا التوجه الاستراتيجي (الذي أوصى به الميثاق)، في ارتباط بضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص أمام الطالبات والطلبة في ولوج الجامعة ومتابعة مسارهم التكويني بمؤسساتها، يتعين في المديين القريب والمتوسط، مواصلة تحقيق ما يلي:

- **تنويع نماذج مؤسسات التعليم العالي ذات الاستقطاب المفتوح، وتدقيق أنماطها وتوحيد معايير ولوجها، ومواصلة العمل لتنظيم وتوسيع طاقة الاستيعاب، استجابة للطلب المجتمعي المتزايد، وبهدف منح فرص متعددة لالتحاق فئات مختلفة بالتعليم العالي، وتوفير التأطير الملائم للأعداد المتنامية للطلبة، وفتح آفاق التعلم مدى الحياة.**

وهكذا، فإن الاستقطاب المفتوح، وتنويع نماذج المؤسسات، وتطوير الطاقة الاستيعابية، ونسبة التأطير الجيد، كل هذا يشكل ضمانات لنجاح عملية التوسيع في تلاؤم مع أهداف الرؤية. وهي تشكل أيضا تحديات يجب على السياسة العمومية مواجهتها. لكن، نظرا لغياب سياسة واضحة ومعلنة بخصوص توسيع النظام الجامعي، فإن عملية توسيعه وإنشاء مؤسسات جديدة، تستدعي الاستجابة لثلاثة مقتضيات وهي: الاكتظاظ، وقرب التكوين، والوزن السياسي المحلي.

1. الاكتظاظ في الجامعة: أية سياسة؟

مكنت المقابلات التي أجريت مع مسؤولي الجامعة وخصوصا مع رؤسائها بدون استثناء، من إثارة موضوع زيادة عدد الطلبة، مع تأكيد الفارق بين عدد المسجلين الجدد وعدد المتخرجين كل سنة، وهو الفارق الذي ينضاف سنويا إلى مجموع المسجلين. ويترجم اتجاه الحاصلين على البكالوريا هذا القلق (الشكل 13)، إذ إن الاكتظاظ في الجامعة أصبح بنيويا. ورغم التراجع الذي حصل سنة 2013، فإن عدد الوافدين الجدد واصل ارتفاعه، ومما زاد من حدة الضغط الديموغرافي على الجامعة ضعف المردودية، حيث إن نسبة الإشهاد في الإجازة، كيفما كان عدد السنوات، تظل ضعيفة (31,2%)؛ وتضاف إليها نسبة ضعيفة جدا على مستوى المصادقة على الفصول (40%)[59].

الشكل 13. تطور عدد الناجحين في البكالوريا بالمغرب [60]

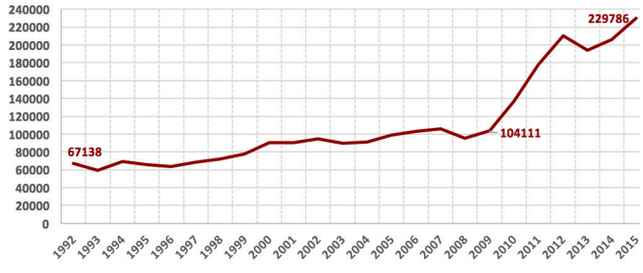

يظهر الجدول 13 جليا هذه الزيادة في عدد الطلبة، حيث تبدو أعداد من تستقبلهم كل جامعة (متضمنة للكليات المتعددة التخصصات) مرتفعة جدا.

فهناك جامعتان (وهما ابن زهر في أكادير وسيدي محمد بنعبد الله في فاس) تتجاوز كل واحدة منهما 100 ألف طالب. أما الجامعة التي تواجه أقل ضغط فهي جامعة شعيب الدكالي بالجديدة (بأقل من 20 ألف طالب)؛ في حين تتجاوز أعداد الطلبة بالجامعات الأخرى (تطوان ومراكش) 75 ألف طالب. وباستثناء الجديدة التي تسجل سنويا 4 آلاف طالب جديد، فإن الجامعات الأخرى تسجل ما بين 13

(58) التقرير التحليلي لتطبيق ميثاق التربية والتكوين 2000-2013، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

(59) تقييم البرنامج الاستعجالي 2009-2010، تحسين المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة، مكافحة الرسوب والهدر.

(60) وزارة التربية الوطنية (مصنفات إحصائية). المعالجة من طرف الهيئة الوطنية للتقييم.

ألف طالب جديد (وجدة) و27 ألف (أكادير) .

ويسمح الفارق بين المسجلين الجدد والمتخرجين من الجامعة، بتحديد العدد المتوسط لفائض الطلبة سنويا. وهكذا، ستعرف كل الجامعات تزايدا في أعداد طلبتها بنسبة تفوق 10% سنويا؛ وقد سجلت أعلى نسبة 22.6% في مراكش (17 ألف طالب في السنة الجامعية 2015-2016)، وأضعفها في فاس (12,0%) .

الجدول 13 . منسوب الولوج والمغادرة في ست جامعات مختارة، تتضمن كليات متعددة التخصصات (2015-2016)

الجامعة	مجموع الطلبة المسجلين	مجموع الطلبة الجدد	مجموع الخريجين	أعداد الطلبة الذين يتزايدون سنويا	نسبة التزايد السنوي	أعداد طلبة بالكلية
جامعة سيدي محمد بن عبد الله	103.000	25.000	12.000	13.000	12,6	13.000
جامعة محمد الأول	45.230	12.496	4.669	7.827	17,3	13.000
جامعة القاضي عياض	75.000	25.000	8000	17.000	22,6	7.500
جامعة عبد المالك السعدي	76.000	23.000	11.500	11.500	15,1	16.000
جامعة شعيب الدكالي	15.581	4.104	2.048	2.056	13,1	2.500
جامعة ابن زهر	109.000	27.356	9896	17.460	16,0	3.000

ندرك إذن الصعوبات التي يواجهها رؤساء الجامعات أمام هذه الأعداد الهائلة، التي لم يتم التخفيف منها رغم إنشاء الكليات المتعددة التخصصات. فمحاولات تقليص هذه الأعداد ونقل بعض المؤسسات الجامعية، لم تكن كافية لحل هذه الوضعية المتأزمة والمستمرة. ذلك أن إنشاء الكليات المذكورة، كان مجرد استجابة لوضعية تتعقد أكثر فأكثر (أو رد فعل إزاءها) بفعل تزايد أفواج الوافدين الجدد داخل النظام الجامعي، وضعف نسبة الإشهاد. فالكليات المتعددة التخصصات أنشئت تحت هذا الضغط، وباستعجال، نتيجة الضغوطات، وهي شروط غير ملائمة لتطورها ولتخفيف (إمتصاص) الإكتظاظ (أنظر المؤطر 5) كما تبين ذلك في الفصل الأول .

وتمثل هذه الكليات أيضا، الجيل الجديد للمؤسسات التي يفترض فيها التميز عن المؤسسات الكلاسيكية، بطرق تسييرها وتعدد تخصصاتها المتضافرة ومضامينها وسعيها إلى القرب، إلا أنها تجد نفسها مجبرة على مواكبة هذه الأخيرة تدريجيا، بفعل عدم التلاؤم بين الموارد البشرية غير الكافية والطلب المتزايد أكثر فأكثر .

وسينتج عن ذلك تعليم ضعيف الجودة في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، سيؤدي بدوره إلى حظوظ ضعيفة في الحصول على شغل؛ وفي النهاية، إلى الحط من قيمة "المنتوج" الجامعي الذي يغطي على القرب المأمول في البداية . فبسعي الكليات المتعددة التخصصات نحو القرب والاستقطاب المفتوح وتعددية تخصصات تكويناتها، ستبتعد كثيرا عن نموذجها الأصلي، وتلتقي بنموذج المؤسسات الكلاسيكية التي توقف توسعها بشكل مثير عند بداية الألفية الثالثة، وهي فترة انطلاق الإصلاح في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين (الجدولة الزمنية التسلسلية، الشكل 2) .

المؤطر 5 . تعريف ووصف الاكتظاظ

لا يقصد بالاكتظاظ التوسيع في عرض التكوين أو استفادة عدد أكبر من الطلبة من التكوين، فنسبة التمدرس بالتعليم العالي بالمغرب لا تكاد تتجاوز 28.4% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالمتوسط الدولي الذي يبلغ 35.7% (انظر الشكل) كما أنها متدنية بشكل كبير مقارنة بدول كانت سابقا في نفس مستوى المغرب كتونس والجزائر .

نسبة التمدرس بالتعليم العالي (% خام) .

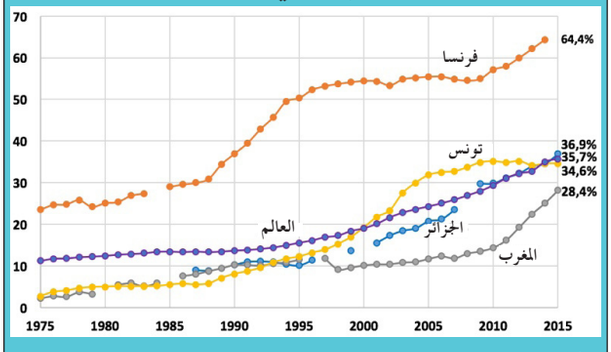

فالاكتظاظ بالتعليم العالي يتم تعريفه ووصفه من خلال مؤشرين أساسين :

– نسبة التأطير البيداغوجي التي بلغت 49 طالبا لكل أستاذ باحث سنة 2014 بالجامعة (53 سنة 2015 للجامعة و76 للاستقطاب المفتوح) أو ما يعادل 4 مرات نسبة التاطير بتونس أو مرتين النسبة بفرنسا .

– نسبة استعمال الطاقة الاستيعابية التي تبلغ 157% بالجامعة و196% بالاستقطاب المفتوح سنة 2015 .

المصادر :

– البنك الدولي (التسجيل بالمدارس، التعليم العالي (٪ خام)، إعداد وإنجاز الهيئة .

– معطيات وزارة التعليم العالي .

– الهيئة الوطنية للتقييم، تقييم سلك الدكتوراه : لتشجيع البحث والمعرفة .

ولقد تكرس هذا الابتعاد تدريجيا بسبب ضغط الطلب، لا سيما بعد البرنامج الاستعجالي بالخصوص (انظر الشكل 2 مرة أخرى)، والذي ستتحمل المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح عبئه بشكل أساسي، في حين ستستحوذ المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود على أهم الاستثمارات، حيث سيرتفع عدد مؤسساتها لينتقل من 24 سنة 2000 إلى 41 مؤسسة قبل نهاية العشرية، علما بأنها لا تستقبل سوى 10% فقط من مجموع طلبة الجامعة.

ومرة أخرى اتجه اهتمام وعمل السياسة العمومية في منتصف العشرية الأولى من الألفية الثالثة، نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في إطار المبادرة الحكومية لتكوين 10 آلاف مهندس (أنظر المؤطر ١) والأوفشورين (offshoring) و3300 طبيب. وقد عملت هذه المبادرات القائمة على تعبئة سياسية والمتعلقة بالاستثمار والشراكة، على تغطية وضعية لا تحتمل بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، إذ لا توجد أية سياسة أو عمل بارز تجاه الكليات المتعددة التخصصات أو المؤسسات المذكورة؛ مع العلم أن هذه الأخيرة تستقبل 87% من الطلبة بنسبة تأطير 65 طالبا لكل أستاذ باحث، مقابل 16 طالبا في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود (61). ولهذا، فإن هذه المؤسسات تطورت في ظل سياسة متمحورة خصيصا حول المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود التي لم تستقبل عند نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة سوى 13% من مجموع الطلبة (انظر الجدولة الزمنية المتسلسلة بالشكل 2)، رغم كل الإمكانات والمناصب المالية المتوافرة لفائدتها.

لقد بين فحص حصيلة إنجازات البرنامج الحكومي والأعمال التي هي في طور الإنجاز، في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (2016) (62)، بأن المؤسسات في طور الإنجاز (وعددها سبع في المجموع)، ذات استقطاب محدود، مع استثناء يهم كلية تاونات متعددة التخصصات (انظر الجزء 6.2) ؛ ويتعلق الأمر بكل من: المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالداخلة والمعهد العالي لعلوم الصحة ISES بسطات والمدرسة العليا للتكنولوجيا بسيدي بنور والمدرسة العليا للتكنولوجيا بزناتة والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بالحسيمة.

وتسمح لنا هذه الأوراش بالإقرار أن المبادرة العمومية تتجه دوما (في غياب سياسة واضحة)، نحو الاستقطاب المحدود، وهي غير مستعدة لمواجهة مشكلة الاكتظاظ وعدم الفعالية الملازمة لها.

2 . قرب التكوين : تقريب الطالب من الجامعة بدل تقريب الجامعة من الطالب

تنوعت المقاربات أمام هذا الاكتظاظ الهيكلي للطلبة، لكنها توحدت أمام نفس الهدف الذي يقر بضرورة توسيع وتعميم التعليم العالي، من خلال تمكين الحاصلين الجدد على البكالوريا من الالتحاق بالجامعة. فهل يتعين الانتقال إلى محل إقامة الطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية للقرب، أم يجب تشييد حرم جامعي لاستقبال الطالب به، بغض النظر عن محل إقامته؟

إننا نواجه هنا مقاربتين متعارضتين، محددتين لإنشاء المؤسسات الجامعية. فإذا كان ضغط الطلب اليوم واقع هيكلي، فإنه غير موزع بشكل متساو، لا في المكان ولا في الزمان. وبالفعل، هناك مؤشران متقاطعان تم استعمالهما في هذا التقييم لإثبات ما إذا كانت الحاجيات في بعض الأقاليم محرجة وملحة أكثر من حاجيات أقاليم أخرى، مما يبرر إنشاء مؤسسة للقرب، أو بالأحرى توسيع الحرم الجامعي بالجهة المعنية. وسيساهم هذا التحليل المتقاطع في الإجابة عن السؤال المطروح، مع التذكير بأن الفصل السابق أظهر كيف أن المؤسسة وحدها ليس باستطاعتها التأثير بشكل دال على المستوى السوسيو–اقتصادي.

يمثل الشكل 14 تقاطعا لنسب الزيادة لأعداد الحاصلين على البكالوريا على ثلاث فترات وهي: 2011 و2012، 2013 و2014، ثم 2015 و2016. والهدف المتوخى من هذا الشكل هو إبراز الأقاليم التي توجد فيها دينامية دالة ومستمرة للزيادة خلال الفترات الثلاث. فالمحور الأفقي (محور x) يشير إلى قسمة أعداد الفترة 2013 و2014 على أعداد الفترة 2011 و2012. فإذا كانت القسمة مساوية لـ 1 (واحد)، فذلك معناه أن الأعداد لم تتبدل عمليا. وإذا كانت مساوية ل 1,3 مثلا فذلك يعني أن هذه الأعداد تزايدت بنسبة 30% ما بين الفترتين. أما المحور العمودي (محور y) فيشير إلى قسمة أعداد الفترة 2015 و2016 على أعداد الفترة 2013 و2014، وتتم قراءة قيم هذا المحور مثل قيم المحور السابق.

وفي ضوء ذلك، يتعين تأكيد فرضيتين أساسيتين في التحليل هما:

(61) معطيات سنة 2013. المصدر، الأطلس البياني والخرائطي لعشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013، الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2014.

(62) Voir http://enssup.gov.ma/sites/default/files/Hassila_2012-2016_vf.pdf (تاريخ الولوج 28 نونبر 2016).

- الأقاليم الجنوبية غير مدرجة في هذا الجزء من التحليل نظرا لوجود نموذج جديد لتنمية الأقاليم الجنوبية (63)، خاص بجهاتها ومناطقها؛
- لا تؤخذ بعين الاعتبار الأقاليم التي تقل فيها أعداد الحاصلين على البكالوريا عن 1000 تلميذ في السنة، خلال الفترات الثلاث المذكورة، إذ لا يشكل توافد هذه الأعداد على الجامعة أي أزمة. وينطبق ذلك على أقاليم شيشاوة وفكيك ومولاي يعقوب واليوسفية (انظر الملحق 7).
- توجد دينامية دالة عندما تكون نسبة الزيادة بين فترتين أعلى من 25%، أي عندما تبلغ قسمة الأعداد بين هاتين الفترتين 1,25 (انظر الخطوط الحمراء المنقطة بالشكل 14).

تتمثل المقاربة الأولى في القول إن على الجامعة أن تتوجه إلى مقر إقامة الطلبة، مما يسهل اندماجهم تدريجيا داخل المنظومة، ويقلص من تكلفة التنقلات والمنح، ويخفف من الضغط القوي على المؤسسات الموجودة بالمدينة الجامعية ويستجسب للحتمية الأمنية. وعلى سبيل المثال، فإن جامعة سيدي محمد بنعبد الله المتوفرة على كلية متعددة التخصصات بتازة، وضعت مشروعين في هذا الاتجاه. فبالنظر إلى أعداد طلبة الجامعة وتزايدها المستمر، خصوصا بتوافد القادمين من إقليمي تاونات وصفرو، فإن الجامعة المذكورة قررت إنشاء مؤسسة جديدة بالإقليم الأول (تاونات) وحرم جامعي جديد بالثاني (عين الشكاك). والحال أن الشكل 14b يبين بأن تاونات (بنسبة 1.35، 0.97) وصفرو (بنسبة 1.41، 1.06) لا يعتبران من الأقاليم التي عرفت دينامية كبرى ومتتالية في تزايد أعداد الحاصلين على البكالوريا خلال الفترات الثلاث.

وقد قامت جامعة محمد الأول بوجدة بالمسعى نفسه لنقل المؤسسات، حيث اعتبرت هذه العملية حلا للتخفيف من مشكلات سكن وتغذية وتنقل الطلبة. وقد توقعت هذه الجامعة إنشاء أربع مؤسسات (متخصصة) في تاوريرت وفكيك والدريوش وبركان، تهم أساسا المسالك المطلوبة أكثر مثل الحقوق، وتحديدا الحقوق المدرسة بالعربية.

وحسب هذه الجامعة، يدعم إنشاء هذه المؤسسات دراسة جدوى قامت بها الجامعة. ومرة أخرى، يبدو أن تاوريرت لا تشكل (بنسبة 1.46، 1.06) منطقة للتوافد الديناميكي (انظر الشكل 14b). وينطبق الأمر أكثر على فكيك التي لم يبلغ عدد الحاصلين فيها على البكالوريا 1000 تلميذ في المعدل سنويا، مع شبه استقرار خلال الفترة برمتها (لم تمثل في الشكل 14، ما دامت لم تبلغ العتبة المحددة). غير أن الشكل 14a يبين كيف أن كرسيف (بنسبة 1.44، 2.34) يمثل إقليما مهددا بنسبة زيادة مقدارها 44% في الفترة الأولى، وأكثر من 130% في الفترة الثانية.

تبرز هذه المقاربة أيضا على مستوى جامعة شعيب الدكالي بالجديدة التي تصورت عملية النقل من خلال مشروع إنشاء مؤسسة سيدي بنور. فهذا الإقليم الموجود الإطار الأيسر العلوي للشكل 14، يشكل وعاء توافد كبير لكن دون تهديد (لا يتجاوز نسبة 1.25). وقد تضمنت الجامعة ابتداء من سنة 2016، مدرسة عليا للتكنولوجيا بسيدي بنور.

ويتضح من خلال هذا التحليل بأن إنشاء المؤسسات ليس مبررا دائما، بالنظر إلى تطور أعداد الحاصلين الجدد على البكالوريا. ولهذا، فإن عدم التوفر على مشاريع تنمية هذه الجامعات من قبل رؤسائها، لا يسمح بالتحقق مما إذا كان إنشاء المؤسسات المذكورة قد شكل جزءا من أعمال هذه المشاريع وإلى أي حد صدر عن مبادرات الرؤساء أو اندرج ضمن السياسة الوطنية المرسومة من طرف السلطة التنفيذية (الوزارة الوصية).

غير أن هذه الحجة ستتحقق في أقاليم الشمال والشرق والوسط، والتي ليس مبرمجا فيها أي إحداث للمؤسسات. و الأقاليم المعنية في الشمال هي العرائش والمضيق– الفنيدق والحسيمة. وبهذا المعنى، فإن الحسيمة المتوفرة على عدة مؤسسات مثل كلية العلوم والتقنيات والمدرسة الوطنية العليا للعلوم التطبيقية (والمدرسة الوطنية للتجارة والتدبير التي ستفتح أبوابها مستقبلا)، يمكن أن تكون جامعة (أو حرما جامعيا على الأقل)، إذا ما أضيفت إليها مؤسسات ذات استقطاب مفتوح. وبإمكان هذه الجامعة (أو الحرم الجامعي) استقبال الحاصلين على البكالوريا من هذه الأقاليم ومن الأقاليم المجاورة؛ ويتم تبرير ذلك أيضا بحجة البعد عن الجامعة الأم بوجدة.

وفي الشرق، تشكل الناضور (بنسبة 1.26، 1.31)، وجرادة (بنسبة 1.17 3.70) والدريوش (بنسبة 1.21، 1.72)، ثلاثة أقاليم ذات نسب عالية في زيادة أعداد الحاصلين على البكالوريا؛ كما أن القرب يشكل فيها أحد الأبعاد الأساسية. ولهذا السبب، تحتاج جامعة محمد الأول بوجدة إلى تدعيم وتوسيع.

وأخيرا، يلاحظ في وسط المملكة أن الحوز (1,6، 4,7) الرحامنة (بنسبة 1.32، 1.39)، والفقيه بنصالح (بنسبة 2.46، 1.26)

(63) المجلس الأقتصادي والاجتماعي والبيئي، تاريخ الولوج فاتح نونبر 2016.

وبدرجة أقل قلعة السراغنة (بنسبة 1.38، 1.05)، وخريبكة (بنسبة 1.08، 1.33) (انظر الشكل 14b)، تعرف تزايدا كثيرا في أعداد التلاميذ الحاصلين على البكالوريا.

غير أن مقاربة نقل وتقريب المؤسسات تبدو غير ملائمة ومقنعة بالشكل المطلوب. وبالفعل، لا يمكن تصور نقل مؤسسة بكل إقليم من هذه الأقاليم، مخافة تكرار تجربة الكليات المتعددة التخصصات، المعزولة هنا وهناك دون تأثير سوسيو اقتصادي بارز. وعلى العكس من ذلك، فإن الحرم الجامعي السلطان مولاي سليمان ببني ملال يتطلب التوسيع والتطوير كي يستقبل الحاصلين على البكالوريا، الوافدين من هذه الأقاليم جميعها (64). ومن الممكن أن يصبح موقع خريبكة الذي يشمل كلية خريبكة المتعددة التخصصات والمدرسة الوطنية العليا للعلوم التطبيقية، حرما جامعيا حقيقيا (بصرف النظر على تباعدهما الجغرافي في نفس المدينة). ومع ذلك، فإن مسألة إنشاء جامعة بخريبكة، غير مبررة بشكل كبير، لأنها ستضعف الجامعة الأم وهي جامعة الحسن الأول، المتوفرة على خمس مؤسسات فقط (بدون احتساب مؤسستي خريبكة)؛ مع العلم أن موقع برشيد يعرف إقبالا قويا، ولهذا يعتبر هذا الإقليم مهددا (بنسبته البالغة 2.33، 1.28) حسب المؤشرين المذكورين (انظر الشكل 14).

وفي وسط البلاد دائما، تعتبر جهة درعة–تافيلالت هي الوحيدة من بين الجهات 12 بالمملكة، التي لا تتوفر على جامعة، علما بأن بعض الجهات تتوفر على جامعتين بفعل الهندسة الجهوية الجديدة وهي: الرباط– سلا– القنيطرة، وفاس–مكناس، والدار البيضاء الكبرى–سطات. وفضلا عن ذلك، فإن أحد أقاليمها وهو إقليم ميدلت، يوجد في الإطار من الشكل 14 (2.1 و1.3) المهدد بزيادة كبيرة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و2016. وتشمل هذه الجهة بالإضافة إلى ميدلت، كلا من ورزازات والرشيدية (مركز الجهة) وزاكورة وتنغير (انظر النسب المتتالية في الشكل 14).

ومرة أخرى، نؤكد بأن نقل المؤسسات بكل إقليم من هذه الأقاليم، غير مبرر بالنظر إلى تجربة الكليات المتعددة التخصصات. وبالمقابل، فإن الرشيدية مؤهلة بشكل أفضل لتكون جامعة (أو حرما جامعيا على الأقل)، إذ تتوفر على كلية العلوم والتقنيات (وهي من بين أقدم كليات العلوم والتقنيات بالمغرب)، وعلى الكلية المتعددة التخصصات. وفضلا عن ذلك، فهي بعيدة جدا عن الجامعة الأم (مولاي إسماعيل بمكناس).

وعلى الواجهة الأطلسية في الغرب، يخلص التقييم أن من حق مدينة آسفي التوفر على حرم جامعي. فهذه المدينة البعيدة عن الجامعة الأم بمراكش، تتوفر على مدرسة وطنية للعلوم التطبيقية، وعلى مدرسة عليا للتكنولوجيا، وعلى كلية متعددة التخصصات. وستستفيد هذه المدينة بموقعها الصناعي والمعدني والغازي بالجرف الأصفر من التوفر على حرم جامعي حقيقي.

(64) جامعة القاضي عياض أنشئت مشروعا للتوسع وذلك بإنشاء حرم جامعي بالمدينة الجديدة تمنصورت.

الشكل 14. تقاطع نسب زيادة أعداد الحاصلين على البكالوريا (حجم الدائرة: الحاصلون على البكالوريا خلال السنة الدراسية 2015-2016).

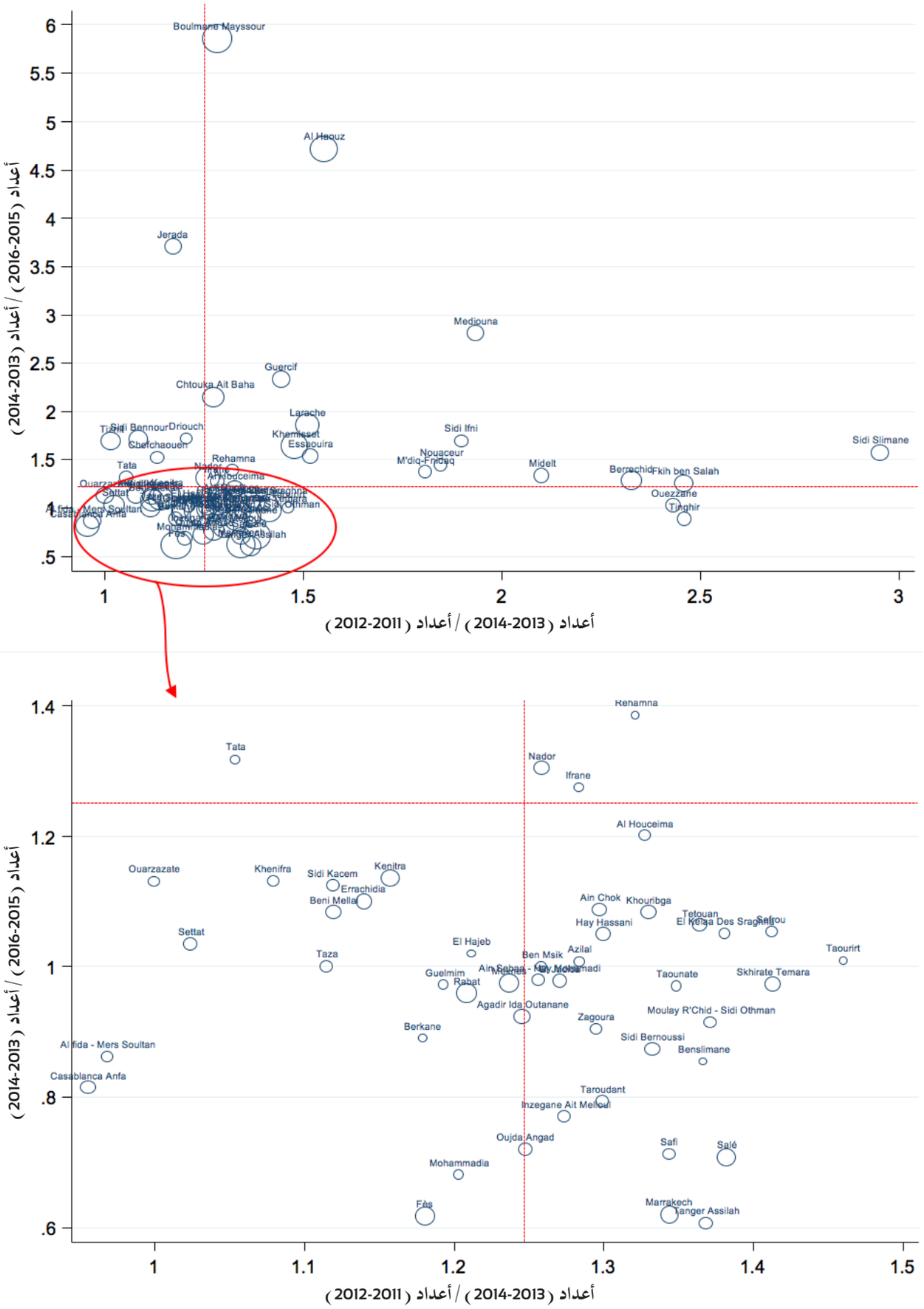

مصدر المعطيات، وزارة التربية الوطنية، التصميم والإنجاز، الهيئة الوطنية للتقييم

ترتكز المقاربة الثانية على ضرورة توجيه النفقات المالية صوب الجامعة والحرم الجامعي، كي يتمكنا من استيعاب جميع الطلبات بما فيها الآتية من مناطق مختلفة وبعيدة. ويتعلق الأمر في هذه الحالة بتقريب الطالب من الجامعة وليس العكس. والحجة الرئيسية التي يرتكز عليها هذا الأمر، هي أن جميع طلبة الجهة الذين يتم جمعهم بالحرم الجامعي سيتطورون في نفس الفضاء وسيتشبعون بنفس القيم، من خلال اختلاطهم وتلاقحهم، ذلك أن الطلبة القاطنين بعيدا مطالبون بالانفتاح على الحياة الطلابية والثقافية للعاصمة الجامعية، بدل البقاء معزولين بمدنهم الصغيرة والهامشية.

وقد كانت تلك هي مقاربة كل من جامعة القاضي عياض وجامعة عبد المالك السعدي. وتقتضي هذه المقاربة المتمثلة في تحميل الجامعة الأم كل المسؤوليات، لتكون قادرة على استقبال جميع الطلبة المنتمين إلى وعاء جلبهم، توفير استثمارات مهمة لتوسيع البنايات وإعادة تشكيلها وبذل مجهودات إعادة الانتشار والتعاون داخل الحرم الجامعي.

وقد فكرت جامعة القاضي عياض في إنشاء حرم جامعي جديد بمدينة تامنصورت بالقرب من مراكش حيث سيتم تجميع المؤسسات والأحياء الجامعية ومختلف المصالح (65).

ويندرج مشروع هذا الحرم الجامعي ضمن مسعى تقريب الطالب من الجامعة (وليس العكس)، عبر خلق الشروط التي تسمح للطلبة، بمن فيهم القاطنين بعيدا، بالتوجه إلى المدينة حيث توجد الجامعة، للتشبع بالمناخ الجامعي والاستفادة من الأنشطة الاجتماعية والثقافية المرتبطة بهذا المناخ. فتطور الطلبة القادمين من جهات وآفاق مختلفة، أفيد من بقائهم بمدنهم الصغرى، دونما انفتاح على الآخرين. **ذلك أن الجامعة تقوم هنا بدورها كمكان للاختلاط والتلاقح وليس للعزلة التي تجعل التعليم العالي امتدادا للتعليم الثانوي محليا.**

بمقتضى هذه المقاربة، يبرهن تحليل القسم السابق (المقاربة الأولى) أن بناء الحرم الجامعي أو الجامعة على أساس الكلية المتعددة التخصصات وبمعية مؤسسات أخرى، يعتبر مطلبا ملحا. فإنشاء مؤسسة واحدة لا يحل مشكلة القرب، علما بأن وعاء جلب الطلبة قد يكون أوسع من مكان وجود هذه المؤسسة. وعلى سبيل المثال، فإن وعاء جلب طلبة الناضور يمتد حتى الدريوش؛ وإذا كان بإمكان الحاصلين على البكالوريا بالحسيمة التسجيل بوجدة، فإن الكلية المتعددة التخصصات مطالبة بالمقابل، بتسجيل جميع الطلبة القادمين من الريف الشرقي، والذين يرغبون في متابعة الدراسة بمسلك الدراسات الإسبانية مثلا. بالرغم من أن سكان مدينة سلوان التي توجد بها الكلية، يبلغ عددهم 26 ألف نسمة، فإن عدد طلبة هذه الأخيرة يبلغ 13 ألف طالب، أي نصف سكان المدينة، حيث تبدو حجة القرب ملغاة وغير ذات معنى. كما أن كلية آسفي متعددة التخصصات، تستقبل طلبة آسفي واليوسفية والصويرة، وكذلك فإن 40% من طلبة كلية العرائش متعددة التخصصات قدموا من القصر الكبير.

لذلك، فإن إنشاء هذه المؤسسات وحيدة بمناطق أخرى، سيثير مشكلات حقيقية بالنسبة لإقامة الطلبة القادمين من مناطق نائية. والملاحظ، أن العديد منهم يتشكلون عبر مجموعات لكراء مسكن، في حين يقوم آخرون برحلات مكوكية يومية، بين مقرات سكنهم والكلية، ناهيك عن أن وسائل النقل العمومي ليست منتظمة ولا منظمة.

وتشكل جامعة ابن زهر حالة خاصة، لأن وعاء جلب الحاصلين على البكالوريا لا يغطي جهتها فحسب (وهي سوس ماسة درعة في تلك الفترة)، بل تشمل كل أقاليم الجنوب حتى الداخلة والكويرة. ولهذا تعتبر مقاربتها هجينة إذا ما قورنت بالمقاربتين السابقتين. فهي تقوم بنقل مؤسساتها إلى مدن أخرى، وبإقامة ملحقات على شكل حرم جامعي لجلب طلبتها المنتظرين. فبالإضافة إلى الكلية المتعددة التخصصات بوارزازات وتارودانت، نجد المدرسة الوطنية للتجارة والتدبير بالداخلة، والمدرسة العليا للتكنولوجيا بالعيون، والمدرسة العليا للتكنولوجيا بكلميم وكلية الشريعة بالسمارة، وأيضا بعض المؤسسات التابعة، مثل مركز الاقتصاد والتدبير بكلميم، التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير؛ وخصوصا الحرم الجامعي بآيت ملول. ويتلاءم هذا الاختيار مع توافد الحاصلين على البكالوريا القادمين من عمالة سيدي إفني (1.9، 1.7) إنزكان– آيت ملول (رغم ديناميتها المحدودة). فهذا الحرم الجامعي يتضمن مسالك مرتبطة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية (القانون باللغة العربية والاقتصاد والتدبير)، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية (الدراسات الفرنسية، الدراسات الإنجليزية، الجغرافيا)، والكلية المتعددة التخصصات بتارودانت (علوم المادة، الكيمياء وعلوم الحياة بالنسبة للسنة الجامعية 2016 و2017). وقد برز إقليم سيدي إفني (بنسبة 1.90، 1.70) كفضاء اتسم عدد الحاصلين فيه على البكالوريا بزيادة ديناميكية وقوية (انظر الشكل 14a).

وكما سبقت الإشارة عند بداية هذا التحليل، فإن دواعي إنشاء المؤسسات بجهات الجنوب مختلفة وتخضع لتوجيهات

(65) هناك مشروع مماثل في طور الإنجاز من طرف جامعة محمد الخامس، يقام بمدينة تامسنا الجديدة.

النموذج الجديد لتنمية أقاليم الجنوب. ومع ذلك، لا يمكننا تفادي الفكرة التي مفادها أن وجود جامعة بهذه الأقاليم، سيستجيب لأهداف هذا النموذج الجديد، وسيساهم في تقوية قدرات الأقاليم المذكورة، من حيث الموارد البشرية والكفاءات. ولسنا في حاجة إلى التذكير بوجود مؤسسات عديدة للتعليم العالي بالسمارة وكلميم والعيون والداخلة.

3 . الثقل السياسي للجماعات الترابية

لا تنفلت خطاطة توسيع المؤسسات وأنماطها (typologies) من ضغوطات السكان ومنتخبيهم المحليين. ففي العديد من الحالات، بصم الثقل السياسي للمنتخبين المحليين نوع المؤسسة واتجاهاتها ومسالك التكوين فيها. ويتجلى هذا الثقل بشكل أكبر عندما تساهم الجماعة الترابية في إنجاز مشروع معين، خصوصا عبر منح بقعة أرضية أو التمويل المالي أو النقل أو البنية التحتية أوالتجهيزات.

ويمكن تقديم نموذجين على سبيل المثال لا الحصر، لإبراز هذا الثقل السياسي. فأما النموذج الأول، فيتعلق بجامعة ابن زهر بكليتها المتعددة التخصصات بورازازات، حيث يمارس المنتخبون المحليون بهذه المدينة ضغطا من أجل تنويع عرض التكوين بالكلية المذكورة، وبالخصوص من أجل إقرار مسالك ذات استقطاب مفتوح، وتحديدا مسالك الآداب والعلوم الإنسانية. ويخالف هذا المطلب التوجه المعلن عنه لهذه الكلية عند انطلاقها، ذلك، أن المنتخبين والسكان يعتبرون بأن مسالك السياحة والسينما والوسائط المتعددة، لا تشكل أولويات بالنسبة لأبنائهم. وفي جميع الأحوال، فإن طلبة الكلية المتعددة التخصصات بورازازات، لا ينتمون جميعهم إلى هذه الجهة، علما أن الكلية ظلت ذات استقطاب محدود.

أما النموذج الثاني، فيتعلق بجامعة عبد المالك السعدي التي تقاوم مطالب المنتخبين المحليين، القاضية بمضاعفة مشاريع نقل وتقريب المؤسسات. وهذا مثال آخر على قوة الضغوطات الممارسة على الجامعات كي تفتح مؤسسات خارج المدينة الجامعية؛ وهو التحدي الثالث والأخير المطروح، لتبرير إنشاء المؤسسات المذكورة، ذلك أن الجامعة ملزمة بأخذ مطالب المجلس الحضري لمدينة شفشاون، الراغب في إنشاء مؤسسة جامعية بعين المكان، على الرغم من أن الإقليم لا يفد منه سوى 8% من الحاصلين على البكالوريا من كل وعاء التسجيل بالجامعة (1271 حاصل على البكالوريا من مجموع 15887 بالجهة سنة 2014) (66). ويبرز المؤطر 5 وصفا لمسار هذه العلاقة بين الجامعة والجماعة المحلية.

المؤطر 6. إبراز الثقل السياسي في حالة مدينة شفشاون

تطالب مدينة شفشاون، وهي مركز إقليم شفشاون، بإقامة مؤسسة جامعية في عين المكان. ويندرج هذا المطلب ضمن الوعود الانتخابية للمجلس الحالي. بيد أن الجامعة تعتبر بأن تطوان ليست بعيدة (67 كيلومتر) وبأن العلاقات (شبكة الطرق) بين المدن والبوادي مكثفة ومتينة بهذه الجهة. ومع ذلك، قبلت الجامعة، إرضاء لهذا الطلب، بفتح إجازة مهنية في السياحة بعين المكان، تابعة لكلية العلوم. وقد اشتغل هذا المسلك مدة سنتين، وبعد توقف دام سنة واحدة، استأنف اشتغاله خلال السنة الجامعية 2016-2015.

هكذا، بقي الطلبة بالمدينة حيث وفر المجلس الحضري البنايات، كما تمكن المدرسون من التنقل بفضل دعم مقداره 150 ألف درهم، منحه المجلس المذكور. ويجند هذا الأخير كل مجهوداته لافتتاح مدرسة عليا للتكنولوجيا بالمدينة مستقبلا.

يعرف هذا الاتجاه، نحو الضغط والمطالبة بمؤسسات أو ملحقات جامعية في عين المكان، تزايدا خلال السنوات الأخيرة؛ وقد يصير أكثر ثقلا مستقبلا، خصوصا مع إقرار المفهوم الجديد **للجهة التي ترغب في جلب الجامعة والحرم الجامعي، بفعل توفرها على سلطات جديدة** (67) **وإمكانيات أكبر** (68) .

هل نحتاج إلى التذكير بأن الجماعات الترابية وكذلك الغرف المهنية (وهي الهيئة الناخبة لمجلس المستشارين)، ممثلة أصلا في مجلس الجامعة؟

طبعا ستصبح هذه التمثيلية أقوى بالنظر إلى المهام الجديدة للجهة، ذلك أن المادة 9 من القانون 00-01 المنظم للتعليم العالي تعد من بين أعضاء هذا المجلس:

- رئيس الجهة المعنية؛
- رئيس المجموعة الحضرية المعنية للجهة أو رئيس المجلس الإقليمي مقر الجامعة؛
- سبعة ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من بينهم رؤساء الغرف المهنية وممثل واحد عن التعليم العالي الخاص.

وهكذا، **فإن مستقبل سياسة إنشاء جامعات أو حرم جامعي، وخصوصا إنشاء الكلية المتعددة التخصصات، سيتقرر أيضا عبر اعتبار هذا المعطى الجديد للجهة.**

(66) المصنف الإحصائي للتربية 2014-2015، قطاع التربية والتكوين.

(67) حسب القانون رقم 14-111 المتعلق بالجهات، فإن من اختصاصات هذه الأخيرة: أ) التكوين المهني (المادة 82) بوصفه أحد اختصاصاتها؛ ب) البحث التنموي (المادة 91) كاختصاص مشترك؛ ج) التعليم (المادة 94) كاختصاص منقول.

(68) تبلغ الميزانية المخصصة للجهات من طرف قانون المالية 2016، قرابة 4,2 ملايير درهم (الصندوق الخاص بالحصص الضريبية المخصصة للجهات).

خاتمة

تبدو سياسة توسيع منظومة التعليم الجامعي بمثابة جواب تصحيحي (أو مبادرة رد فعل)، على الحتميات السوسيو-اقتصادية والاكتظاظ.

فقد كانت السياسة العمومية للتوسيع متجهة أكثر نحو المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود ونقل المؤسسات الجامعية خارج حرم المدن الجامعية، نظرا لما تستلزمه الضرورات السوسيو-اقتصادية والأمنية والاكتظاظ. ولا يعتبر القرب من الطلبة اختيارا استراتيجيا مجاليا لنقل التعليم والبحث خارج المدن المذكورة، بل كان بالأحرى عبارة عن سياسة قائمة على:

أ) الاستجابة لحاجيات مهنية؛

ب) تقليص المظاهرات والاحتجاجات الطلابية بالحرم الجامعي، باعتبارها مهددة لأمن المدن التي يوجد فيها هذا الأخير.

وقد أدى تركيز هذه السياسة على الاستقطاب المحدود إلى زيادة أعداد الطلبة داخل المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. في سنة 2000-2001 استقبلت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وعددها 41، 92٪ من مجموع الطلبة داخل الجامعة، في حين لم تستقبل المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود سوى 8٪ وكان عددها 32.

وليس إنشاء الكليات المتعددة التخصصات سوى جواب للاكتظاظ ورغبة في إبقاء الحاصلين الجدد على البكالوريا في عين المكان، عبر عرض داخل نفس المؤسسة، لجميع المجالات الكبرى الثلاثة المقدمة بشكل منفصل في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وكليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وكليات العلوم.

إعادة التفكير في الكلية المتعددة التخصصات في إطار سياسة منفتحة-فعالة لفائدة الاستقطاب المفتوح

في بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، تسببت السياسة المهتمة جوهريا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود وبمنسوب ولوج محدود جدا، في زيادة أعداد الطلبة داخل المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح وتكريس الاكتظاظ. وبذلك أصبح هذ الاكتظاظ ظاهرة بنيوية. وقد استمرت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في الاشتغال وفق هذه السياسة، بحسب ما تسمح به إمكانياتها. ونتيجة لذلك، أدى الاستقطاب المحدود داخل "الجيل الجديد" من المؤسسات، إلى خلل في منسوب لولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، مما ساهم في توسيع الهوة بين "الاستقطاب المحدود" و"الاستقطاب المفتوح".

وبهذا الصدد، ساهمت الكليات المتعددة التخصصات في إبقاء الطلبة قريبا من أمكان سكناهم (لأن الطاقة الاستيعابية للحرم الجامعي كانت ضعيفة جدا)، وفي الحفاظ على نوع من الاستقرار الاجتماعي والأمني بالمدن الجامعية. والحال أن الاكتظاظ يظل هاجسا دائما، كما أن الكليات المذكورة تعاني من العزلة وليس لها بعد تأثيره السوسيو-اقتصادي دال على الجهة.

لذلك، أصبح من المستعجل اليوم، إعادة التفكير في هذا النموذج من المؤسسات، في إطار سياسة محددة الأهداف ومنفتحة-فعالة وموجهة للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. صحيح أن الرؤية الاستراتيجية توصي تنوع نماذج المؤسسات وتدقيقا في تصنيفها (أنماطها)، غير أن نموذج الكلية المتعددة التخصصات ظل بفعل الاهتمام الضعيف للسياسة العمومية بها، يعاني من زيادة أعداد الطلبة ومن البعد وضعف التأطير وقلة الميزانية. ولهذا، فإن مستقبلها مهدد جديا. وقد سمح تطور نموذجها بتأثير من عدة عوامل، بإقرار أصناف متنوعة تستدعي تدخلات مختلفة، في إطار سياسة منفتحة وفعالة لفائدة المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، بما في ذلك الكليات المتعددة التخصصات.

1. تحويل الكليات المتعددة التخصصات

- تتطلب الكليات المتعددة التخصصات المطابقة للنموذج الأصلي (الصنف 1)، التدعيم عبر تطوير تداخل التخصصات وتعددها، وهو أمر تشكو منه بعض المؤسسات. ويجب على الكليات المتعددة التخصصات التي تجسد هذا الصنف، تجاوز البعد والعزلة اللذين يعيقان مسارها، كما هو الشأن بالنسبة لكليات تازة والناضور وآسفي وخريبكة والرشيدية؛
- تعتبر الكليات الهجينة متعددة التخصصات (الصنف 2) قابلة للتحويل بسهولة. فهي: أ) تقتصر على مجالين أكاديميين لا أكثر؛ ب) وتسمح بالتعايش

الناجح نسبيا بين المسالك الأساسية والمهنية، كما هو الشأن بالنسبة لكليات تطوان والجديدة وبني ملال (انظر الجزء التالي). وينطبق الأمر نفسه على كلية العرائش متعددة التخصصات، غير أن هذا التحول يتطلب إقامة حرم جامعي حقيقي بكل مواصفاته؛

- تستلزم الكليات المهنية متعددة التخصصات (الصنف 3) تحويلا أساسيا، للقطع جذريا مع نموذج الكلية المتعددة التخصصات. وسيقترب هذا الصنف بشكل كبير من المؤسسة ذات الاستقطاب المحدود، كما هو الأمر بالنسبة لكليتي وارزازات وتارودانت. وسيكون من الأنسب تحويلها إلى مؤسسة ذات استقطاب محدود في إطار سياسة لتنويع نماذج المؤسسات الجامعية.

2. الانسجام بين السياسة الوطنية ومبادرة الجامعة

حان الوقت لتصور ترتيب تنظيمي يلزم رئيس الجامعة بنشر مشروعه لتنمية الجامعة وجعله في متناول كل مكونات الجامعة عند توليه المنصب ومصادقة مجلس الجامعة عليه. ويتعين أن يكون هذا المشروع قابلا للإنجاز ومدعما بمعطيات حول الحاجيات الحقيقية لوعاء الجامعة من الحاصلين على البكالوريا، مع إبراز مؤشرات الأداء والتتبع.

ومن جانب آخر، يجب أن تكون مشاريع المؤسسات إجرائية لتنفيذ مشروع تنمية الجامعة. ويشكل هذا المشروع خارطة الطريق التي حصل الرئيس بمقتضاها على هذا المنصب؛ فهو عبارة عن تعاقد ضمني مع السلطات العمومية، للقيام بالإنجازات والمشاريع المبرمجة.

ويسمح هذا الترتيب بتحديد المساحات ووضع الحدود بين السياسة الوطنية المرسومة من طرف السلطة التنفيذية ورؤية (مبادرة) الرئيس، في احترام تام لاستقلالية الجامعة. ويعتبر التعاقد أفضل تجسيد لذلك، لأنه يترجم رؤية الجامعة التي تحترم التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية. وسيكون لنشر مشروع التنمية الفضل أيضا في إعطاء فكرة حول مدى الانسجام بين هذه الرؤية والسياسة الوطنية.

3. تحديد كليات العلوم

ينبغي ربط توسيع منظومة التعليم بإنشاء كليات جديدة للعلوم، إذ لم يتم إنشاء أية كلية للعلوم منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي. فهذا النوع من المؤسسات يفرض نفسه لسببين. يقترن أولهما بدينامية هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج العلمي والتكنولوجي (أكثر من 70% من الإنتاج العلمي للجامعات صادر عن كليات العلوم). أما السبب الثاني، فيقترن بتصحيح الاختلال الحالي على مستوى توجيه الطلبة. فبالرغم من إنشاء الكليات المتعددة التخصصات التي تعرض ثلاثة مجالات كبرى (متعددة التخصصات)، فإن عدد طلبة العلوم لا يتجاوز 18% من المجموع العام (مقابل 54% بمسلك القانون والاقتصاد والتدبير). ففي الكليات المتعددة التخصصات، كما في الكليات الكلاسيكية الأخرى، نجد بأن العديد من الحاصلين على البكالوريا في العلوم، يسجلون أنفسهم في مسالك القانون والاقتصاد والتدبير، وحتى في الآداب والعلوم الإنسانية.

وفي إطار توسيع منظومة التعليم العالي بإحداث كليات للعلوم، تندرج فكرة تحويل بعض الكليات المتعددة التخصصات ككلية بني ملال وكلية العرائش (انظر الجزء 1 سالفا) واللتين تتوفران على مجالين فقط يسهل تفريقهما إلى كليتين منفصلتين منهما كلية للعلوم.

4. ضرورة تقييم الهندسة البيداغوجية في الإجازة ومدى فعاليتها

أصبح من الضروري تقييم مضامين المسالك وهندستها البيداغوجية وطرائق التعليم والتقويم، خصوصا بالإجازة التي لوحظ تفكك انسجامها وفعاليتها، تحت تأثير الاكتظاظ ونسبة التأطير الضعيفة وقلة الإمكانيات التقنية والعلمية. وتتجسد هذه المردودية الضعيفة، من خلال نسبة الإشهاد الضعيفة أيضا. فالتعليم الإلكتروني e-learning أو التعليم الافتراضي، اللذان اعتبرا حلا لهذه الصعوبات الهيكلية، ليسا في الواقع سوى أدوات لتحسين هذه الفعالية.

جامعات أو حرم جامعي لتدارك عزلة المؤسسات وضمان تأثير سوسيو–اقتصادي دال

لم يعرف نموذج الكلية المتعددة التخصصات النجاح المنشود، لأن الهدف من إنشائها بالمدن غير الجامعية ركز على القرب والاستقرار الأمني، كما أن تأثير هذه الكليات من الناحية السوسيو–اقتصادية ظل محدودا جدا، إن لم نقل عديم الأهمية. فمن خلال الأبعاد الثلاثة المدرجة في تقييم التأثير السوسيو–اقتصادي المنهجية المكونة من تسعة وعشرين متغيرا (أربعة عشر مؤشرا للمخرجات وخمسة عشر مؤشرا للتأثير)، تم فقط إحصاء التأثيرات التالية:

- حاملو الشهادات في سوق الشغل؛
- الانخراط الثقافي والفني؛
- تطوير الشراكة؛
- المناصفة بين الإناث والذكور؛
- توفير فضاءات خضراء.

ورغم مساهمة الكليات المتعددة التخصصات في استيعاب

الاكتظاظ الهيكلي لأعداد الطلبة وضمان استقرارهم في أماكن إقامتهم، أكثر ربما مما هو عليه الأمر في المؤسسات المتخصصة الأخرى ذات الاستقطاب المفتوح، فإنها فشلت في تحقيق تطور سليم، وفي التأثير على المدن والجهات التي تنتمي إليها. ويعود السبب الأول في ذلك إلى إنشاء مؤسسة معزولة داخل مدينة صغيرة، بدل إنشاء حرم جامعي يتسم بكبر حجمه ويؤدي إلى تأثير سوسيو–اقتصادي على المدينة المذكورة وإلى استقرار الموارد الموجودة في عين المكان، مما يكون له تأثيره الإيجابي والدال على هذا الأخير.

أما السبب الثاني، فيرجع إلى وجود الكليات المتعددة التخصصات بين مطرقة الاكتظاظ وتزايد أعداد الطلبة الذي لا يتلاءم مع مجهود الانخراط في أنشطة مدرة للموارد (تكوين مستمر، بحث تطبيقي، بحث تنموي، نقل تكنولوجي الخ..) وسندان عدم استقرار المدرسين بعين المكان.

ويعود السبب الثالث، وهو الأهم، إلى استمرار السياسة العمومية في الاهتمام بالمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، في إطار مبادرة 10 آلاف مهندس والبرنامج الاستعجالي ودمج الجامعات (جامعة الحسن الثاني وجامعة محمد الخامس)، ومؤخرا إنشاء مدارس البوليتكنيك (انطلاقا من المدارس العليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات والمدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية)(69). وبذلك، استمرت المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح في التراجع ببقائها في الأصل.

ويتعين على السياسة الوطنية المتعلقة بتوسيع منظومة التعليم العالي، أن تجيب على سؤال القرب وأن تندرج ضمن دينامية ترابية متوازنة. وبالنظر إلى نقائص تجربة تقريب المؤسسة من الطالب، فإنه من اللازم على هذه السياسة، الدعوة إلى إنشاء جامعات و/أو تطوير أحرام جامعية لاستقبال جميع طلبة الجهة. فقد أوصت الرؤية باعتماد تصور الحرم الجامعي (الرافعة 5، الإجراء 17)، لأن هذا الفضاء سيسمح للطلبة بالتطور داخل نفس النظام البيئي وتنمية المبادلات والتشبع بنفس القيم، عبر اختلاط وتلاقح كل المنتمين إلى الجهة. كما أن تصور الحرم الجامعي سيساهم في ترشيد الاستثمارات، خصوصا في المجال العلمي، وسيساعد على استقرار الأساتذة الباحثين والإداريين والطلبة؛ وهو الأمر المتعذر في التجربة السابقة.

ولقد اعتمد هذا التقييم على ثلاثة مؤشرات (وهي دينامية تزايد أعداد الحاصلين على البكالوريا ووجود مؤسسات ثانية في عين المكان والتموقع الجغرافي) لتعليل إنشاء جامعات؛ كما هو الشأن بالنسبة للحسيمة والرشيدية. وينبغي تدعيم وتطوير جامعات أخرى بحرمها، بناء على الحجج نفسها، كما هو الحال بالنسبة لبني ملال وخريبكة. وفي الأخير، يجب التفكير في إقامة حرم جامعي جديد في بعض الأقاليم، مثل تازة، ووارزازات، وطنجة، وآسفي والعرائش.

وكما سلف التأكيد في هذا التقييم، **فإن حجج وأسباب إنشاء جامعة أو حرم جامعي بجهات الجنوب مختلفة، وتخضع لتوجيهات النموذج الجديد لتنمية الأقاليم الجنوبية** (علما أن مؤسسات جامعية توجد بالسمارة وكلميم والعيون والداخلة).

ومن اللازم أن تتم عمليات الإنشاء و/أو التدعيم في تعاون كامل مع الجهات، بالنظر إلى اختصاصاتها ومهامها الجديدة، في إطار الجهوية المتقدمة.

(69) والذي تم تعليق العمل به مؤقتا خصوصا في المدارس الوطنية العليا للعلوم التطبيقية بعد الاحتجاجات والإضرابات من قبل الطلبة على الخصوص.

لائحة المراجع

Bank Al Maghrib, (2015), Rapport annuel de Bank Al Maghrib.

Banque Mondiale, Les données ouvertes de la Banque mondiale (Statistiques économiques et sociales par pays).

BiGGAR Economics (2012), Economic Impact of Leiden University and Leiden University Medical Center.

BiGGAR Economics (2014), Combined Economic Impact of the University of Groningen and UMC Groningen.

BiGGAR Economics (2015), Economic Impact of the University of Southampton.

Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, INE (2014), Atlas graphique et cartographique de la décennie de la Charte de l'éducation et la formation 2000-2013.

Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, INE (2014), Rapport Analytique. La mise en œuvre de la charte nationale d'éducation et de formation 2000-2013 : Acquis, déficits et défis.

Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique, INE (2016), Evaluation du Cycle Doctoral. Pour Promouvoir la Recherche et le Savoir, Instance Nationale d'Evaluation.

Conseil Supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (2014), Vision Stratégique 2015-2030.

Dahir n° 1-90-190 du 5 Chaâbane 1411(20 février 1991) portant création du Conseil National de la Jeunesse et de l'Avenir.

Décret n° 2.15.655 (3 août 2016) BO n° 6489. Les FST et l'ENSA d'Al Hoceima n'ont pas été transformées ainsi que les EST de Khénifra, d'Essaouira, de Sidi Bennour et de Laâyoune.

Deloitte Access Economics (2014), Higher learning: Economic and social impact of the major universities in the ACT (Autralian Capital Territory).

Département de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres, Statistiques universitaires.

Département de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres, Initiative 10 000 ingénieurs & Programme de formation universitaire pour l'Offshoring. Etat d'avancement de la mise en œuvre. 3ème réunion du comité de suivi, février 2010.

Département de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres, Plan d'actions 2013-2016.

Département de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres (2016), Bilan des réalisations du programme gouvernemental. Secteur de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres.

Département de l'enseignement supérieur, de la recherche scientifique et de la formation des cadres (2011), Contrat de Développement de l'Université 2009-2012 : Evaluation annuelle 2010 du Programme d'Urgence.

Gardner Pinfold Consulting Economics Ltd (2011), Economic Impact Analysis: Dalhousie University (Canada).

Haut-Commissariat au Plan, Données du Produit Intérieur Brut, base 1980.

Loi n° 39-89, telle qu'elle a été modifiée et complétée par la loi n° 34- 98, autorisant le transfert d'entreprises publiques au secteur privé (Ministère de l'Economie et des Finances, Lhttps://www.finances.gov.ma/Docs/2013/depp/dahir%201-90-01.pdf).

Ministère de l'Economie et des Finances, Synthèse du Rapport de la Banque Mondiale : Mémorandum Economique vers l'Augmentation de la Croissance et de l'Emploi, Document de travail n° 04, Janvier 1996. Accédé le 18 octobre 2016. (https://www.finances.gov.ma/depf/SitePages/publications/en_catalogue/doctravail/doc_texte_integral/dt4.pdf).

Ministère de l'éducation nationale, Recueils Statistiques.

Ministère de la fonction Publique et de la Modernisation de l'Administration, Simulation sur des salaires dans la fonction publique.

Ministère de la santé, Carte de l'offre de soins de santé au Maroc (http://cartesanitaire.sante.gov.ma/offresoins/National.aspx)

Chadi M., La politique de privatisation au Maroc, Thèse de doctorat en droit public, Paris I, 1997.

OCDE (2013), Better-Life Index.

Office de la Formation Professionnelle et de la Promotion du Travail (OFPPT), Accédé le 10-10-2016, http://www.ofppt.ma/index.php/presentation-de-l-ofppt/indicateurs-de-taille

Oxford Economics (2013), The impact of the University of Birmingham.

Planning and Institutional Research, UBC (2009), The Economic Impact of the University of British Columbia.

Price Waterhouse Coopers (2009), University of Manitoba: Economic Impact Analysis.

The University of Arkansas (2010), The economic impact of the University of Arkansas.

The University of Nottingham(2015), The Economic Impactof Britain's Global University.

Tozy et Al. (2014), Les violences sur les campus universitaires au Maroc. Rapport non publié réalisé au profit du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Tripp Umbach (2014), An Engine for Moving Pennsylvania Forward: The 2014 Economic and Community Impact Report of the University of Pittsburgh.

Université de Dublin (2015), Capturing the economic and social value of higher education. A pilot study of Dublin City University.

Université de Kent (2014), The economic and social impact of the University of Kent.

Université de Manchester (2013), Measuring the difference: The economic and social impact of the University of Manchester.

الملاحق

الملاحق

الملحق 1 : ورقة المؤسسة

III. Fiche de l'établissement

Elle est pré remplie quand c'est possible à partir du site de l'établissement et soumise au doyen pour vérification et compléments.

Faculté polydisciplinaire : Lieu

- Année de création :

- Doyen : 1er ou 2ème mandat

- Equipe administrative (effectifs) :

Direction :

Autre personnel :

- Equipements :

Amphithéâtres

Salles de TP et de TD

Salles d'enseignement spécialisées (informatique, laboratoires, etc.)

1. Départements

Départements	Enseignants permanents	Enseignants vacataires

2. Effectifs des étudiants par domaineAnnée

Année	Sciences Humaines et langues et littérature	Sciences Juridique, Economiques et Sociales	Sciences
2002-03			
2003-04			
2004-05			
2005-06			
2006-07			
2007-08			
2008-09			
2009-10			
2010-11			
2011-12			
2012-13			
2013-14			
2014-15			
2015-16			

3. Effectifs des étudiants par type de formation

Année	Formation initiale	Formation professionnelle	Formation continue
2002-03			
2003-04			
2004-05			
2005-06			
2006-07			
2007-08			
2008-09			
2009-10			
2010-11			
2011-12			
2012-13			
2013-14			
2014-15			
2015-16			

4. Effectifs des lauréats par domaine (i)

Année	Sciences Humaines et langues et littérature	Sciences Juridique, Economiques et Sociales	Sciences
2002-03			
2003-04			
2004-05			
2005-06			
2006-07			
2007-08			
2008-09			
2009-10			
2010-11			
2011-12			
2012-13			
2013-14			
2014-15			
2015-16			

5. Effectifs des lauréats par type de formation

Année	Formation initiale	Formation professionnelle	Formation continue
2002-03			
2003-04			
2004-05			
2005-06			
2006-07			
2007-08			
2008-09			
2009-10			
2010-11			
2011-12			
2012-13			
2013-14			
2014-15			
2015-16			

6. Filières

Licences

Filière	(I) Initiales ou (P) professionnelles

Master

Filière	F/P

Formation continue

Filière

Recherche

Structures

Laboratoire	DO	Equipes

Projets de recherche en cours

Laboratoire	DO	Projets de recherche financés en cours

- Liste des manifestations avec titres et dates

- Liste des conventions de coopération internationales, nationales et régionales

- Liste des doctorats inscrits

الملحق 2 . لائحة التكوينات بالكليات المتعددة التخصصات

الجدول 1. تكوينات الإجازة الأساسية للكليات المتعددة التخصصات

Faculté	LSHS	SJES	S
Tétouan		Droit public (arabe)	
		Droit privé (arabe)	
		Sciences Economiques et Gestion	
El Jadida		Sciences économique et gestion	
		Droit (en français)	
Taza	Etudes Arabes	Droit Privé (en arabe)	Sciences de la Matière Chimie
	Etudes Françaises	Droit Public (en arabe)	Sciences de la Matière Physique
	Géographie	Sciences Economiques et de Gestion	Sciences de la Vie
	Histoire et Civilisation		Sciences de la Terre et de l'Univers
			Sciences Mathématiques et Applications
			Sciences Mathématiques et Informatiques
Safi	Etudes Arabes	Sciences économiques et gestion	Science de la matière chimie
	Etudes Françaises	Droit (en arabe) (public- privé)	Sciences de la matière Physique
	Géographie		Sciences de la vie
			Sciences Mathématiques et Informatiques
			Sciences Mathématiques et applications
Nador	Etudes arabes	Sciences économiques et gestion	Sciences mathématiques et informatiques
	Etudes françaises	Droit (en arabe)	Sciences mathématiques appliquées
	Etudes hispaniques		Science de la matière chimie
	Etudes islamiques		Sciences de la matière Physique
			Sciences de la vie
Ouarzazate			Sciences de la matière physique
			Sciences mathématiques et informatique
Larache		Sciences économiques et gestion	Sciences de la matière physique
			Sciences de la vie
			Sciences Mathématiques et applications
			Sciences mathématiques et informatiques
Errachidia	Etudes arabes	Droit (en arabe)	
	Etudes françaises	Economie	
	Etudes islamiques		
Beni Mellal		Sciences économiques et de gestion	Science de la matière chimie
		Droit privé (en français)	Sciences de la matière Physique
			Sciences de la vie
			Sciences Mathématiques et Informatique
			Sciences Mathématiques et applications
Khouribga	Etudes arabes	Sciences économiques et de gestion	Science de la matière chimie
	Géographie (géo)		Sciences de la matière Physique
			Sciences de la vie
			Sciences Mathématiques et Informatiques
			Sciences Mathématiques et applications
Total	**16**	**18**	**32**

الجدول 2 . التكوينات المهنية للكليات المتعددة التخصصات

Faculté	LSHS	SJES	S
Tétouan		Technicien d'assurance	Informatique de gestion
		Métiers du Net	Management des systèmes d'information
		Tourisme et NTIC	
		Banque - assurance	
		Administrateur d'applications d'entreprises	
		Management des organisations	
		Management logistique et transport	
		Collaborateur de cabinet comptable	
		Management hôtelier	
		Agent gestionnaire des institutions à caractère social	
		Management touristique et hôtelier	
		Comptabilité et finance d'entreprise	
		Presse et medias (arabe)	
		Métiers juridiques et judiciaires (arabe)	
		Conseiller juridique en urbanisme (arabe)	
		Conseiller juridique de l'entreprise (arabe)	
		Gestion de la chose locale (arabe)	
		La pratique judiciaire (arabe)	
		L'acteur du développement social (arabe)	
El Jadida		Management des ressources humaines	
		Banque et finance	
		Management de la qualité	
		Marketing touristique	
		Management de l'activité commerciale	
		Finance et comptabilité	
		Gestion administrative	
		Droit privé notarial	
		Droit des affaires	
		Gouvernance politique publique	
Safi		Management public et développement territorial*	
		Gestion des établissements sociaux*	
Nador		Expert en immobilier et urbanisme	Sciences de la mer et biotechnologie
		Management des opérations import-Export	Electronique et informatique industrielles
		Management logistique et transport	

Ouarzazate	Tourisme, gestion et communication		Techniques d'exploitation des énergies renouvelables
	Gestion de la production cinématographique et audiovisuelle		
	Langues étrangères appliquées		
	Techniques cinématographiques et audiovisuelles		
Larache	Marketing hôtelier et touristique	Informatique et gestion	Agroalimentaire
		Marketing et management	Aquaculture
			Pêche-aquaculture
Taza			Science de la matière (Chimie)
Taroudant	Langues étrangères appliquées	Economie de l'entreprise	Biotechnologie végétale
	Animation socioculturelle	Logistique et export	Agroalimentaire
		Informatique et gestion de l'entreprise	Géotechnique et mines
		Gestion des institutions à caractère social	Ingénierie zootechnique et production animale
			Valorisation des produits du terroir
			Sciences agrobiologiques et environnement
Beni Mellal		Management des entreprises agricoles	Energies renouvelables
		Marketing et action commerciale	
		Management et technique logistique du commerce international	
		Métiers de la banque	
		Gestion des ressources humaines	
Errachidia	Didactique de la langue et littérature arabe (LSHS)		Systèmes et réseaux
	L'enseignement du français		Informatique
			Système informatique et génie logiciel
Total	**9**	**45**	**19**

** ne sont pas reconduites depuis 2014*

الملحق 3 . شعب الماستر المتوافرة بالكليات المتعددة التخصصات

Faculté	Master	Master Spécialisé
Tétouan	Droit et media (arabe)	Les métiers juridiques et judiciaires (arabe)
	Droit administratif et développement (arabe)	Gestion Informatique de l'Entreprise
	Droit des affaires (arabe)	Management des Systèmes d'Information et Multimédias
	Gouvernance et politiques des collectivités locales (arabe)	
	Finance Islamique	
	Management Logistique et Stratégie	
	Finance Audit et Contrôle de Gestion	
El Jadida		Ingénierie des Ressources Humaines et Dév. social
		Banque et Finance
		Ingénierie de Projets Management d'Affaires
Larache	Mathématiques appliquées	
Nador	Droit foncier et de l'urbanisme (arabe)	
	Etudes politiques et juridiques (arabe	
	Droit des contrats et des affaires (arabe)	
	Fikh Annawazile	
Safi	Mathématiques et modélisation	
	Critique arabe ancienne (arabe)	
Taza	Relations entre le Maroc et le Moyen Orient durant les périodes moderne et contemporaine (arabe)	
	Géographie et gouvernance territoriale (arabe)	
	Les transactions foncières (arabe)	
	La stratégie de la décision (arabe)	
Beni Mellal	Chimie de formulation industrielle	Management des Ressources Humaines
	Comptabilité, Contrôle et Audit	Ingénierie Informatique et Systèmes
	Systèmes de Télécommunications et Réseaux Informatiques	
Errachidia	Approches linguistiques et analyse du discours coranique	Théâtre et art théâtral
	Littérature et interculturalité en Méditerranée	
Total	**23**	**9**

الملحق 4 . المختبرات وفرق البحث بالكليات المتعددة التخصصات

FP	Laboratoires	Equipes
Tétouan	Les grands problèmes contemporains dans la vie politique juridique sociale économique et de gestion	Droit, éthique et citoyenneté
		Ethique et citoyenneté dans l'économie et les politiques publiques
	Management Logistique, Gouvernance et Economie Appliquée	Management Logistique, Stratégie et Développement Economique
		Mathématiques Appliquées à la Gestion, l'économie et à la Finance
		فريق السياسات العمومية والدراسات القانونية والاستراتيجية
		Modélisation et Traitement de l'Information
Ouarzazate	Laboratoire des Sciences de l'ingénieur et Energies	Energie Renouvelables Microsystèmes Acoustiques et Mécaniques
		Modélisation et Mathématiques Appliqués
		Modélisation Systèmes Informatiques et Vision
		Mathématiques Appliqués et Calcul Scientifique
		Sciences des Matériaux, Procédés, Environnement et Modélisation
		Matériaux et énergie
		Espaces, Sociétés, Environnement, Aménagement et Développement
		Littérature Cinéma Patrimoine Culturel et Communication
		Linguistique, Analyse de Discours, Didactique des Langues et TICE
El Jadida	Laboratoire de Recherche en Gestion, Economie et Sciences Sociales	Sciences de Gestion, Management et Compétitivité des Entreprises
		Sciences Economiques et développement
		Statistiques appliquées à l'économie et au management
	Laboratoire de Recherche et d'Etudes Juridiques, Politiques et Sociales	Droit public
		Droit privé
	Observatoire socioéconomique	
	Incubateur d'entreprise	
Taza	Laboratoire de Dynamisme, Espace, Patrimoine et Développement durable	
	مختبر البحث في العلاقات الثقافية المغربية المتوسطية	
	مختبر اللغة والآداب والتواصل	
	مختبر الأبحاث القانونية والسياسية والاقتصادية	
	Laboratoire des Ressources Naturelles et Environnement	
	Laboratoire des Sciences de l'Ingénieur	
	Laboratoire des Matériaux, Substances Naturelles, Environnement & Modélisation	
Larache	Laboratoire pluridisciplinaire de recherche	Sciences de l'Economie de gestion
		Environnement et développement durable
		Modélisation mathématique et informatique appliquées

Nador	Etudes juridiques et politiques des pays de la Méditerranée	
	Recherches dans le droit foncier et de l'urbanisme	
	Mathématiques appliquées et systèmes d'information	
	Observatoire de la lagune Marchica	
Errachidia	السميائيات والدراسات السردية والثقافية	الترجمة الانتروبولوجية الثقافية الواحية
		الدراسات السردية والثقافية
		التاويلات ونقد الانساق الثقافية
	الخطاب وتكامل المعارف	اللغة والفنون والأداب بمنطقة تافيلالت
		البلاغة والادب
		هندسة اللغات الطبيعية وتكنولوجيا الحوسبة
		التراث الشرعي والفكري لسجلماسة وتافيلالت وامتداداته بالغرب الاسلامي
		Culture et interculturalité dans la pratique
		de la littérature
		Langage, Société et culture au Sud-Est et au Moyen Atlas
Khouribga	Laboratoire des Nanosciences et Modélisations (LNM	Traitement et Transmission de l'information
		Les Nanosciences pour la Nanotechnologie
	Laboratoire de recherche de Chimie et Modélisation Mathématiques (CMM)	Modélisation et Simulations
		Chimie Organique et Catalyse
	Laboratoire de recherche en Science des Matériaux des Milieux et de la Modélisation (LS3M)	Chimie Analytique et Modélisation Aléatoire
		Sciences des Matériaux (SM)
		Eau et Développement Durable
	Laboratoire de Recherche en développement territoriale, environnementale et énergétique (RDT2E)	Mathématiques, Informatique et Applications (MIA)
		Gestion de l'espace, Dynamique territoriale et environnementale. (GDTE)
		Territoires, Environnement et Développement (TED)
	Laboratoire de Recherches en Economie, Management et Communication (LAREMCOM)	Énergétique, Mécanique théorique et appliquée (EMTA)
	Laboratoire de recherche en Langue, Littérature et Culture	
	Laboratoire de recherche en Economie et Gestion (LEG)	
	Laboratoire de recherche en Mathématiques Appliquées, Technologies de l'Information et de la Communication (MATIC)	
	Laboratoire des applications technologiques des ressources environnementales et santé. (LATRES)	

Taroudant	Laboratoires des Biotechnologies, Valorisation et Environnement (LBVE)	Biotechnologies et Valorisation des Ressources Naturelles
		Physicochimie des Milieux Naturels et Matériaux Bioactifs
		Exploration et Gestion des Ressources Naturelles et Environnementale
Beni Mellal	Recherche-Développement (polyvalent)	
	Recherche en Sciences et Techniques (interdisciplinaire)	
Safi	Laboratoire de Modélisation et Combinatoire	Analyse Numérique, Stabilisation et Contrôle des EDP
		Chimie Moléculaire, Matériaux et Modélisation
		Environnement et Santé
		Chimie Analytique et Environnement
		Molécules : Structure et Interactions avec les Surfaces de Matériaux (MSISM)
		Géomorphologie, Environnement et Gestion du Littoral
		الديمقراطية المحلية الحكامة
		أدب وثقافة وتخيل: نموذج جهة دكالة عبدة
		Gouvernance des Territoires et des Sociétés
Total	**34**	**46**

الملحق 5 . عينة من بعض واجهات وفضاءات الكليات المتعددة التخصصات

الكلية المتعددة التخصصات بتارودانت

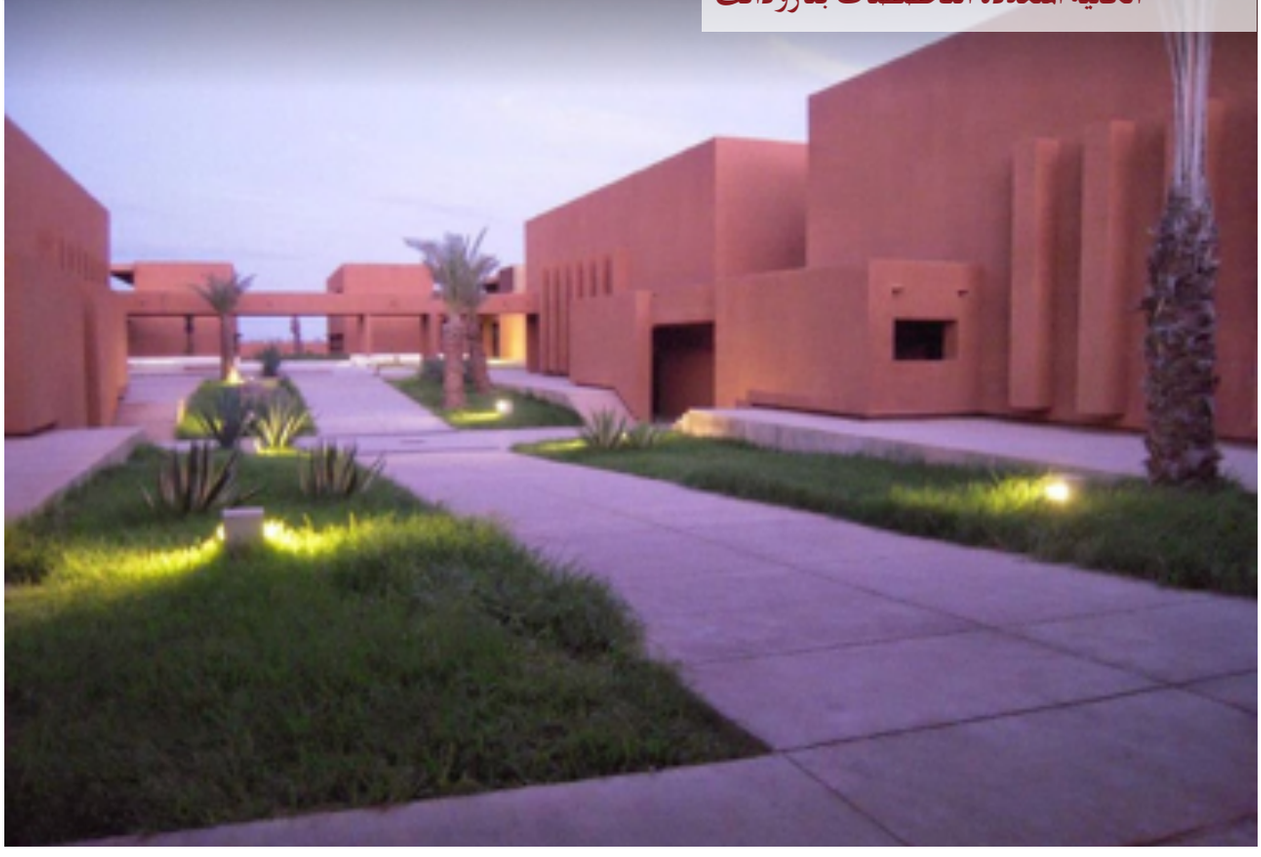

الكلية المتعددة التخصصات بخريبكة

الكلية المتعددة التخصصات بالعرائش

الكلية المتعددة التخصصات بالراشيدية

الكلية المتعددة التخصصات بوارزازات

الكلية المتعددة التخصصات بالناظور

الملحق 6 . أمثلة عن التكوينات المهنية بالكليات المتعددة التخصصات

انفتحت مناهج التكوين في الكليات المتعددة التخصصات على مجال المهننة. ولم تكن هذه المهننة، في البداية، من اختصاص هذه الكليات. لكن هذه الأخيرة عرفت كيف تطور تدريجيا هذا المكون الذي مكنها من إحراز سمعة لها ضمن المشهد الجامعي، ومن عقد شراكات مفيدة مع عالم الاقتصاد.

وبشكل عام، يتبين الوزن اللافت بالنظر للمسالك المهنية التي تندرج ضمن العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتي تمثل أكثر من ثلثي المسالك المفتوحة في الكليات المتعددة التخصصات (70%). وتعد قطاعات التسويق، والأبناك، والمالية العامة، والمالية الإسلامية، والدراسات التوثيقية، وتسيير المقاولات، والسياحة، والفندقة، والتجارة، والمحاسبة، والنقل، القطاعات المستهدفة أكثر من غيرها من قبل مسالك التكوين في هذه الكليات. إن الكليات أحادية التخصص، أو ثنائية التخصص، زيادة على كلية تارودانت، هي التي تخصصت في القانون والاقتصاد اللذين يوفران الجزء الأكبر من المسالك في تلك الكليات. وتتصدر كلية تطوان باقي الكليات المتعددة التخصصات من حيث عدد المسالك بـ21 مسلكا، متبوعة بكلية الجديدة بـ 10 مسالك. أما المسالك المهنية المرتبطة بالعلوم، فهي، على العكس من ذلك، ضعيفة من الناحية العددية، إذ لا يتعدى عددها الإجمالي 19 مسلكا. وتخص هذه المسالك أساسا التكنولوجيات البيولوجية والمعلوميات، وفي الفترة الأخيرة، الطاقات المتجددة.

وتشكل كليتا وارزازات والعرائش مثالا دالا. فقد بنيت مسالكهما بشكل بين–تخصصي (متداخل التخصصات)، يجمع علوم الحياة أو المادة، والاقتصاد، والتسيير، واللغات، والتواصل. ولقد تخصصت هاتان الكليتان في هذا النوع من المسالك. فالمسالك المفتوحة فيها واعدة لأنها تسعى إلى تعددية التخصصات التي كان يطمح إليها النموذج الأصلي للكليات المتعددة التخصصات نفسه، وتأخذ الحاجات السوسيو–اقتصادية للجهة التي توجد فيها بعين الاعتبار. ومع ذلك، فإنه من المؤسف أن لا يتجلى هذا البناء التعددي والمتداخل في التكوينات الأساسية. إن تقديم هاتين الحالتين غني بالدروس. فلقد اختارت كلية وارزازات، منذ إحداثها، توجها مُمَهننا. كما تم تحديد مسالك التكوين فيها وموضوعاتها على أساس توصيات دراسة أنجزت بتكليف من مجلس جهة سوس ماسة درعة آنذاك. وحددت تلك الدراسة 5 قطاعات ذات الأولوية بالنسبة للجهة، وهي السياحة، والسينما، والصناعة التقليدية، والمعادن، والخدمات. وستندرج موضوعات المسالك التي ستفتح في هذه الكلية ضمن هذه الأولويات.

في سنة 2006، وهي السنة التي أحدثت فيها هذه الكلية، تم فتح مسلكين أولين يتمحوران حول صناعة السينما: مسلك "تدبير الإنتاج السينمائي والسمعي البصري" ومسلك "التقنيات السينمائية والسمعية البصرية". وقد تمت الاستفادة من التعاون مع فرنسا في إنشاء هذين المسلكين (وضع المقررات، وتوفير الأساتذة خلال السنوات الثلاث الأولى)، فيما تكلفت الجامعة بالاستثمار في التجهيزات (5 ملايين درهم)، وتكلفت الكلية بتعويضات التقنيين والمهنيين. وقد اشتغل هذا المسلك بشكل جيد حتى الفوج الرابع. وبعد ذلك، سيتأثر بانخفاض مستوى حاملي الباكالوريا الجدد، وبضعف إقبال شباب وارزازات عليه. "وبموازاة مع ذلك، ازداد الطلب المحلي (السكان، والمنتخبون، وأسئلة في البرلمان) على المسالك الكلاسيكية كالقانون بالعربية، والاقتصاد، والجغرافيا، علاوة على تنامي نوع من المقاومة المحلية إزاء السينما بشكل عام". وفي نهاية المطاف، فإن شبابا من خارج هذه الجهة هم الذين سيجذبهم هذا المسلك.

وفي سنة 2007، فتح مسلك السياحة. وهنا أيضا، يلاحظ عدم اهتمام شباب الجهة بالنشاط السياحي. وسيكون الطلبة القادمون من جهات أخرى أساسا هم الذين سيقبلون على الدراسة في هذا المسلك أيضا.

وفي سنة 2008، أحدث مسلك "المعلوميات وتسيير المقاولات".

وفي سنة 2009، فتحت الكلية مسلك "الطاقات المتجددة" مواءمة مع انطلاق المركب الشمسي "نور" في وارزازات. وقد تم انتقاء الطلبة على الصعيد الوطني، واستقبلت الكلية 700 ملف ترشيح للتباري على 40 منصب. تم رفع هذا العدد إلى 80 منصب بطلب من الوزارة الوصية.

وفي الوقت الراهن، يشكو هذا المسلك من ضعف تشغيل المتخرجين منه على الصعيدين المحلي والجهوي. لكن الشركة الإسبانية التي تسير أحد أشطر المحطة الشمسية، برمجت داخل الكلية، وبشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC)، تكوين 200 شخص (40 في كل مجموعة)، على أن يتم تشغيلهم في المحطة، مع الإلحاح على إعطاء الأولوية لطلبة وارزازات.

وفي سنة 2010 فتح آخر مسلك مهني تتداخل فيه الآداب والعلوم الإنسانية، والاقتصاد، والتسيير والتجارة. وسمي هذا المسلك "اللغات الأجنبية التطبيقية".

ويوجد نظير لمثال كلية وارزازات للبناء هذا في العرائش. هنا أيضا تم تصور النموذج الأصلي لهذه الكلية وفق اختيار محدد بدقة، يروم ترسيخها في محيطها المحلي والجهوي. ولقد انكبت الجامعة منذ سنة 2007 على وضع محتويات التكوين وإنشاء الكلية التي بدأت عملها سنة 2009. وقد حددت منذ البداية اختيارين: الأول هو استهداف التكوينات التي لها علاقة بأنشطة الجهة، وخاصة منها الصناعات الغذائية لمنطقة اللكوس السقوية، والموارد السمكية للمحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والثاني هو التفكير في التكوينات التي لا توجد في طنجة ولا في تطوان، مع الجمع بين التخصصات "المنسجمة" فيما بينها. وقد مكن العمل التشاوري مع ممثلي القطاع الصناعي (AZIT) طنجة، ورؤساء المصانع، ومهنيو الصيد البحري من تحديد الحاجات. وفي مجال تربية الأسماك، استهدفت ثلاث مراحل هي التكبير، والتغذية، والتلقيح. وفي مجال الصناعات الغذائية، تم تحديد ثلاثة مجالات هي التخزين، والتبريد، والتعليب. وبعد تحديد هذه الحاجات، تمت ترجمتها إلى مسالك التكوين. وتغدي مسالك التكوين الأساسي بجذوعها المشتركة، ثلاثة مسالك مهنية متخصصة في "الصناعات الغذائية" و"تربية الأسماك" و"الصيد البحري"، ومسلكين عامين بعض الشيء هما: "السياحة"، و"التسويق والمعلوميات والتسيير". وتقوم الهندسة البيداغوجية لهذه المسالك على علوم المادة، وعلوم الحياة، والرياضيات، والعلوم الاقتصادية والتسيير.

الملحق 7 . اعداد خريجي البكالوريا حسب الإقليم ونسبة النمو

	2011-2012	2013-2014	2015-2016	(2013-2014)/ (2011-2012)	(2015-2016)/ (2013-2014)
أكادير إداو تنان	7732	9630	8887	1,2	0,9
عين الشق	5087	6601	7182	1,3	1,1
عين السبع-الحي المحمدي	4747	5964	5846	1,3	1,0
الفداء-مرس السلطان	5120	4958	4275	1,0	0,9
الحوز	1556	2413	11387	1,6	4,7
الحسيمة	2773	3681	4423	1,3	1,2
أزيلال	3488	4478	4516	1,3	1,0
بن مسيك	3228	4063	4064	1,3	1,0
بني ملال	6506	7283	7896	1,1	1,1
بنسليمان	1858	2539	2171	1,4	0,9
بركان	2521	2972	2648	1,2	0,9
برشيد	2044	4753	6089	2,3	1,3
بولمان ميسور	1708	2191	12848	1,3	5,9
الدار البيضاء أنفا	10084	9635	7852	1,0	0,8
شفشاون	1480	1676	2559	1,1	1,5
شيشاوة	1100	1667	1993		
شتوكة آيت باها	2420	3084	6635	1,3	2,2
الدريوش	1011	1220	2097	1,2	1,7
الحاجب	1938	2348	2396	1,2	1,0
الجديدة	5774	7340	7182	1,3	1,0
قلعة السراغنة	2917	4027	4237	1,4	1,1
الراشيدية	6867	7829	8620	1,1	1,1
الصويرة	1709	2593	3981	1,5	1,5

الفحص انجرة	0	35	2770		79,1
فاس	18129	21402	13225	1,2	0,6
فكيك	1208	1599	1745		
الفقيه بنصالح	1667	4097	5146	2,5	1,3
كلميم	3538	4222	4107	1,2	1,0
كرسيف	1252	1808	4229	1,4	2,3
الحي الحسني	5609	7292	7657	1,3	1,1
إفران	1825	2342	2987	1,3	1,3
إنزكان آيت ملول	6255	7968	6141	1,3	0,8
جرادة	994	1164	4308	1,2	3,7
القنيطرة	8401	9725	11052	1,2	1,1
الخميسات	4472	6609	10863	1,5	1,6
خنيفرة	3968	4282	4847	1,1	1,1
خريبكة	5556	7389	8011	1,3	1,1
العرائش	3035	4583	8530	1,5	1,9
مراكش	14026	18852	11691	1,3	0,6
المضيق-الفنيدق	1128	2038	2792	1,8	1,4
مديونة	766	1480	4164	1,9	2,8
مكناس	10693	13225	12904	1,2	1,0
ميدلت	1260	2646	3528	2,1	1,3
المحمدية	4012	4826	3288	1,2	0,7
مولاي رشيد سيدي عثمان	4198	5756	5266	1,4	0,9
مولاي يعقوب	130	425	1877		
الناظور	4852	6107	7975	1,3	1,3
النواصر	916	1691	2456	1,8	1,5
وارزازات	3734	3732	4223	1,0	1,1
وزان	1246	3028	3119	2,4	1,0
وجدة أنكاد	6853	8549	6160	1,2	0,7
الرباط	12969	15674	15039	1,2	1,0
الرحامنة	1365	1804	2501	1,3	1,4
آسفي	5506	7400	5273	1,3	0,7
سلا	12099	16725	11853	1,4	0,7
صفرو	2893	4085	4310	1,4	1,1
سطات	5980	6124	6344	1,0	1,0
سيدي بنور	3108	3374	5769	1,1	1,7
سيدي البرنوصي	6485	8643	7551	1,3	0,9
سيدي إفني	751	1425	2420	1,9	1,7
سيدي قاسم	4134	4627	5205	1,1	1,1
سيدي سليمان	981	2894	4548	3,0	1,6

الصخيرات تمارة	5860	8278	8060	1,4	1,0
طنجة أصيلة	7871	10771	6533	1,4	0,6
تاونات	3050	4113	3993	1,3	1,0
تاوريرت	1432	2091	2112	1,5	1,0
تارودانت	5830	7573	6013	1,3	0,8
طاطا	2084	2197	2898	1,1	1,3
تازة	5082	5667	5672	1,1	1,0
تطوان	4962	6770	7202	1,4	1,1
تنغير	1374	3377	2989	2,5	0,9
تيزنيت	3266	3319	5619	1,0	1,7
اليوسفية	1545	1863	1731		
زاكورة	3631	4702	4256	1,3	0,9
وطني	**314335**	**404752**	**435682**	**1,3**	**1,1**

المدن التي تم تمييزها بالظل لم تؤخذ بعين الاعتبار لكون عدد خريجي البكالوريا بها أقل من العتبة (1000).

لائحة الجداول والرسوم البيانية والخطاطات والتصاميم والإطارات

الأشكال

الشكل 1 . المواقع الجغرافية للمؤسسات الجامعية خارج الحرم الجامعي 13
الشكل 2 . الجدولة الزمنية التسلسلية لتطور منظومة التعليم العالي الجامعي (تصميم وإنجاز الهيئة الوطنية للتقييم) 15
الشكل 3 . تطور أعداد طلبة الكليات المتعددة التخصصات : مجموع الطلبة والمسجلين الجدد والمتخرجين 19
الشكل 4 . تطور أعداد طلبة الكليات المتعددة التخصصات حسب الثلاث مجالات الكبرى 20
الشكل 5 . تطور أعداد الطلبة في الكليات المتعددة التخصصات حسب نوعية التكوين 20
الشكل 6 . النسبة المتوسطة للتأطير البيداغوجي في الجامعة المغربية وفي كليات القانون والعلوم الاقتصادية والاجتماعية وفي الكليات المتعددة التخصصات 26
الشكل 7 . توزيع عدد الشعب حسب كل كلية متعددة التخصصات 29
الشكل 8 . الأصناف الثلاثة للكليات المتعددة التخصصات وفق بعدين هما : تعددية وتداخل التخصصات وكذا التكوين المهني (استقطاب محدود) مقابل الاستقطاب المفتوح 32
الشكل 9 . متغيرات قياس التأثير السوسيو_اقتصادي بالنسبة للكلية المتعددة التخصصات : الأبعاد والمخرجات والتأثيرات 35
الشكل 10 . نسبة الإناث داخل أعداد طلبة الكليات المتعددة التخصصات 38
الشكل 11 . عدد مسالك الإجازة الأساسية والمهنية حسب الكليات المتعددة التخصصات 39
الشكل 12 . تطور أعداد خريجي الكليات المتعددة التخصصات حسب صنفي التكوينات 43
الشكل 13 . تطور عدد الناجحين في البكالوريا بالمغرب 44
الشكل 14 . تقاطع نسب زيادة أعداد الحاصلين على البكالوريا (حجم الدائرة : الحاصلون على البكالوريا خلال السنة الدراسية 2015-2016) 49

الجداول

الجدول 1 . وزن مؤسسات الاستقطاب المحدود بعد عشرية 1990 (أعداد 2001-2000) 12
الجدول 2 . أماكن وتواريخ إحداث الكليات المتعددة التخصصات الإحدى عشرة 17
الجدول 3 . عدد الأطروحات المؤطرة حاليا في بعض الكليات المتعددة التخصصات 23
الجدول 4 . المشاريع المقدمة من أجل التمويل من قبل فرق في الكليات المتعددة التخصصات في إطار طلبات المشاريع التي يديرها المركز الوطني للبحث العلمي والتقني 23
الجدول 5 . بنيات البحث (فريق ، مختبر) المعتمدة في الكليات المتعددة التخصصات 24
الجدول 6 . نسبة التأطير البيداغوجي والإداري في الكليات المتعددة التخصصات (السنة الجامعية 2016-2015) 25
الجدول 7 . الكليات المتعددة التخصصات الأصيلة ، المنتظمة حسب الشعب والمسالك 30
الجدول 8 . الكليات أحادية التخصص ، المنتظمة حسب الشعب والمسالك 30
الجدول 9 . الكليات ثنائية التخصصات المنتظمة حسب الشعب والمسالك 31
الجدول 10 . عدد الاتفاقيات الموقعة من طرف الكليات المتعددة التخصصات 39
الجدول 11 . عدد التظاهرات المنظمة من طرف الكليات ، خلال السنتين الأخيرتين (2015 و2016) 40
الجدول 12 . النفقات المرتبطة بالكليات المتعددة التخصصات (بملايين الدراهم) 42
الجدول 13 . منسوب الولوج والمغادرة في ست جامعات مختارة ، تتضمن كليات متعددة التخصصات (2016-2015) 45

الإطارات

المؤطر 1 . تقديم ملخص لمبادرة 10. 000 مهندس 17
المؤطر 2 . نماذج لتقديرات التأثير السوسيو-اقتصادي للجامعات 34
المؤطر 3 . بعض أعمال الكليات المتعددة التخصصات الهادفة إلى التخفيف من مشكلة النقل 36
المؤطر 4 . مصطلح تعددية التخصصات وتداخل التخصصات 37
المؤطر 5 . تعريف ووصف الاكتظاض 45
المؤطر 6 . إبراز الثقل السياسي في حالة مدينة شفشاون 51

التقرير الموضوعاتي

تقييم الكليات المتعددة التخصصات
أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟

أنجز هذا التقرير :

تحت إشراف رحمة بورقية

بريان محمد

حميد بوعبيد

تصحيح ، تنسيق وتصميم :

ليلى الخمليشي ، فوزية عدي ، زكرياء بدري

لذكر هذا التقرير :

الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ، تحت إدارة رحمة بورقية ، تقييم الكليات المتعددة التخصصات أية سياسة وأي تأثير وأي أفق؟ محمد بريان ، حميد بوعبيد ، الرباط 2017.

ملتقى شارع أميليا وشارع علال الفاسي
حي الرياض، الرباط، ص.ب : 6535

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
الهاتف : 0537-77-44-25 | contact@csefrs.ma
الفاكس : 0537-68-08-86 | www.csefrs.ma